تداول الهامش
اتفاقية العميل

جدول المحتويات

1. مقدمة 02
2. الخدمات التي نقدمها والتداولات التي تتم بينك وبيننا 02
3. تضارب المصالح 02
4. تقديم عرض أسعار وإجراء معاملات 03
5. فتح معاملة 04
6. الدخول في رهان جديد في الاتجاه المعاكس للرهان القائم، وفي نفس السوق (الفتح الإجباري) والتصفية 04
   - الفتح الإجباري
   - التصفية
7. إغلاق المعاملة 04
   - معاملات بدون تاريخ
   - الصفقات المنتهية
   - تنقيل الصفقات المنتهية
   - أحكام عامة
8. الرسوم والمصاريف
9. خدمات التداول الإلكترونية
   - الوصول
   - استخدام خدمات التداول الإلكترونية
   - البرامج
   - بيانات السوق
   - استخدام خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بالطرف الثالث
10. إجراءات التداول وإعداد التقارير 06
    - الوكلاء
    - انتهاك التنظيمات المعمول بها
    - الحالات التي لا تشملها هذه الاتفاقية
    - رسوم الاقتراض والمعاملات التي تصبح غير قابلة للاقتراض
    - شهادات الإيداع الأمريكية ورسوم شهادات الإيداع العالمية
    - الإبلاغ التنظيمي
11. الخطأ الواضح 06
12. الطلبات 06
13. المخاطرة المحدودة 07
14. التواصل 07
15. الهامش 08
16. السداد وتحويل العملات والمقاصة 09
    - العملة الأساسية وتحويل العملات
    - الفائدة
    - تحويل الأموال
    - المقاصة
    - التنازل
17. حالات التقصير وسبل الانتصاف المتعلقة بها 10
18. أموال العملاء 10
19. التعويض والالتزام 11
20. التعهدات والضمانات 11
21. إساءة استخدام السوق 11
22. الائتمان 11
23. الأحداث القهرية 12
24. أحداث الشركة وحالات الاستيلاء وحقوق التصويت والفائدة وتوزيعات الأرباح 12
    - أحداث الشركة
    - حالات الاستيلاء
    - حقوق التصويت
    - الفائدة
    - توزيعات الأرباح
25. التعليق والإعسار 12
26. الاستفسارات والشكاوى والنزاعات 13
27. أحكام متفرقة 13
28. التعديل والإنهاء 13
29. القانون واجب التطبيق 14
30. الخصوصية 14
31. التعريفات والتفسير 14

الملحق أ: اتفاقية التصفية الرئيسية ثنائية الأطراف 19

1. مقدمة

(1) تُبرم هذه الاتفاقية بيننا -بصفتنا شركة IG المحدودة-وبينك -بصفتك العميل. يُشار إلينا في هذه الاتفاقية -بصفتنا الشركة-بأي **ضمير من ضمائر المتكلم**، حسب الاقتضاء. وبالمثل، يُشار إليك -بصفتك العميل-بأي ضمير من ضمائر المخاطب، حسب الاقتضاء.

(2) تم تكليفنا من قبل سلطة دبي للخدمات المالية ونخضع لتنظيماتها في إجراء الأعمال الاستثمارية. ويقع عنوان سلطة دبي للخدمات المالية في الطابق 13، الجناح الغربي، البوابة، مركز دبي المالي العالمي. الرقم المرجعي للشركة لدى سلطة دبي للخدمات المالية هو (F001780) والعنوان المسجل هو الطابق 27، المكتبان 2702 و2703، برج الفتان بيت العملات، مركز دبي المالي العالمي، دبي، الإمارات العربية المتحدة. بيانات التواصل معنا هي: 5592100 4 (0) 971+ helpdesk.ae@ig.com. الشركة القابضة النهائية لشركة IG المحدودة هي مجموعة شركات IG القابضة، وهي شركة عامة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في إنجلترا وويلز، تحت الرقم 04677092. العنوان المسجل لمجموعة شركات IG القابضة هو Cannon Bridge House، 25 Dowgate Hill، London، EC4R 2YA.

(3) **يتعين قراءة جميع الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية، كما يرجى إيلاء اهتمام خاص لتلك البنود التي يتم تمييزها بخط عريض، لأنها تحتوي على معلومات مهمة بشأن علاقتنا معك بموجب هذه الاتفاقية. ولا سيما البنود التالية:**

(أ) **يحدد البند 1(4) مخاطر إجراء معاملات معنا؛**

(ب) **يشير البند 1(5) إلى وثائق مهمة أخرى تتعلق بحسابك معنا بموجب هذه الاتفاقية؛**

(ج) **يشير البند 1(6) إلى البنود التي تُحدد فيها الرسوم المتعلقة بحسابك معنا بموجب هذه الاتفاقية؛**

(د) **يوضح البند 2(8) أين يمكنك العثور على تفاصيل المنتج؛**

(هـ) **يؤكد البند 4 (9) أن جميع المعاملات التي تفتحها ستكون مُلزمة لك؛**

(و) **يتعلق البندان 14(5) و14(9) بالتواصل معك؛**

(ز) **يتناول البند 15 الهامش؛**

(ح) **تتعلق البنود 16(4) و16(6) و16(7) و16(8) و16(9) بحقوقنا في حال كنت مديونًا لنا بأية مبالغ مالية؛**

(ط) **يُحدد البند 18(4) و (5) 18 سياستنا المتعلقة بالفائدة على أموال العميل؛**

(ي) **تحدد البنود (8) 4 و9(3) و10 و11 و15(4) و17 و20(4) و20(5) و21 و23 و24 و25 و26(2) الحقوق التي نتمتع بها فيما يتعلق بإلغاء و/أو إغلاق معاملة واحدة أو أكثر، في الحالات الخاصة المُبيَّنة في هذه الاتفاقية.**

(4) **تنطوي معاملاتنا على مستوى مرتفع من المخاطر، وقد تتسبَّب في خسائر تتجاوز إيداعك الأولي. ومن ثم، فإن معاملاتنا لا تناسب جميع الأشخاص. ويرد شرح وافٍ للمخاطر المقترنة بمعاملاتنا في إشعار الكشف عن المخاطر. يتعين عليك فهم تلك المخاطر فهمًا تامًا قبل إبرام هذه الاتفاقية أو إجراء أية معاملة معنا.**

(5) **يتعين عليك قراءة هذه الاتفاقية بعناية قبل التداول معنا، بما في ذلك تفاصيل المنتج وملخص سياسة تنفيذ الطلبات وملخص سياسة تضارب المصالح، وإشعار الكشف عن المخاطر وإخطار الخصوصية، وأية وثائق أخرى قدمناها لك أو سنقدمها لك في المستقبل.**

(6) **سوف نتخذ جميع الخطوات المعقولة قبل بدئك التداول معنا، لتزويدك بشرح واضح لجميع العمولات والهوامش والرسوم والضرائب (إن وجدت) التي سيتعين عليك الالتزام بها لأنها ستؤثر على صافي أرباحك العائدة من التداول (إن وجدت)، أو ستزيد من الخسائر. ويمكن الاطلاع على هذه المعلومات في تفاصيل المنتج على موقعنا الإلكتروني. كما أنك توافق على قراءة هذه المعلومات قبل التداول معنا. انظر البنود أرقام 2(7)، و8، و9(16)، و10(5)، و10(7)، و13(6)، و16(2)، و16(3) لمزيد من التفاصيل.**

(7) لا يستثني أي شيء وارد في هذه الاتفاقية أو يقيد أيًا من الواجبات أو المسؤوليات الواجبة علينا تجاهك، بموجب التشريعات الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية، والتي لا يجوز استثناؤها أو تقييدها بموجب هذه الاتفاقية، أو التي تتطلب منك تعويضنا بالقدر الذي لا تسمح به قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.

(8) ستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في التاريخ الذي سنفتح فيه حسابك، وفي حالة الإصدارات الجديدة فيما بعد، في التاريخ الذي نخطرك فيه بها. وسواءً أكنت عميلاً محترفًا أم عميلاً بالتجزئة، أو طرفًا آخر في السوق، فقد يتعين عليك تزويدنا ببعض الموافقات الخطية قبل أن نتمكن من تقديم مجموعة خدماتنا الكاملة إليك. لن نتحمل المسؤولية عن أية خسائر تنجم عن التأخير في هذه العملية. **إذا كانت هذه الاتفاقية مقدمة لك بلغة أخرى غير الإنجليزية، فاعلم أن الغرض الرئيسي من ورائها هو الإعلام، وأن اللغة التي تحكم هذه الاتفاقية وأية نزاعات قد تنشأ أدناه هي اللغة الإنجليزية. النسخة الإنجليزية من هذه الاتفاقية متوفرة على موقعنا وبناء على طلبك. إذا تعارضت النسخة التي تعتمد لغة أجنبية من هذه الاتفاقية مع النسخة الإنجليزية، فإن النسخة الإنجليزية هي التي ستسود.**

(9) تحمل بعض الكلمات والتعبيرات الواردة في هذه الاتفاقية المعاني الموضحة في البند 31.

2. الخدمات التي سنقدمها والتداولات التي تتم بيننا وبيننا

(1) تحدد هذه الاتفاقية الأسس التي نُجري المعاملات معك بموجبها، وتحكم جميع المعاملات التي تم إجراؤها أو القائمة بيننا، في تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أو بعده.

(2) سنتصرف بصفتنا موكّلا (وصانع سوق) وليس بصفتنا وكيلاً بالنيابة عنك. ولن نتعامل معك بصفتنا عميلاً بالتجزئة وفقًا لما يلي:

(أ) إذا كان ينطبق عليك تعريف العميل المحترف أو الطرف الآخر في السوق وفقًا لسلطة دبي للخدمات المالية، فسنخطرك بأننا سنتعامل معك على هذا الأساس؛

(ب) قد تطلب تصنيف عميل مختلف عن التصنيف الذي خصصناه لك، ولكن يُرجى العلم أننا قد نرفض طلبك أو نغلق حسابك إذا رأينا، وفقًا لتقديرنا، أنَّ التصنيف الذي طلبته غير مناسب. وإذا تقدمت بطلب للحصول على تصنيف مختلف ووافقنا عليه، فقد تفقد الحماية التي توفرها بعض قواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛

(ج) إذا ما ارتأينا التعامل معك، أو طلبت أن تتعامل معنا، بصفتك طرفًا آخر في السوق؛ فستتم تكملة بنود هذه الاتفاقية وتعديلها بموجب الملحق التكميلي للشروط بخصوص الأطراف الأخرى في السوق، والتي توافق بموجب هذه الاتفاقية على أن تكون ملزمًا بها.

(3) أنت مسئول عن إخبارنا بأية تغييرات قد تؤثر على تصنيفك كعميل محترف أو طرف آخر في السوق.

(4) ستفتح كل معاملة معنا كطرفٍ أصيلٍ وليس كوكيلٍ عن أي شخص غير مُعلن. وهذا يعني أنه ما لم نتفق على خلاف ذلك كتابةً، فسنتعامل معك بصفتك عميلا تابعا لنا فيما يتعلق بجميع الأغراض، وستكون مسؤولاً عن الوفاء بالتزاماتك وفق كل معاملة أجريتها، سواءً أكنت تتعامل معنا بصورة مباشرة أم من خلال وكيل. وإذا كنت تتصرف وأنت مرتبط بشخص آخر أو بالنيابة عنه، سواءً أقمت بتحديده أم لم تحدده لنا، فلن نقبل التعامل مع ذلك الشخص كعميل غير مباشر، ولن نقبل أي التزام تجاهه ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابةً على وجه التحديد.

(5) نتحمل مسؤولية إجراء المعاملات معك على أساس غير استشاري (أي على أساس قائم على "التنفيذ فقط")، وتوافق -ما لم ينص على خلاف ذلك-بأننا غير ملزمون بخصوص أيٍ مما يلي:

(أ) استيفاء احتياجاتنا فيما يتعلق بملاءمة أي معاملة بالنسبة لك؛

(ب) مراقبة أو تقديم المشورة إليك بخصوص وضع أي معاملة؛

(ج) تقديم طلبات الهامش؛

(د) إغلاق أية معاملة فتحتها (إلا في حالة المعاملات محدودة المخاطر أو حين تقتضي التنظيمات المعمول بها ذلك).

بصرف النظر عن أننا قد نكون اتخذنا هذا الإجراء في السابق فيما يتعلق بتلك المعاملة أو أي معاملة أخرى.

(6) لن نقدم لك أية مشورة استثمارية أو قانونية أو تنظيمية أو أي شكل من أشكال المشورة. قد ترغب في الحصول على مشورة مستقلة فيما يتعلق بأية معاملة تعتزم إجراءها بموجب هذه الاتفاقية. يتعين عليك الاعتماد على حكمك الخاص (بمساعدة أحد المستشارين أو بدونها) في مسألة إجراء المعاملات أو الإحجام عن إجرائها. ولا يحق لك أن تطلب الحصول على مشورة استثمارية بشأن إحدى المعاملات، أو تقديم أي بيان رأي لتشجيعك على فتح معاملة معينة.

(7) قد نمدك بالمعلومات وفقًا لتقديرنا المطلق في بعض الحالات:

(أ) فيما يتعلق بأية معاملة استفسرت عنها، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات والمخاطر المرتبطة بتلك المعاملة وسبل الحد من مخاطرها.

(ب) عن طريق معلومات السوق الواقعية،

إلا أننا لن نكون ملزمين بأن نفصح لك عن تلك المعلومات ولن تمثل مشورة استثمارية حال تقديمها. وإذا أصدر أحد موظفينا بيانًا (سواء ردًا على طلبك أم خلافًا لذلك) فيما يتعلق بأية أداة أو معاملة، على الرغم من حقيقة أنَّ التعاملات القائمة بيننا قائمة على أساس غير استشاري (أي أساس تنفيذي فقط)، فإنك توافق على أنه من غير المعقول، كما أنه لا يحق لك الاستناد إلى مثل هذا البيان، ولن يشكِّل مشورة استثماري.

(8) **تقر بأنَّ تفاصيل المنتج التي تنطبق في وقت فتح معاملة أو إغلاقها ستكون تلك المعروضة على موقعنا (مواقعنا)، والتي قد يتم تحديثها من وقت لآخر.**

(9) سنتخذ جميع الخطوات المعقولة لنزودك بأفضل تنفيذ، وفقًا لقواعد سلطة دبي للخدمات المالية وسياسة تنفيذ الطلبات عندما ننفذ المعاملات نيابةً عنك. ويرد ملخص للترتيبات التي وضعناها للتنفيذ لنقدم لك أفضل تنفيذ في ملخص سياسة تنفيذ الطلبات، المتوفر على موقعنا الإلكتروني. ما لم تخطرنا بخلاف ذلك، فسيتم اعتبارك موافقًا على سياسة تنفيذ الطلب عندما تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. وفي حال عدم موافقتك، فإننا نحتفظ بالحق في رفض تقديم خدماتنا إليك. قد نُعدل ملخص سياسة تنفيذ الطلبات وسياسة تنفيذ الطلب من حين لآخر، وقد نخطرك بأي تعديلات جوهرية من خلال تقديم إخطار خطي، أو نشرها على موقعنا الإلكتروني، أو على إحدى خدمات التداول الإلكترونية التابعة لنا.

2. الخدمات التي سنقدمها والتداولات التي تتم بينك وبيننا (التتمة)

(10) نقدم أنواعًا مختلفة من الحسابات ذات الميزات المختلفة (على سبيل المثال إجراءات إعداد هوامش مختلفة، ومعدلات هوامش مختلفة، وحدود تداول مختلفة وميزات مختلفة للحماية من المخاطر). قد لا تكون بعض أنواع هذه الحسابات متاحة لك بناءً على المعرفة والخبرات التي تتمتع بها، فضلًا عن نوع المعاملات التي تُجريها معنا بصفة عامة. ونحتفظ بالحق في تحويل حسابك إلى نوع حساب مختلف في حال قررنا، -وفق تقديرنا المعقول-أنَّ نوع حساب آخر أكثر ملاءمةً لك أو أكثر ملاءمة في ظل ظروف السوق، أو إذا تغيرت درجة تحملنا للمخاطر فيما يتعلق بتوفير هذا النوع من الحسابات. كما نحتفظ بالحق في تغيير الميزات ومعايير الأهلية الخاصة بحساباتنا في أي وقت، وسنقدم إخطارًا مسبقًا بشأن أية تغييرات على موقعنا الإلكتروني، أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو على إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا.

(11) قد نضيف -من وقت لآخر-ميزات أو منتجات أو خدمات أخرى للحساب أو أنواع محددة من المعاملات المتاحة لك. سيتم إخطارك خطيًا إذا كانت هذه الميزات أو المنتجات أو الخدمات المضافة للحساب تخضع لأية بنود إضافية. وأي بنود إضافية تنطبق على ميزة أو منتج أو خدمة معينة مضافة للحساب، ستكون فعالة وملزمة لك ابتداءً من تاريخ إجراء المعاملة، أو استخدام الخدمة التي تخضع لهذه البنود.

(12) إذا تلقيت خدمات أخرى منا بموجب اتفاقية مختلفة، فيجب ألا تفترض أننا نستخدم أية معلومات تم جمعها فيما يتعلق بأي خدمة أخرى، لأغراض الخدمات التي نقدمها لك بموجب هذه الاتفاقية. وبالمثل، لا تفترض أننا نستخدم المعلومات التي نتلقاها منك فيما يتعلق بالخدمات التي نقدمها بموجب هذه الاتفاقية، عندما نقدم أية خدمة أخرى لك بموجب اتفاقية أخرى. وقد نستخدم وفقًا لتقديرنا المطلق هذه المعلومات، على الرغم من ذلك.

3. تضارب المصالح

(1) تقر بأننا والشركات المنتسبة لنا نقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لمجموعة كبيرة من العملاء والأطراف المقابلة، وقد تنشأ ظروف معينة يكون لنا فيها أو لشركاتنا المنتسبة، أو للشخص المعني مصلحة مادية في إحدى المعاملات المبرمة معك أو لصالحك، أو قد ينشأ تضارب في المصالح بين مصالحك ومصالح العملاء الآخرين أو الأطراف المقابلة، أو مصالحنا أو مصالح شركاتنا المنتسبة أو الشخص المعني.

(2) يجب علينا بمقتضى القانون اتخاذ جميع الخطوات الملائمة لتحديد تضارب المصالح الذي ينشأ بيننا وبين الشركات المنتسبة لنا، والأشخاص المعنيين وعملائنا، أو بين عميل وآخر، وذلك في سياق تقديم خدماتنا الاستثمارية. وفيما يلي أمثلة على هذه المصالح المادية وتضارب المصالح:

(أ) يجوز لنا تنفيذ أو الترتيب لتنفيذ معاملة معك أو نيابة عنك، والتي قد يكون لنا أو لشركاتنا المنتسبة أو شخص معني مصالح مادية فيها، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة.

(ب) يجوز لنا أن ننفذ معاملات التحوط قبل (أي تحسبًا) أو بعد أن نتسلم منك طلبًا أو معلومات تتعلق بطلب مزمع، لفتح أو إغلاق معاملة بقصد إدارة المخاطر التي نواجهها فيما يتعلق بمعاملة (معاملات) تُجريها أو تتوقع إجراءها، قد تؤثر على السعر الذي تدفعه أو تتلقاه فيما يتعلق بهذه المعاملة (المعاملات) وقد نحتفظ نحن أو الشركة المنتسبة بأي أرباح يدرها هذا التحوط دون الرجوع إليك.

(ج) يجوز لنا أن نطابق معاملتك لمعاملة عميل آخر بالتصرف نيابةً عنه وعنك أيضًا.

(د) يجوز لنا أن ندفع لأطراف ثالثة أو نقبل منها (دون الحاجة للرجوع إليك) الفوائد أو العمولات أو المكافآت التي يجري دفعها أو الحصول عليها كنتيجة للمعاملات التي تجريها، وذلك بموجب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.

(هـ) يجوز لنا ولأي من شركاتنا المنتسبة إنشاء سوق لمعاملات تُجريها بموجب هذه الاتفاقية.

(و) يجوز لنا ولأي من شركاتنا المنتسبة التداول في السوق الأساسية التي ترتبط بها معاملاتك كموكّل، لحسابنا الخاص أو لحساب شخص آخر.

(ز) يجوز لنا أو لأي من الشركات المنتسبة لنا تقديم المشورة في مجال الاستثمار أو تقديم خدمات أخرى لعميل آخر بشأن السوق الأساسية التي تُجري بها معاملتك.

(3) نتبع سياسة استقلالية تتطلب من موظفينا العمل بما يصب في مصلحة عملائنا وتجاهل أي تضارب في المصالح في تقديم خدماتنا إليك. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا الضوابط التنظيمية والإدارية اللازمة لإدارة تضارب المصالح المحددة أعلاه، بحيث يمكننا أن نكون واثقين بشكل معقول، من الحيلولة دون لحاق مخاطر بالعملاء نتيجة أي تضارب. وهذه الضوابط التنظيمية والإدارية منصوص عليها في سياسة تضارب المصالح الخاصة بنا، ويتوفر ملخص لها (ملخص سياسة تضارب المصالح) على موقعنا على الإنترنت، أو عن طريق البريد عند الطلب.

(4) لسنا ملزمين بالكشف عما لدينا أو لدى الشركات المنتسبة لنا أو الأشخاص المعنيين من مصلحة مادية في معاملة معينة معك أو لصالحك، ولا نلتزم بالكشف عن وجود تضارب مصالح في معاملة معينة شريطة نجاحنا في تسوية هذا التضارب وفقًا لسياسة تضارب المصالح، وذلك بخلاف الحالات العامة المنصوص عليها في البند 3(2) أعلاه. عندما نرى أن الترتيبات المنصوص عليها في سياسة تضارب المصالح غير كافية لإدارة أي تضارب في المصالح، وكخيار أخير، سوف نطلعك على طبيعة النزاع وأي خطوات يتم اتخاذها للتخفيف من المخاطر الناجمة عن هذا النزاع، حتى يتسنى لك تحديد كيفية المضي قدمًا. لسنا ملزمين بإبلاغك بأية أرباح أو عمولات أو مكافآت يجري دفعها أو الحصول عليها في إطار أي معاملات أو حالات تكون لنا أو لشركاتنا المنتسبة أو الشخص المعني مصلحة مادية فيها، أو في حال احتمال وجود تضارب في المصالح في بعض الظروف الخاصة.

(5) تُقر بأنك على دراية باحتمال وقوع تضارب المصالح المشار إليه في هذا البند، وتوافق بأن نتصرف بصرف النظر عن هذا التضارب.

4. تقديم عرض أسعار وإجراء معاملات

(1) يحق لك أن تطلب عرض أسعار لفتح أو إغلاق أية معاملة بشكل كلي أو جزئي، في أي وقت أثناء ساعات التداول فيما يتعلق بالأداة المالية التي ترغب في فتح المعاملة أو إغلاقها بشأنها. ولا نلتزم خارج نطاق ساعات التداول المحددة بتقديم أية عروض أسعار وقبول وتنفيذ طلبك بشأن فتح أي معاملة أو إغلاقها، وإن كنا لا نستبعد القيام بذلك وفق مطلق تقديرنا. قد نخطرك ببعض الأدوات التي لن نطرح عرض أسعار بشأنها، أو القيود المفروضة على القدر الذي سنطرح عرض أسعار بشأنه، أو الشروط الأخرى التي قد تنطبق على عرض الأسعار الذي نطرحه، وإن كنا غير ملزمين بإرسال مثل هذا الإخطار.

(2) سنطرح سعرًا أعلى وأدنى لكل معاملة (**"أسعار العطاء والعرض"**) وذلك بناءً على طلبك، ووفقًا للبندين 4(1) و4(4). ستكون هذه الأسعار مبنية على أسعار العطاء والعرض السائدة في السوق الأساسية (**"صفقة العمولة"**) أو على أسعار العطاء والعرض الخاصة بنا (**"صفقة الهامش"**). ويمكن الاطلاع على التفاصيل في تفاصيل المنتج، أو يمكن الحصول عليها من موظفينا بناء على طلب.

(3) تقر بأنَّ كلًا من رسوم الهامش الخاصة بنا (وهو الرسم المفروض عليك من جانبنا) وهامش السوق (حيث توجد سوق أساسية) يمكن أن يتسع نطاقهما في بعض الحالات، فقد لا تكون بنفس الحجم كما في تفاصيل المنتج ولا يوجد حد لكيف يمكن أن يتسع نطاقها. تقر بأنه عند إغلاق المعاملة، قد يكون الهامش أكبر من الهامش عند فتح المعاملة أو أصغر منه. وبالنسبة للمعاملات التي يتم إجراؤها عند إغلاق السوق الأساسية أو فيما يتعلق بالمعاملات التي تُجرى عند عدم وجود سوق أساسية، ستعكس الأسعار التي نطرحها في عرض الأسعار سعر السوق في أداة مالية بعينها، والذي نعتقد بأن يكون سائدًا في ذلك الوقت. تقر بأن هذه الأسعار سيتم تحديدها من جانبنا وفق تقديرنا المعقول.

(4) إذا اخترنا أن نقدم عرض أسعار، فقد نقدمه إما شفهيًا عبر الهاتف، أو إلكترونيًا عبر إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا، أو عن طريق وسائل أخرى من هذا القبيل التي قد نخطرك بها من وقت لآخر. لا يشكل طرحنا عرض أسعار لك عرضًا لفتح المعاملة أو إغلاقها في هذه المستويات. سيتم بدء المعاملة من خلال:

(أ) طلبك فتح معاملة أو إغلاقها فيما يتعلق بأداة محددة في مستوى طرحنا لعرض الأسعار؛ أو

(ب) إصدارك لطلب لفتح معاملة أو إغلاقها فيما يتعلق بأداة محددة، في المستوى الذي تحدده في ذلك الطلب، وأن يتم إطلاق الطلب وفقًا لشروط هذا النوع من الطلبات.

(5) عند عرضك فتح معاملة أو إغلاقها فيما يتعلق بأداة محددة في المستوى الذي طرحنا فيه عرض الأسعار، يجوز لنا، بشكل معقول، قبول عرضك أو رفضه في أي وقت حتى يتم تنفيذ المعاملة أو حتى نقرّ بسحب ذلك العرض.

(6) لا يتم فتح المعاملة أو إغلاقها حسب ما يقتضيه الحال إلا عند تلقينا عرضك وقبوله. ويتضح قبولنا عرض فتح المعاملة أو إغلاقها -ومن ثم تنفيذها-بتأكيدنا شروطها لك.

(7) إذا أدركنا أن أيًا من العوامل المبينة في البند 4(8) لم تستوفِ الشروط في الوقت الذي قدمت فيه عرضًا لفتح معاملة أو إغلاقها، فإننا نحتفظ بالحق في رفض ذلك العرض. بيد إنه إذا قمنا بالفعل بفتح معاملة أو إغلاقها قبل علمنا بأن أحد العوامل المنصوص عليها في البند 4(8) لم يتم تحقيقه، فقد نتعامل مع هذه المعاملة، وفق تقديرنا، على أنها باطلة من البداية أو نغلقها بالسعر السائد أو نعلق تنفيذها. تقر من جانبك بأنه إذا سمحنا ببقاء المعاملة مفتوحةً، فقد يسفر ذلك عن تكبدك لخسائر. بصرف النظر عن وجود عامل منصوص عليه في البند 4(8)، فقد نسمح لك بفتح المعاملة أو إغلاقها -حسب ما يقتضيه الحال-وفي هذه الحالة ستكون ملزمًا بفتح هذه المعاملة أو إغلاقها.

(8) تتضمن العوامل المشار إليها في البند 4(7) -على سبيل المثال لا الحصر-ما يلي:

(أ) يجب الحصول على عرض الأسعار منّا على النحو المبين في البند 4(4).

(ب) يجب عدم الإشارة إلى عرض الأسعار بكونه مقدّما على أساس "إرشادي فقط" أو على أي أساس مشابه.

(ج) يجب ألا يكون بعرض الأسعار خطأ واضح.

(د) يجب تقديم عرضك لفتح المعاملة أو إغلاقها -وموافقتنا على عرضك-أثناء سريان عرض الأسعار.

(هـ) يجب عدم إنهاء المحادثة الهاتفية أو المحادثة الإلكترونية التي تعرض فيها فتح المعاملة أو إغلاقها قبل تلقينا عرضك وقبوله.

(و) عندما لا يكون عرضك لفتح معاملة أو إغلاقها متعلقًا بعدد محدد من الأسهم أو العقود أو الوحدات الأخرى التي يشكل الأداة الأساسية.

(ز) عندما تقدم عرضًا لفتح معاملة، لا يكون عدد الأسهم أو العقود أو الوحدات الأخرى التي تتعلق بها المعاملة المراد فتحها أصغر من الحجم الأدنى ولا أكبر من حجم السوق العادي.

(ح) عندما تقدم عرضًا لإغلاق جزء من معاملة مفتوحة وليس المعاملة كلها، لا يكون جزء المعاملة التي تقدمها للإغلاق والجزء الذي سيظل مفتوحًا -إذا وافقنا على طلبك-أصغر من الحجم الأدنى.

(ط) عندما تقدم عرضًا لفتح أية معاملة أو إغلاقها، لا يؤدي فتح المعاملة أو إغلاقها إلى تجاوز أي ائتمان أو حدود أخرى مفروضة على تعاملاتك.

(ي) عندما تقدم عرضًا لفتح معاملة، يجب ألا تكون قد مررت بحالة قصر في الوفاء بالالتزامات، ويجب ألا تكون قد تصرفت بطريقة يمكن أن تؤدي إلى حدوث حالة قصر في الوفاء بالالتزامات؛ أو

(ك) يجب ألا يكون قد وقع حدث قهري.

4. تقديم عرض أسعار وإجراء معاملات (التتمة)

(9) **ستكون كل معاملة قد فتحتها أو أغلقتها صالحة وملزمة لك بصرف النظر إذا كان فتح المعاملة أو إغلاقها تجاوز أي ائتمان أو حد آخر مطبّق عليك أو فيما يتعلق بتداولاتك معنا. وتكون المعاملة صالحة وملزمة لك بغض النظر عن فتحها أو إغلاقها نتيجة لأية حالة من حالات عدم الدقة أو خطأ ارتكبه.**

(10) نحتفظ بالحق في رفض أي عرض لفتح معاملة أكبر من حجم السوق العادي أو إغلاقها. ليس من المضمون أن يكون عرض أسعار معاملة تساوي حجم السوق العادي أو أكبر منه، ضمن أية نسبة مئوية معينة من أي سوق أساسية، أو عرض أسعار سوق ذات صلة، وقد يخضع قبولنا لعرضك لشروط ومتطلبات خاصة سنقدم لك المشورة بشأنها، عند قبول عرضك. وسنوافيك بحجم السوق العادي لأداة معينة حسب الطلب.

(11) إذا تحرك عرض الأسعار الخاص بنا لصالحك قبل أن تقدم عرضك لفتح معاملة أو إغلاقها (على سبيل المثال، إذا انخفض السعر عند الشراء أو ارتفع عند البيع)، فإنك توافق على أننا قد نطبق هذا التحسن في السعر عليك (ولكننا لسنا مضطرين إلى ذلك). وتأثير هذا الإجراء يتمثل في أن المستوى الذي تعرضه لفتح معاملة أو إغلاقها سيتم تبديله إلى سعر أكثر ملاءمةً عند موافقتنا على ذلك. وتقر من جانبك بأنه من مصلحتك تغيير مستوى عرضك من طرفنا، بالطريقة المنصوص عليها في هذا البند، وتوافق على أن أي عرض يتم تغييره وفقًا لهذا البند، بمجرد قبولنا له، يؤدي إلى اتفاق ملزم لنا بشكل كامل. ويخضع التوقيت الذي سنطبق عليك فيه تحسن الأسعار لتقديرنا المحض، ولكن ينبغي أن تلاحظ أننا في العادة، لا نطبق تحسن الأسعار عليك إلا عندما يكون السوق الذي تتداول فيه متقلبًا. ويجب أن تدرك أيضًا أننا لن نطبق تحسين الأسعار إلا ضمن الحدود المسموح بها، ونحتفظ بحقنا المنصوص عليه في البند 4(5) في رفض أي عرض من جانبكم لفتح معاملة أو إغلاقها. ولتجنب الشك، لا يُجيز لنا هذا البند تغيير سعر العرض إذا كان قيامك بذلك سيؤدي إلى فتح معاملة أو إغلاقها (حسب ما يقتضي الحال)، بسعر أقل ملاءمة من العرض الذي قدمته.

(12) عند التداول بأداة في أسواق أساسية متعددة، أحدها السوق الأساسية الرئيسية، فإنك توافق على أننا قد نجعل أسعار العطاء والعرض تعتمد على إجمالي أسعار العطاء والعرض السائدة في الأسواق الأساسية، ولكننا لسنا ملزمين بذلك.

(13) توافق من جانبك على أن أسعار العطاءات والعروض لا تُقدم لك إلا لغرض إجراء معاملات معنا، وأنك لن تستخدم أسعار العطاءات والعروض أو تعتمد عليها لأي غرض آخر.

5. فتح معاملة

(1) سوف تفتح المعاملات عن طريق "الشراء" أو "البيع". في هذه الاتفاقية، يُشار إلى المعاملة التي يتم فتحها عن طريق "الشراء" باسم "الشراء" وقد يُشار إليها في تعاملاتنا معك باسم "شراء" أو "مركز طويل"، ويُشار إلى المعاملة التي يتم فتحها عن طريق "البيع" باسم "البيع" وقد يُشار إليها في تعاملاتنا معك باسم "بيع" أو "مركز قصير".

(2) رهنًا بالبند 4(11)، عند فتح مركز طويل، يكون مستوى الفتح هو أعلى عرض أسعار طرحناه للمعاملة، وعند فتح مركز قصير، يكون مستوى الفتح هو أقل عرض أسعار طرحناه للمعاملة. ولا ينطبق ذلك على الحالات التالية:

(أ) عندما يتحسن مستوى الافتتاح وفقًا للبند 4(11)، حيث يكون مستوى الافتتاح هو السعر الأكثر ملاءمةً؛

(ب) وعندما يتم بدء أية معاملة وفقًا لطلب، حيث يكون مستوى الافتتاح متوافقًا مع المعايير المنصوص عليها في هذا الطلب وشروطه.

(3) تكون جميع المبالغ التي يجب عليك سدادها بموجب البند 8(2) عند فتح المعاملة مستحقة الدفع على الفور عند إجراء المعاملة، ويجب أن تُسدد وفقًا للبند 16 عند تحديد مستوى الافتتاح من جانبنا، وذلك ما لم نتفق على خلاف ذلك.

6. الدخول في رهان جديد في الاتجاه المعاكس للرهان القائم، وفي نفس السوق (الفتح الإجباري) والتصفية

(1) يمكنك مطالبتنا بإجراء الفتح الإجباري لمعاملة مقابل معاملة مفتوحة قائمة. عندما نقبل عرضك لفتح المعاملة الثانية دون مقاصتها بالمعاملة المفتوحة القائمة، سينتج عن ذلك معاملتان وتبقى المعاملة المفتوحة القائمة دون تغيير من قبل المعاملة الثانية.

(2) عند فتحك معاملة شراء فيما يتعلق بأداة معينة وفتحك بعد ذلك معاملة بيع بخصوص نفس الأداة، بما في ذلك القيام بهذا عبر طلب، في الوقت الذي تظل فيه معاملة الشراء مفتوحة، فحينئذٍ؛ ما لم توجّهنا لخلاف ذلك (على سبيل المثال، عن طريق فتح إجباري، إذا وافقنا على ذلك):

(أ) إذا كان حجم طلب البيع أقل من حجم الشراء، فستتعامل مع البيع كعرض لإغلاق الشراء جزئيًا إلى حدود حجم طلب البيع؛

(ب) إذا كان حجم طلب البيع هو نفس حجم الشراء، فستتعامل مع عرض البيع كعرض لإغلاق الشراء تماماً؛

(ج) إذا كان حجم طلب البيع يتجاوز حجم الشراء، فستتعامل مع عرض البيع كعرض لإغلاق الشراء كليًا وفتح مركز بيع مساوٍ لمبلغ هذا التجاوز.

(3) عند فتحك معاملة بيع فيما يتعلق بأداة معينة وفتحك معاملة شراء بخصوص نفس الأداة بعد ذلك، بما في ذلك القيام بهذا عبر طلب، في الوقت الذي تظل فيه معاملة البيع مفتوحة، فحينئذٍ؛ ما لم توجّهنا لخلاف ذلك (على سبيل المثال، عن طريق فتح إجباري، إذا وافقنا على ذلك):

(أ) إذا كان حجم طلب الشراء أقل من حجم البيع، فستتعامل مع عرض الشراء كعرض لإغلاق البيع جزئيًا إلى حدود حجم طلب الشراء؛

(ب) إذا كان طلب الشراء هو نفس حجم البيع، فستتعامل مع عرض الشراء كعرض لإغلاق البيع كليًا؛

(ج) إذا كان حجم طلب الشراء يتجاوز حجم البيع، فستتعامل مع عرض الشراء كعرض لإغلاق البيع كليًا، وفتح مركز شراء مساوٍ لمبلغ هذا التجاوز.

(4) لا تنطبق عروض فتح المعاملات أو إغلاقها عن طريق الفتح الإجباري على المعاملات محدودة المخاطر.

التصفية

(5) سيتم تطبيق اتفاقية التصفية النموذجية علينا معا فيما يتعلق بجميع المعاملات المبرمة من جانبك، عملاً بهذه الاتفاقية وأي وحدة قياس منتج معمول بها.

7. إغلاق المعاملة

المعاملات بدون تاريخ

(1) بموجب هذه الاتفاقية وأي شرط قد نحدده فيما يتعلق بالمعاملات المربوطة، يمكنك إغلاق معاملة بدون تاريخ مفتوحة أو أي جزء منها في أي وقت.

(2) بموجب البند 4(11)، عند إغلاق معاملة بدون تاريخ، يكون مستوى الإغلاق عند أقل عرض أسعار طرحناه إذا كنت تغلق معاملة شراء بدون تاريخ، بينما يكون مستوى الإغلاق عند أعلى عرض أسعار طرحناه، إذا كنت تغلق معاملة بيع بدون تاريخ. ولا ينطبق ذلك على الحالات التالية:

(أ) عندما يتحسن مستوى الإغلاق لديك وفقًا للبند 4(11)، حيث يكون المستوى هو السعر الأكثر ملاءمة؛

(ب) وعندما يتم بدء أي معاملة وفقًا لطلب، حيث يكون مستوى الإغلاق لديك موافقًا للمعايير المنصوص عليها في هذا الطلب وشروطه.

المعاملات المنتهية

(3) بموجب هذه الاتفاقية وأي شرط قد نحدده فيما يتعلق بالمعاملات المربوطة، يمكنك إغلاق معاملة منتهية مفتوحة أو أي جزء منها، في أي وقت قبل آخر وقت لتداول تلك الأداة.

(4) ستتوفر تفاصيل آخر وقت للتداول الساري لكل أداة عادة في تفاصيل المنتج، ويمكن الحصول عليها من أي موظف لدينا بناء على طلب. ويجب أن تكون على علم بآخر وقت للتداول أو تاريخ الانتهاء لمنتج محدد، حسب ما يقتضي الحال.

(5) بموجب البند 4(11)، عند إغلاق معاملة منتهية الصلاحية قبل آخر تاريخ لتداول الأداة، يكون مستوى الإغلاق عند أقل عرض أسعار طرحناه إذا كانت المعاملة معاملة شراء، وإذا كانت المعاملة معاملة بيع، يكون مستوى الإغلاق عند أعلى عرض أسعار طرحناه. ولا ينطبق ذلك على الحالات التالية:

(أ) عندما يتحسن مستوى الإغلاق لديك وفقًا للبند 4(11)، حيث يكون المستوى هو السعر الأكثر ملاءمة؛

(ب) وعندما يتم بدء أية معاملة وفقًا لطلب، حيث يكون مستوى الإغلاق لديك موافقًا للمعايير المنصوص عليها في هذا الطلب وشروطه.

تنقيل المعاملات المنتهية

(6) سيتم تنقيل كافة المعاملات المنتهية تلقائيًا لفترة العقد المقبلة، ما لم تنسحب من هذه المعاملة بالنسبة لمعاملة معينة منتهية، أو بخصوص كافة المعاملات المنتهية الموجودة في حسابك حاليًا أ في المستقبل.

(7) عند إجرائنا لعملية تنقيل، سيتم إغلاق المعاملة الأصلية المنتهية في آخر وقت للتداول أو قبله مباشرةً، وتصبح مستحقة للتسوية، وسيتم إنشاء معاملة جديدة منتهية؛ ستخضع تداولات الإغلاق والفتح هذه لشروطنا العادية المتفق عليها معك.

(8) تقر أنك مسئول عن معرفة الفترة التعاقدية التالية للمعاملة، وقد يؤدي إجراء تنقيل المعاملة إلى بلورة الخسائر بحسابك. نحتفظ بالحق في رفض تنقيل معاملة أو معاملات، بغض النظر عن أية تعليمات قمت بتقديمها لنا، إذا قررنا ذلك وتصرفنا بشكل معقول لإجراء تنقيل من شأنه أن يؤدي إلى تجاوز أي ائتمان أو حد آخر مفروض على تعاملاتكم معنا.

(9) بصرف النظر عن امتناعك عن تنقيل أية معاملة منتهية للفترة المقبلة بشكل تلقائي، فإننا نحتفظ بحقنا في تنقيل المعاملة (المعاملات) المنتهية تلقائيًا إلى الفترة التعاقدية التالية، إذا كنا نعتقد بدرجة معقولة أن ذلك يصب في مصلحتك و/أو في مصلحة عملائنا ككل، أو عندما تكون أية معاملة منتهية الصلاحية متعلقة بأية أداة مالية تزيد عن حجم التنقيل، أو عندما يكون أي عدد من تلك المعاملات المنتهية يتجاوز عن حجم التنقيل، أو عندما لم يتم إغلاق مثل هذه المعاملة (المعاملات) بالفعل قبل آخر وقت للتداول. عند اختيارنا لتنقيل معاملتك (معاملاتك) بهذه الطريقة، فسنحاول بشكل عام أن نتصل بك قبل آخر وقت للتداول، ولكن درءا لأي شك، يمكننا تنقيل المعاملة (المعاملات) الخاصة بك حتى في حال عدم الاتصال بك.

7. إغلاق المعاملة (التتمة)

(10) إذا لم تقم بإغلاق معاملة منتهية تتعلق بأداة مالية في آخر موعد للتداول أو قبله، وامتنعت عن تنقيل المعاملة بشكل تلقائي، فبموجب البند 7(9)، سوف نقوم بإغلاق المعاملة المنتهية بمجرد التأكد من مستوى إغلاق هذه الأخيرة. سيكون مستوى إغلاق المعاملة المنتهية (أ) عند آخر سعر متداول أو قبل الإغلاق، أو قبل سعر الإغلاق الرسمي المعمول به، أو القيمة في السوق الأساسية ذات الصلة كما هو محدد من طرف البورصة المعنية، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء والإغفالات، بزيادة أو نقصان حسب ما يقتضي الحال (ب) أي هامش أو عمولة يمكن تطبيقها عند إغلاق هذه المعاملة المنتهية. تفاصيل الهامش أو العمولة التي يمكن تطبيقها عند إغلاق معاملة محددة منتهية واردة في تفاصيل المنتج ومتاحة حسب الطلب. تقر بأنك مسئول عن معرفة آخر موعد للتداول وأي هامش أو عمولة يمكننا تطبيقهما عندما تغلق معاملة منتهية.

أحكام عامة

(11) **الحقوق الإضافية التي نتمتع بها لإبطال و أو إغلاق معاملة واحدة أو أكثر من المعاملات الخاصة بك في ظروف محددة واردة في البنود التالية: 4(8)، و9(3)، و10، و11، و15(4)، و17، و20(4)، و20(5)، و21، و23، و24، و25 و26(2).**

(12) نحتفظ بالحق في تجميع التعليمات التي نتلقاها من عملائنا لإغلاق المعاملات. ونعني بالتجميع دمج تعليماتك مع التعليمات الخاصة بعملائنا الآخرين، للتنفيذ كأمر واحد. يمكننا دمج تعليمات الإغلاق الخاصة بك مع تعليمات العملاء الآخرين إذا كنا نعتقد لأسباب معقولة أن هذا يصب في مصلحة عملائنا جميعًا. ولكن، في بعض الأحيان، قد يؤدي التجميع إلى حصولك على سعر أقل ملاءمة عقب تنفيذ إرشادات الإغلاق الخاصة بك. تقر وتوافق على أننا لا نتحمل أية مسؤولية تجاهك نتيجة لهذا السعر الأقل ملاءمة الذي حصلت عليه.

(13) عند إغلاق معاملة وبموجب أي تعديلات معمول بها على الفوائد والأرباح وفقًا لهذه الاتفاقية:

(أ) سوف تدفع لنا الفرق بين مستوى فتح المعاملة ومستوى إغلاقها مضروبًا في عدد وحدات الأداة التي تشكل المعاملة إذا كانت المعاملة:

(1) معاملة بيع وكان مستوى إغلاق المعاملة أعلى من مستوى فتح المعاملة؛ أو

(2) معاملة شراء وكان مستوى إغلاق المعاملة أقل من مستوى فتح المعاملة؛

(ب) وسندفع لك الفرق بين مستوى فتح المعاملة ومستوى إغلاقها مضروبًا في عدد وحدات الأداة الذي يشكل المعاملة إذا كانت المعاملة:

(1) معاملة بيع وكان مستوى إغلاق المعاملة أقل من مستوى فتح المعاملة؛ أو

(2) معاملة شراء وكان مستوى إغلاق المعاملة أعلى من مستوى فتح المعاملة.

(14) ما لم نتفق على خلاف ذلك، تكون جميع المبالغ التي يجب عليك سدادها بموجب البند 7(13) (أ) والبند 8(2) مستحقة الدفع على نحو فوري عند فتح المعاملة، ويجب أن تُدفع وفقًا للبند 16عند تحديد مستوى إغلاق المعاملة من طرفنا. المبالغ التي سندفعها بموجب البند 7(13)(ب) ستسدد وفقًا للبند 16(5).

(15) نحتفظ بالحق في تغيير مستوى الإغلاق الخاص بك وفقًا للبند 4(11).

8. الرسوم والمصاريف

(1) عند فتح صفقة الهامش وإغلاقها، يُشار إلى الفارق بين أسعار العطاء والعرض بالهامش الذي سيتضمن هامش السوق (حيث توجد سوق أساسية) ورسوم الهامش الخاصة بنا (رسوم ندفعها لك). ما لم نخطرك بخلاف ذلك، لن تُفرض عليك أية عمولة على صفقات الهامش. يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الرسوم في قسم تفاصيل المنتج الموجود على موقعنا الإلكتروني، ويمكن الحصول عليها من قبل موظفينا حسب الطلب.

(2) عند فتح صفقة عمولة وإغلاقها، سوف تدفع لنا عمولة يشار إليها باسم ("العمولة") والتي يتم احتسابها كنسبة مئوية من القيمة المتصورة لفتح الصفقة أو إغلاقها (حسب الحالة)، أو كمبلغ لكل أداة أو أدوات متساوية في السوق الأساسية أو على أي أساس آخر متفق عليه بيننا بطريقة كتابية. سنخطرك بشروط العمولة كتابة، ولكن، في حال عدم إخطارك بشروط العمولة، فسنحتسب معدل العمولة القياسية كما هو منشور في قسم تفاصيل المنتج عبر موقعنا الإلكتروني، أو سندفع 0.2٪ من القيمة المتصورة لفتح الصفقة أو إغلاقها (حسب الحالة) في حال عدم نشر أي نسبة.

(3) بالإضافة إلى العمولة والهامش، قد توجد رسوم أخرى سارية فيما يتعلق بفتح المعاملات معنا وإغلاقها اعتمادًا على الأداة المالية والسوق الأساسية (على سبيل المثال، الرسوم المحددة في البند 10 (5)، والبند 10 (7) والبند 13 (6)). سوف تخضع أنواع محددة من المعاملات لرسوم تمويل يومية. يمكن الاطلاع على مزيد من تفاصيل هذه الرسوم في تفاصيل المنتج، ويمكن الحصول عليها من قبل موظفينا بناء على طلب. وستتحمل مسؤولية أية رسوم كما ستخصم من حسابك كلما كان ذلك مناسبا.

(4) يجب أن تدفع أو تسدد لنا مقابل الضرائب المطبقة على معاملاتك الحالية أو المستقبلية، أو أية عمولة أو هامش أو مصاريف واجبة السداد من قبلك بموجب هذه الاتفاقية.

(5) قد نفرض عليك رسوما مقابل تزويدك ببيانات السوق أو أية خاصية أخرى للحساب أو تلك الرسوم التي ننصحك بها من آن لآخر.

9. خدمات التداول الإلكترونية

(1) تقع عليك مسؤولية ضمان أن استخدامك لخدمات التداول الإلكترونية يتوافق مع هذه الاتفاقية وكافة التنظيمات المعمول بها التي تنطبق على استخدامك لخدمات التداول الإلكترونية.

(2) لسنا ملزمين بقبول أو تنفيذ أو إلغاء المعاملة أو أي جزء منها خلال وقت لاحق، أو أية إرشادات تسعى لتنفيذها أو إلغائها من خلال خدمة التداول الإلكتروني. بدون تقييد لما سبق، لسنا مسئولين تجاه عمليات الإرسال غير الدقيقة أو التي لم نتوصل بها، ويجوز لنا تنفيذ أية معاملة بالشروط التي توصلنا بها.

(3) تفوضنا للتصرف بشأن أية معلومات مقدمة أو تبدو أنها مقدمة منك من خلال استخدام التفاصيل الأمنية، والتي توصلنا بها بخصوص خدمة التداول الإلكتروني التي تستخدمها ويشار إليها باسم ("التعليمات"). مالم نتفق على خلاف ذلك معك، ليس لديك الحق في تعديل الإرشادات أو إلغائها بمجرد تسلمنا إياها. ستكون مسؤولاً عن الصدق والدقة، سواء فيما يتعلق بالشكل أو المضمون فيما يخص أية تعليمات توصلنا بها.

(4) تقر بأن لدينا الحق، من جانب واحد وبأثر فوري، في تعليق أو إنهاء (في أي وقت، بسبب أو بدون سبب أو إخطار مسبق) كل أو أي جزء من أي من خدمات التداول الإلكتروني، أو وصولك إلى أي من خدمات التداول الإلكتروني، أو في تغيير طبيعة أي من خدمات التداول الإلكتروني أو تركيبتها أو توافرها، أو في تغيير حدود تم فرضها على عمليات التداول التي قد تقوم بإجرائها عبر أي من خدمات التداول الإلكتروني.

(5) وفقًا للبند 4، فإن كافة الأسعار الموضحة عبر أي من خدمات التداول الإلكتروني هي بمثابة عروض أسعار، وتخضع للتغيير المستمر، ولا تؤدي إلى بدء معاملة ما لم يتم اتباع العملية الواردة في البند 4.

الوصول

(6) لن يتمّ السماح باستخدام نظام إدخال بيانات شامل عالي السرعة أو آلي، مع أي من خدمات التداول الإلكتروني، إلا عقب الحصول على موافقة كتابية منّا على نحو مسبق وفقًا لتقديرنا المطلق.

(7) فيما يتعلق بنظام الوصول المباشر للسوق إلى أي من البورصات التي قد ترسل إليها طلبات أو تتلقى منها أية معلومات أو بيانات، باستخدام أي من خدمات التداول الإلكتروني، فإنك توافق على أننا قد نطلب منك أن توفر لنا المعلومات المتعلقة بك وباستخدامك أو الاستخدام المقصود لهذه الخدمة. توافق أيضًا على أننا قد نراقب استخدامك لهذا النظام، وقد نطلب منك الامتثال لشروط معينة فيما يتعلق باستخدامك، كما قد نمنعك من الوصول إلى هذه الخدمة في أي وقت وفق تقديرنا المطلق.

(8) عند السماح بالاتصالات الإلكترونية بينك وبيننا عبر واجهة مخصصة باستخدام بروتوكول مثل بروتوكول تبادل المعلومات المالية (FIX)، أو نقل الحالة التمثيلي (REST) أو أي واجهة أخرى من هذا القبيل، سيتم تفسير تلك الاتصالات بموجب أية قاعدة من قواعد المشاركة لبروتوكول هذه الوجهة الذي تم توفيره لك وستخضع لهذه القواعد.

(9) يجب عليك اختبار أية واجهة مخصصة قبل استخدامها على أرض الواقع، وتوافق على أن تكون مسئولا عن أية أخطاء أو قصور في تطبيقك لبروتوكول الواجهة. يجب أن يخضع استخدام أية واجهة مخصصة لموافقتنا الخطية المسبقة التي نمارسها وفقًا لتقديرنا المطلق.

استخدام خدمات التداول الإلكتروني

(10) عند حصولك على حق الوصول إلى خدمة التداول الإلكتروني، سنمنحك، طوال فترة سريان هذه الاتفاقية، ترخيصًا شخصيا محدودًا غير حصري، قابلا للإلغاء وغير قابل للتحويل أو للترخيص من الباطن لاستخدام خدمة التداول الإلكتروني بموجب هذه الاتفاقية ووفقًا لها. يمكن أن نوفر أجزاء معينة من خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بنا بموجب ترخيص من طرف ثالث، وستمتثل حينها لأية قيود إضافية يتم فرضها على استخدامك، والتي قد نطلعك عليها من وقت لآخر، أو التي تُعد موضوع هذه الاتفاقية بينك وبين مثل هؤلاء المرخصين.

(11) نقدم لك خدمات التداول الإلكتروني لاستخدامك الشخصي فقط ولأغراض هذه الاتفاقية ووفق بنودها. لا يجوز لك بيع أو تأجير أو تقديم أية خدمة للتداول الإلكتروني، أو أي جزء من خدمات التداول الإلكتروني بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أي طرف ثالث، باستثناء ما هو مسموح به في هذه الاتفاقية. تقر بأن جميع حقوق الملكية في خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بنا مملوكة لنا أو لأي مرخص خارجي يسمح له بذلك، أو موفري الخدمة الذين تمت الاستعانة بهم في تقديم خدمات التداول الإلكتروني، وأنها محمية بموجب حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية وقوانين الملكية الفكرية الأخرى، والقوانين الأخرى المعمول بها. لن يتم الحصول على حقوق طبع ونشر، أو حقوق ملكية فكرية، أو حقوق أخرى في خدمات التداول الإلكتروني أو فيما يتعلق بها، باستثناء ما تنص عليه هذه الاتفاقية على وجه التحديد. تلتزم بحماية حقوق الملكية هذه وعدم انتهاكها في خدمات التداول الإلكتروني، إلى جانب الوفاء والالتزام بطلباتنا المعقولة لحماية الحقوق التعاقدية والتشريعية، والحقوق القانونية العامة المملوكة لنا ولمقدمي الخدمة من الأطراف الثالثة التابعة لنا في خدمات التداول الإلكتروني. وإذا نُمي إلى علمك وقوع أي انتهاك للحقوق المملوكة لنا أو لأي من مقدمي الخدمة من الأطراف الثالثة التابعين لنا في خدمات التداول الإلكتروني، عليك أن تلتزم بإخطارنا كتابيًا في الحال.

البرامج

(12) لن تستخدم أية برامج مؤتمتة أو خوارزميات أو أي من استراتيجيات التداول بخلاف تلك التي نوفرها لك على خدمات التداول الإلكتروني، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من جانبنا. عند الموافقة على السماح لك باستخدام أي من هذه التقنيات، فإنك توافق على أننا قد نطلب منك الامتثال لشروط محددة فيما يتعلق باستخدامك لهذه التقنيات، وأننا قد نسحب موافقتنا في أي وقت دون إخطارك مسبقا بذلك.

9. خدمات التداول الإلكترونية (التتمة)

(13) في حال تلقيت أية بيانات أو معلومات أو برامج عبر أي من خدمات التداول الإلكتروني الأخرى غير تلك التي يحق لك تلقيها وفقًا لهذه الاتفاقية، ستبلغنا على الفور، ولن تستخدم مثل هذه البيانات أو المعلومات أو البرامج بأي شكل من الأشكال.

(14) تلتزم باتخاذ كافة الخطوات المعقولة لضمان عدم دخول الفيروسات أو ديدان الحاسوب أو قنابل البرمجيات أو عناصر مماثلة إلى النظام أو البرنامج الذي تستخدمه للاستفادة من خدمات التداول الإلكتروني التابعة لنا.

(15) نحتفظ نحن ومرخصينا (حسبما يقتضي الحال) بحقوق الملكية الفكرية في جميع عناصر البرنامج، ومثل هذه البرامج وقواعد البيانات الواردة في خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بنا، ولن تحصل بأي حال على حقوق أو فوائد لهذه العناصر باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

بيانات السوق

(16) فيما يتعلق بأي من بيانات السوق أو غيرها من المعلومات التي نقدمها لك أو يقدمها أي طرف ثالث من مزودي الخدمة، بخصوص استخدامك أيًا من خدمات التداول الإلكتروني، فإنك توافق على ما يلي: (أ) لا نتحمل نحن ولا أي من مزودي الخدمة المسؤولية إذا كانت هذه البيانات أو المعلومات غير دقيقة أو غير كاملة بأي شكل من الأشكال؛ (ب) لسنا مسئولين نحن ولا أي من مقدمي الخدمة عن أية إجراءات قد أو قد لا تتخذها وفق هذه البيانات أو المعلومات؛ (ج) سوف تستخدم هذه البيانات أو المعلومات فقط للأغراض المنصوص عليها في هذه الاتفاقية؛ (د) تعود ملكية هذه البيانات أو المعلومات لنا ولأي مزود خدمات من هذا القبيل ولن تقوم بإعادة إرسال هذه البيانات أو إعادة توزيعها أو نشرها أو الكشف عنها أو عرضها بشكل كلي أو جزئي إلى أطراف ثالثة، باستثناء ما تقتضيه التنظيمات المعمول بها أو على النحو المتفق عليه بيننا؛ (ه) سوف يتم استخدام هذه البيانات أو المعلومات فقط وفقًا للتنظيمات المعمول بها؛ (و) ستدفع رسوم بيانات السوق هذه وأية ضرائب سارية (إن وجدت، مقابل الوصول المباشر إلى الأسواق) المرتبطة باستخدامك لخدمة التداول الإلكتروني أو استخدام بيانات السوق كما نخطرك من وقت لآخر؛ (ز) سوف تخطرنا إذا لم تكن أو لم تعد مستخدمًا غير محترف لأغراض بيانات السوق (المزيد من التفاصيل حول تعريف المستخدم غير المحترف متوفرة لدى موظفينا ويمكن الحصول عليها بناء على طلب). (ح) قد نطلب منك تزويدنا بالمعلومات المتعلقة باستخدامك أو الاستخدام المتوخى لبيانات السوق؛ (1) قد نراقب استخدامك لبيانات السوق الخاصة بنا. (ي) قد نطلب منك الامتثال لشروط معينة فيما يتعلق باستخدامك لبيانات السوق؛ و (ك) يجوز لنا منع وصولك إلى بيانات السوق في أي وقت حسب ما يتراءى لنا.

(17) وبالإضافة إلى ما سبق، فيما يتعلق بأنواع محددة من بيانات البورصة التي اخترت تلقيها عبر خدمة التداول الإلكتروني، فإنك بموجب هذه الاتفاقية توافق على أية شروط وأحكام متعلقة بإعادة توزيع واستخدام هذه البيانات التي نوفرها لك من وقت لآخر.

(18) تطلب بعض البورصات بأن لا يتم عرض بيانات البورصة، أو أن يتم الوصول إليها على أكثر من نظام خلال وقت واحد. تضمن وتتعهد بالامتثال لأية قيود نفرضها فيما يتعلق بوصولك إلى خدمات التداول الإلكتروني والقدرة على عرض بيانات البورصة من حين لآخر.

خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بالأطراف الثالثة

(19) قد نوفر لك خدمات التداول الإلكتروني التي تقدمها أطراف ثالثة (مثل MT4 و ProRealTime) والتي يشار إليها باسم ("خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بالطرف الثالث"). وتقع على عاتقك وحدك مسؤولية فهم وتقييم الأداء الوظيفي لأي من خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بالطرف الثالث، قبل الموافقة على تنزيلها أو الوصول إليها، أو الدخول في معاملات معنا باستخدام أي من خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بالطرف الثالث. اتصل بأحد موظفينا لمعرفة إذا ما كانت هذه الخدمة هي إحدى خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بالطرف الثالث.

(20) نحن لا نتحكم في دقة أو اكتمال أي من خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بالطرف الثالث أو مدى ملاءمتها لك ولا نُقرها أو نضمنها على حد سواء. تُقدم لك خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بالأطراف الثالثة كما هي، دون أي ضمان أو كفالة من أي نوع، على نحو صريح أو ضمني، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ضمانات قابلية التسويق والصلاحية لغرض معين.

(21) يُعد شرطًا من شروط استخدامك لأي من خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بالأطراف الثالثة أن توافق على أي شروط معقولة نفرضها على استخدام مثل هذه المنتجات، وتوافق على دفع أي رسوم وأي ضرائب سارية نخطرك بها.

(22) تعمل بعض خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بالطرف الثالث على بيانات التسعير التي نقدمها لمسؤول البرامج، والتي تتعلق بالأطراف الثالثة (على سبيل المثال ProRealTime). سنبذل جهودًا معقولة لضمان تلقي خدمة مقبولة، ولكن عليك قبول تأخر بيانات الأسعار المعروضة في أي من خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بالطرف الثالث، وأننا لا نضمن دقة أو اكتمال البيانات، سواء الحالية أو المحفوظة، وأننا لا نضمن عدم انقطاع الخدمة. علاوة على ذلك، فإنك تقر وتوافق على أنه في حال وجود أي تضارب بين البيانات (التسعير أو غير ذلك) في خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بالطرف الثالث وخدماتنا الأخرى للتداول الإلكتروني، سيُؤخذ بالبيانات الواردة عبر خدمات التداول الإلكتروني الأخرى الخاصة بنا.

(23) يمكنك استخدام أي من خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بالطرف الثالث على مسؤوليتك الخاصة. لن نتحمل بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي مطالبة أو أضرار أو مسؤوليات أخرى، بما في ذلك خسارة الأموال، أو الخسائر غير المباشرة (مثل خسارة الأرباح)، أو انقطاع البيانات أو الخدمة، سواء أكان في أحد إجراءات العقد أو أي ضرر أو غير ذلك، والتي قد تنشأ عن أو تتصل باستخدام و/أو تشغيل و/أو أداء و/أو خطأ أو خلل في أي من خدمات التداول الإلكتروني الخاصة بالطرف الثالث، و/أو أي خدمات يُقدمها أي مزود خدمات تداول إلكترونية خارجية، بخلاف الاحتيال أو التقصير المتعمد أو الإهمال.

10. إجراءات التعامل والإفصاح

الوكلاء

(1) لا يتوجب علينا فتح أي معاملة أو إغلاقها أو قبول أية رسالة والتصرف وفقًا لها، إذا وجدنا ما يدفعنا منطقيًا إلى الاعتقاد بأن الوكيل قد تجاوز حدود صلاحياته، وذلك دون المساس بحقنا في الاعتماد على الرسائل المقدمة من وكيلك بموجب البند 14(4) والتصرف وفقًا لها. في حال فتحنا إحدى المعاملات قبل التوصل إلى هذا الاعتقاد، يجوز لنا، وفقًا لتقديرنا المطلق، إغلاق تلك المعاملة بالسعر السائد لدينا آنذاك أو اعتبار تلك المعاملة باطلة منذ البداية أو تركها مفتوحة. تقر من جانبك بأنه إذا سمحنا ببقاء المعاملة مفتوحةً، فقد يسفر ذلك عن تكبدك لخسائر. لا يوجد في البند 10(1) الماثل نص يُفسَّر بأننا ملتزمون بالتحقق من صلاحية الوكيل الذي يزعم أنه يمثلك. يجب عليك إخطارنا في حال لم يعد وكيلك مخولًا بتمثيلك أو أن تطلب من وكيلك إخطارنا بذلك بالنيابة عنك.

انتهاك التنظيمات المعمول بها

(2) لن يتوجب علينا فتح أية معاملة أو إغلاقها أو تحويل أي مبلغ مالي موجود في حسابكم إليكم، إذا وجدنا ما يدفعنا منطقيًا إلى الاعتقاد بأن القيام بذلك من شأنه أن يؤدي إلى خرق أي من شروط هذه الاتفاقية، أو أحد التنظيمات المعمول بها. في حال فتحنا لمعاملة قبل التوصل إلى هذا الاعتقاد يجوز لنا، وفق تقديرنا المطلق، إما إغلاق تلك المعاملة بسعر العطاء السائد لدينا آنذاك (في حالة معاملات الشراء) أو سعر العرض (في حالة معاملات البيع) أو اعتبار المعاملة باطلة منذ البداية.

(3) توافق على أنه يحق لنا اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بأية معاملات أو أموال موجودة في حسابك، إذا ارتأينا ملاءمة ذلك في حدود ما هو معقول، بعد تلقينا تعليمات من هيئة تنظيمية معنية أو امتثالًا لأي من شروط هذه الاتفاقية أو التنظيمات المعمول بها.

الحالات التي لا تشملها هذه الاتفاقية

(4) إذا نشأت حالة غير مشمولة ببنود هذه الاتفاقية أو تفاصيل المنتج، فسنعمد إلى حل هذا الأمر بحسن نية وإنصاف، فضلًا عن اتخاذ الإجراء الذي يتسق وممارسات السوق عند الاقتضاء، و/أو إيلاء العناية الواجبة للمعاملة التي نتلقاها من أي وسيط تحوط، والذي أجرينا معه تحوطا إزاء تعرضنا من أجلك، والناشئ عن المعاملة محل النظر.

رسوم الاقتراض والمعاملات التي صارت غير قابلة للاقتراض

(5) عندما تفتح مركزا قصيرا (البيع) خاصا بأداة محددة، فإنك ستتكبد رسوم اقتراض. وسيتم تقدير تلك الرسوم في تسوية مالية يومية يتم تطبيقها على حسابك. تختلف تلك الرسوم باختلاف الأداة التي أخطرنا بها وسطاؤنا أو وكلائنا وتشتمل على رسوم إدارية. قد تخضع تلك الرسوم بالإضافة إلى إمكانية الاحتفاظ بمركز للشراء للتغيير من جانبنا، وذلك من بموجب إخطار قصير المدة أو على الفور. عند عدم دفع أي من رسوم الاقتراض التي تصبح واجبة الدفع بعد أن قمت بفتح تلك المعاملة، أو إذا لم تعد لدينا القدرة على اقتراض هذه الأداة في السوق الأساسية (وأخطرناك بذلك)، فسيحق لنا إغلاق معاملتك فيما يتعلق بتلك الأداة بأثر فوري. تقر بأن ذلك قد يؤدي إلى تكبدك خسارة في المعاملة. وعلاوة على ذلك، يجب تعويضنا بشكل كامل عن أية غرامة، أو عقوبة، أو مسؤولية أو رسوم أخرى مماثلة يتم فرضها علينا لأي سبب من الأسباب من قبل أي من البورصات أو السوق الأساسية، أو أي هيئة تنظيمية أخرى تتعلق بأي شكل من الأشكال بفتحك أو إغلاقك معاملة، أو أية معاملة ذات صلة من قبلنا لتحويط معاملتك. درئا للشك، يمتد هذا التعويض إلى أية استعادة للأسهم أو رسوم إعادة الشراء التي تفرضها أية سوق أساسية فيما يتعلق بالمعاملة التي قمت بها.

(6) في حال قمت بفتح معاملة فيما يتعلق بأداة مالية كأحد الأسهم، وأصبح هذا السهم الأساسي غير قابل للاقتراض بحيث يتعذر علينا التحوط ضد الخسائر التي قد نتكبدها فيما يتعلق بهذه المعاملة، فإنه يجوز لنا، وفق تقديرنا المطلق، اتخاذ واحدة أو أكثر من الخطوات التالية:

(أ) زيادة متطلبات الهامش الخاص بك؛

(ب) إغلاق المعاملات ذات الصلة عند ذلك المستوى من الإغلاق، إذا اعتقدنا بشكل معقول أن ذلك مناسب؛ أو

(ج) تغيير آخر وقت للتداول فيما يتعلق بالمعاملة ذات الصلة.

قد تكون الأسهم إما غير قابلة للاقتراض منذ البداية، أو قد يستعيد الوسطاء أو الوكلاء منا سهما قد اقترضناه بالفعل في المقابل.

إيصال الإيداع الأمريكي ورسوم إيصال الإيداع العالمي

(7) إذا كنت قد فتحت معاملة شراء تتعلق بأداة مالية عبارة عن إيصال إيداع أمريكي أو إيصال إيداع عالمي، فإننا نحتفظ بحقنا في فرض أي رسوم خدمة إيداع سنوي أو جزء منها، قد نتكبدها جراء التحوط لتعرضنا فيما يتعلق بهذه المعاملة. يتم فرض هذه الرسوم على مراكز الشراء المفتوحة في تاريخ التسجيل الخاص بإيصالات إيداع أمريكي محددة، أو إيصالات الإيداع العالمي.

الإبلاغ التنظيمي

(8) قد نكون ملزمين بموجب التنظيمات المعمول بها بالإعلان عن بعض المعلومات المتعلقة بمعاملاتنا معك. تقر وتوافق على أنه يحق لنا الإفصاح عن هذه المعلومات، وأن مثل تلك المعلومات التي نحتفظ بها تعود ملكيتها لنا على نحو حصري.

(9) توافق على تزويدنا بكافة المعلومات التي قد نطلبها بشكل معقول، لغرض الامتثال لالتزاماتنا بموجب التنظيمات المعمول بها، وتوافق على تزويدنا أي طرف ثالث بتلك المعلومات، فيما يتعلق بك وبعلاقتك معنا بموجب الاتفاقية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر معاملاتك أو الأموال الموجودة في حسابك)، إذا اعتقدنا، مع التصرف بشكل معقول، أن الأمر مناسب، أو كما هو مطلوب للامتثال لأي من التنظيمات المعمول بها أو لأحكام هذه الاتفاقية.

10. إجراءات التعامل والإفصاح (التتمة)

(10) إذا كنت كيانا قانونيا، قد يتعيّن الإبلاغ عن المعاملات التي نجريها معك بموجب الأنظمة المعمول بها. إذا اقتضى الأمر الإبلاغ عنها، فإنك توافق على أننا سننتج معرّفا وحيدا للتداول، فيما يتصل بكل معاملة ذات صلة. الرجاء الاتصال بأحد موظفينا بخصوص هذه المعلومة أو زيارة موقعنا.

(11) إذا كنت كيانا قانونيا، فإنك توافق على اننا قد نحصل في بعض الحالات على هوية كيان قانوني بالنيابة عنك. توافق على أننا قد نقوم بذلك إذا اعتقدنا بأن الامر ضروري للسماح لك بالقيام بتعاملات معنا، وأنه قد نمرر لك أية تكاليف نتحملها للحصول على هوية الكيان القانوني بالنيابة عنك، وفرض رسوم إدارية لتغطية التكاليف التي تحملناها للقيام بذلك. الرجاء الاتصال بأحد موظفينا بخصوص هذه المعلومة أو زيارة موقعنا.

11. الأخطاء الواضحة

(1) نحتفظ بحق الإلغاء من البداية أو تعديل بنود أية معاملة تتضمن أو تقوم على أي خطأ نعتقد منطقيّا أنه واضح وملموس، (**"خطأ واضح"** وأية معاملة من هذا القبيل يشار إليها باسم **"معاملة تحتوي على خطأ واضح"**)، وذلك دون الحصول على موافقتك. إذا اخترنا حسب تقديرنا المعقول، تعديل بنود أي من هذه المعاملات التي تحتوي على خطأ واضح، فسيكون المستوى المعدل هو مستوى نعتقد منطقيّا بأنه كان عادلاً وقت إبرام المعاملة. عند اتخاذ قرار فيما إذا كان الخطأ واضحا، سنتصرف بصورة معقولة، وقد نأخذ بعين الاعتبار أية معلومات ذات صلة، على سبيل المثال لا الحصر حالة السوق الأساسية وقت حدوث الخطأ أو أي خطأ، عدم الوضوح في أي مصدر معلومات أو بيان رسمي نبني على أساسه أسعارنا المعلنة. لن يتم أخذ أي التزام مالي تحملته أو امتنعت عن تحمله اعتمادًا على معاملة معنا بعين الاعتبار في تحديد ما إذا كان هناك خطأ واضح أم لا.

(2) في حال عدم وجود احتيال أو إخلال متعمد أو إهمال من جانبنا، لن تقع علينا مسؤولية أية خسارة أو تكلفة أو مطالبة أو نفقة قد تتكبدها، عقب حدوث أي خطأ واضح (بما في ذلك مكان حدوث الخطأ الواضح من خلال أي مصدر معلومات أو متحدث أو مسؤول نعتمد عليه بشكل معقول) أو فيما يتعلق بمعاملة تحتوي على خطأ واضح.

(3) عند حدوث خطأ واضح واختيارنا ممارسة أي من حقوقنا بموجب البند 11(1)، وعند تلقيك أية مبالغ منا فيما يتعلق بالخطأ الواضح، فإنك توافق على أن تكون تلك المبالغ مستحقة وواجبة الدفع لنا وتوافق على إعادة مبلغ مساوٍ إلينا دون تأخير.

12. الطلبات

(1) وفقًا لتقديرنا المطلق، قد نقبل طلبًا منك. الطلب عبارة عن عرض لفتح معاملة أو إغلاقها، إذا كانت الإرشادات التي حددتها في الطلب مستوفاة (إذا ما تحرك السعر الخاص بنا نحو مستوى قمت بتحديده أو عند تجاوزه لهذا المستوى). ومن أمثلة هذه الطلبات:

(أ) طلب إيقاف، وهو عرض للتداول إذا أصبح عرض الأسعار الخاص بنا أقل ملاءمة لك. يتم وضع طلب الإيقاف عمومًا لتوفير بعض الحماية من المخاطر، على سبيل المثال عند تحرك معاملتك نحو الخسارة، ويمكن استخدامه لفتح معاملة أو إغلاقها. يحتوي كل طلب إيقاف على مستوى توقف معين، يتم تحديده من جانبك. سيتم تنفيذ طلب الإيقاف الخاص بك إذا تحرك سعر العرض (في حالة طلب بالبيع) أو سعر العطاء (في حالة طلب بالشراء)، عكس ما ترغب إلى نقطة عند المستوى الذي قمت بتحديده أو عندما يتجاوز هذا المستوى. ويتم استثناء طلبات الإيقاف التي تم وضعها فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة بأسهم سجل الطلبات، والتي لا يتم تنفيذها إلا عند حدوث التداول في السوق الأساسية لهذا السهم المسجل في سجل الطلبات، بسعر مساوٍ لمستوى التوقف المحدد أو عند تجاوز ذلك المستوى. عند تنفيذ طلب الإيقاف، سنقوم وفقًا للبند 12(3) وبمقتضى البند 12(4)، بفتح معاملة أو إغلاقها حسب ما يتراءى لنا عند مستوى مماثل أو أسوأ من مستوى التوقف الخاص بك.

(ب) الإيقاف النهائي، يماثل طلب الإيقاف إلا أنه يتيح لك تحديد مستوى توقف متداول يتحرك تلقائيًا عندما يتحرك عرض الأسعار الخاص بنا في صالحك. يتم تنفيذ الإيقاف النهائي وتطبيقه بنفس طريقة طلب الإيقاف على النحو الموضح في البند 12(3) وبمقتضى البند 12(4). باستخدامك خاصية الإيقاف النهائي، فإنك تقر بما يلي: (1) الإيقاف النهائي هو أداة آلية يجب أن تستخدم بحذر وأن تكون خاضعة لإشرافك؛ (2) ولا نضمن تشغيل نظام الإيقاف النهائي لدينا بصفة مستمرة لذا قد تكون هناك حالات لا يناسب فيها مستوى التوقف الخاص بك الأسعار الحالية للأداة ذات الصلة، على سبيل المثال: عندما تكون خاصية الإيقاف النهائي لدينا (أي النظم والتكنولوجيا التي تقوم بتشغيل الإيقاف النهائي لدينا) غير مُفعَّلة؛ أو عندما تكون الأسعار الحالية للأداة ذات الصلة خاطئة على نحو واضح؛ أو عندما يكون هناك تحرك في الأسعار على المدى الطويل أو القصير للأداة ذات الصلة، والتي لا تعكس أوضاع السوق الأساسية في الفترة الحالية.

(ج) طلب الحد عبارة عن تعليمات بالتداول في حال إذا ما أصبحت الأسعار أكثر ملاءمة لك. طلب "جني الأرباح" هو طلب حد مرفق. يمكن استخدام طلب الحد لفتح معاملة أو إغلاقها. لكل طلب حدّ على قيود معينة تحددها أنت. سيتم تفعيل طلب الحد الخاص بك إذا تحرك سعر العطاء (في حال طلب البيع) أو سعر العرض (في حال طلب بالشراء)، بما يصب في مصلحتك، إلى النقطة التي تقف عند حد القيد المحدد الخاص بك أو تتجاوزه. وعند تفعيل أي طلب حد فسنسعى وفقًا للبند 12(3) ومع مراعاة الشرط12(4)، إلى فتح معاملة أو إغلاقها عند مستوى الحد الخاص بك أو أفضل منه. إذا لم نتمكن من القيا م بذلك بسبب أن سعر العطاء/ العرض قد صار أقل ملاءمة بالنسبة لك في الوقت الذي نسعى فيه إلى تنفيذ طلبك، سيظل أمر الحد الخاص بك ساريًا، حتى تتحرك الأسعار مرة أخرى بما يصب في مصلحتك لكي يتم تنفيذه.

(د) طلب السوق عبارة عن تعليمات للتداول الآن بحجم محدد بأفضل سعر متاح لهذا الحجم. تكون طلبات السوق ذات نفع عندما ترغب في التداول في الوقت الذي لا تتاح فيه الفرصة لك للتداول بالحجم الذي ترغب فيه بسعر العطاء والعرض المحدد. لن تتمتع بأي سيطرة على السعر الذي سيتم تنفيذ طلب السوق به، ويمثل تقديمك طلب سوق إقرارًا من جانبك بأن ذلك الطلب يتيح لنا تنفيذ معاملتك بسعر أسوأ من أسعار العطاء والعرض التي حددناها وقت تقديمك ذلك الطلب. ويتم تفعيل طلب السوق فور قبوله من جانبنا.

(هـ) النقاط من خلال الطلب الحالي عبارة عن تعليمات للتداول الآن بحجم محدد وبسعر تحدده يكون أقل ملاءمة لعطائنا الحالي (في حال طلب البيع) أو العرض (في حالة طلب الشراء) الذي سنكون قد قدمناه في ذلك الوقت. وتُعتبر النقاط من خلال الطلب الحالي من الأدوات المفيدة عندما ترغب في التداول في الوقت الذي لا تتاح فيه الفرصة لك للتداول بالحجم الذي ترغب فيه وبسعر العطاء والعرض المحددين، وفي الوقت الذي لا تكون فيه مستعدًا لتنفيذ طلبك بسعر أقل ملاءمة للسعر الذي حددته، (وذلك على العكس من استخدامك طلب السوق الذي لا تتمتع فيه بأي سيطرة على السعر الذي سيتم تنفيذ طلبك به). يمثل تقديمك تعليمات نقاط من خلال الطلب الحالي إقرارًا من جانبك بأنها تجيز لنا تنفيذ معاملتك بسعر أقل ملاءمة من سعر العطاء والعرض الذي حددناه في وقت تقديمك تعليمات النقاط من خلال الطلب الحالي، ولكن ليس بسعر أقل ملاءمة من السعر الذي قمت بتحديده أنت. ويجرى تفعيل تعليمات النقاط من خلال الطلب الحالي فور قبولها من جانبنا.

(و) الطلب الجزئي، عبارة عن تعليمات للتداول الآني بالحجم الذي تحدده أو بأكبر قدر ممكن إذا لم تكن هناك سيولة كافية. ويُعد الطلب الجزئي ذا فائدة إذا كنت ترغب في زيادة فرص تنفيذ جزء من طلبك على أقل تقدير. عند تنفيذ طلبك، قد يكون حجم طلبك أقل من الحجم الذي حددته. يمكن استخدام الطلبات الجزئية مقرونة بغيرها من الطلبات. وعند إيداعك طلب جزئي لدينا، فذلك بمثابة إقرار من جانبك بأن الطلب الماثل يتيح لنا تنفيذ معاملتك بحجم أقل من الحجم الذي قمت بتحديده. ويتم تنفيذ الطلب الجزئي فور قبوله من جانبنا.

(2) يجوز لك تفصيل تطبيق الطلب:

(أ) حتى نهاية يوم التداول التالي في السوق الأساسية ذات الصلة ("طلب صالح ليوم واحد")، والذي سيضم، درئا للشك، أي جلسات تداول على مدار الليلة في السوق الأساسية. ويُرجى العلم بأنه -فيما يتعلق بالطلبات المقدمة عن طريق الهاتف -سنفترض أنك ترغب في تقديم "طلب صالح ليوم واحد" ما لم تقم بتحديد مدة أخرى؛ أو

(ب) حتى التاريخ والوقت المنصوص عليهما من جانبك (بيد أن هذا النوع من الطلبات لا يرد إلا في صورة طلب منفصل ولا يجوز تقديمه إلا فيما يتعلق بمعاملة يومية أو فصلية)؛ أو

(ج) لفترة غير محددة، وهو ما يسمى باسم ("طلب صالح لحين إلغائه "ستضم، درئا للشك، أي جلسات تداول على مدار الليلة في السوق الأساسية.

ويجوز لنا وفق تقديرنا المطلق قبول الطلبات القائمة التي ستسري لمدة أخرى محدودة. ويجوز لنا التصرف في أي طلب من هذا القبيل بغض النظر عن طول الفترة الزمنية التي يتم فيها الوصول إلى المستوى المحدد فيما يتعلق بهذا الطلب أو تجاوزه.

(3) إذا تم تنفيذ طلبك (على النحو الموضح في البند 12(1) أعلاه) سنسعى إلى فتح/إغلاق المعاملة التي يرتبط بها طلبك، وبذلك نتصرف وفق ما يمليه علينا واجبنا بتنفيذ الطلبات على الوجه الأفضل. علاوةً على ذلك، تقر وتوافق على أننا سنقوم بتحديد وقت ومستوى تنفيذ الطلب فضلًا عن حجم الطلب في حدود المعقول. وفي هذا الصدد:

(أ) سنسعى لتنفيذ طلبك في غضون فترة زمنية معقولة اعتبارًا من تاريخ تفعيله. ونظرًا لأنه قد تتطلب معالجتنا للطلبات وجود عنصر يدوي، علاوة على أنه قد يفضي حدث مفاجئ واحد إلى تفعيل عدد كبير من الطلبات، يتعين عليك الإقرار والموافقة على أنه قد يختلف الوقت المعقول وفق حجم طلبك ومعدل النشاط في السوق الأساسية وعدد الطلبات التي تم تفعيلها وقت تفعيل طلبك.

(ب) سنأخذ بعين الاعتبار في وقت تنفيذ طلبك السعر الذي يمكن التداول به في السوق الأساسية، بالنسبة للطلبات المماثلة (بما في ذلك، الحجم).

(4) عند استخدامك طلباتنا فإنك تقر وتوافق صراحة على ما يلي:

(أ) قع على عاتقك مسؤولية فهم كيفية عمل الطلبات قبل أن تقدم لنا أيًا من تلك الطلبات، وأنك لن تودع أي طلب إلا إذا كنت على معرفة تامة بالشروط والأحكام المتعلقة بذلك الطلب. وترد التفاصيل حول كيفية عمل الطلبات في تفاصيل المنتج أو يمكنك الحصول عيها من موظفينا عند طلبك لذلك.

(ب) يتوقف قبولنا للطلب من عدمه على تقديرنا المطلق. لا تتوفر جميع الطلبات في جميع المعاملات، ولا عبر جميع خدمات التداول الإلكترونية.

(ج) عند التقدم بطلب إلينا وقبوله، فأنت بذلك تباشر أنشطة التداول معنا بصفتك موكّلا وليس في السوق الأساسية.

(د) باستثناء طلبات الإيقاف بشأن الأسهم المسجلة في سجل الطلبات، يكون تنفيذ طلبك مرتبطًا بأسعار العطاء والعرض الخاصة بنا وليس بأسعار العطاء والعرض الخاصة بالسوق الأساسية. قد تختلف أسعار العطاء والعرض لدينا عن تلك التي توجد في السوق الأساسية. وأثر ذلك هو أن طلبك قد يتم تنفيذه على الرغم من: (i) تحرك العرض أو العطاء الخاص بنا، حسب الأحوال، ليصل إلى مستوى طلبك لفترة قصيرة فقط؛ و(2) أن السوق الأساسية لم تتداول قطّ عند مستوى الطلب الخاص بك.

12. الطلبات (التتمة)

(هـ) بصرف النظر عن البند 12 (1) (أ)، إذا كان لديك طلب إيقاف يتعلق بمنتج متداول في البورصة يتخذ مسلكًا أقرب ما يكون إلى سهم صانع السوق، بالرغم من كونه سهم سجل طلبات (على سبيل المثال، تمويلات الصرف المتداولة أو السلع المتداولة في البورصة)، فإننا نحتفظ بالحق في تنفيذ طلب الإيقاف الخاص بك بناء على أسعار العطاء والعرض الخاصة بنا، حتى عند عدم تداول السوق الأساسية عند مستوى طلب الإيقاف المحدد الخاص بك. المزيد من التفاصيل حول الأدوات ذات الصلة التي قد تتأثر بهذا البند الفرعي متوفرة عند طلبك لها من أحد موظفينا.

(و) لأغراض تحديد ما إذا كان قد تم تنفيذ الطلب، فلن نكون ملزمين بل مخولين وفق تقديرنا لتجاهل أية أسعار تم تحديدها من قبلنا، خلال أية فترة من فترات مزاد ما قبل السوق أو بعدها، أو خلال يوم السوق الأساسية ذات الصلة، أو خلال أي يوم أو أية فترة أخرى من التعليق في السوق الأساسية ذات الصلة، أو خلال أية فترة أخرى من شأنها في رأينا المعقول، أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المدى القصير أو حدوث تقلبات أخرى.

(ز) عقب تفعيل طلبك، لا نضمن فتح المعاملة أو إغلاقها، ولا نضمن أن يتم ذلك عند الحجم أو المستوى أو الحد المحدد من جانبك.

(ح) نحتفظ بالحق في تنفيذ الطلبات وتجميعها على حد سواء. إن العمل على الطلب يعني تنفيذه على شرائح بأسعار مختلفة، مما يؤدي إلى مستوى فتح أو إغلاق مجمع للمعاملة الخاصة بك، قد يختلف عن كل من المستوى المحدد والسعر الذي كان يمكن تحقيقه إذا ما تم تنفيذ الطلب في شريحة واحدة. يُقصد بتجميع الطلب أننا نقوم بتجميع الطلب الخاص بك مع طلبات العملاء الآخرين لدينا لتنفيذها كطلب واحد. لا يمكننا القيام بذلك إلا إذا كنا نعتقد بشكل معقول أن هذا يصب في مصلحة عملائنا جميعًا. ومع ذلك، في بعض الأحيان، قد يؤدي التجميع إلى حصولك على سعر أقل ملاءمة فيما يتعلق بأي طلب محدد. تقر وتوافق على أننا لا نتحمل أية مسؤولية تجاهك، بأي حال من الأحوال، كنتيجة لأي تنفيذ أو تجميع لطلباتك على هذا النحو.

(5) فيما يلي سنوضح كيف ومتى يتم طرح الطلبات الصالحة حتى إلغائها (GTC):

(أ) في حالة اختيارك تنقيل المعاملة المنتهية لفترة التعاقد التالية، سيتم تنقيل جميع الطلبات المرفقة الصالحة حتى الإلغاء، والمتعلقة بالمعاملات المنتهية في الأسواق ربع السنوية أو الشهرية أيضًا، ما لم نتلقّ تعليمات محددة بإلغاء أو تعديل الطلب (الطلبات) قبل تمديد المعاملة. يرجى الملاحظة أنه عندما يتم تنقيل الطلب المرفق، فسيتم تعديله ليُظهر الفارق (والمقصود أي قسط أو خصم) بين المستوى الحالي للأداة موضوع الطلب القديم، والمستوى المقابل للأداة موضوع الطلب الجديد.

(ب) لن يتم تنقيل جميع الطلبات الصالحة حتى الإلغاء المنفصلة والمتعلقة بالمعاملات المطروحة المنتهية، والتي تنتهي على أساس ربع سنوي أو شهري وسيتم إلغاؤها.

(6) يمكنك إلغاء مستوى الطلب أو تعديله، بناءً على موافقتنا المسبقة (ولا يتم حجب هذه الموافقة بشكل غير معقول)، في أي وقت قبل أن تصل أسعارنا الخاصة إلى المستوى ذي الصلة أو تتخطاه. ومع ذلك، عقب الوصول إلى ذلك المستوى، لا يمكنك إلغاء الطلب أو تعديله إلا عند موافقتنا صراحة على القيام بهذا الأمر.

(7) في حال قيامك بتقديم طلب مرفق، فإنه:

(أ) إذا كان يمكن للطلب، عند تنفيذه، إغلاق المعاملة التي يتعلق بها الطلب المرفق بشكل كامل أو جزئي، وإذا عرضت بعد ذلك إغلاق المعاملة قبل الوصول إلى مستوى الطلب المرفق، فسوف نعتبر ذلك العرض بالإغلاق طلبًا بإلغاء الطلب المرفق. تقر بتحملك مسؤولية إخطارنا، عند إغلاق معاملة، بما إذا كنت ترغب في أن تظل أية طلبات (طلب) مرفقة لم يتم تفعيلها سارية، أو ترغب في إلغاء أية طلبات (طلب) غير مرفقة، ما لم نتفق على خلاف ذلك؛

(ب) وإذا قمت بإغلاق المعاملة التي يتعلق بها الطلب المرفق بشكل جزئي فقط، فسيتم تعديل الأمر المرفق ليلائم حجم المعاملة التي تظل مفتوحة، والتي ستظل بكامل فاعليتها وتأثيرها.

(8) عند قبولنا لأي طلب ثم وقع حدث ما يفيد بأنه لم يعد من المعقول بالنسبة لنا أن نعمل على هذا الطلب، فسوف يكون لنا الحق في تجاهل أو رفض ذلك الطلب. وعند تجاهل أو رفض الطلب الخاص بك فإننا لا نتحمل أية مسؤولية تجاهك نتيجة هذا الإجراء، ولا يتعين علينا إعادة إدخال هذا الطلب. تتضمن الأمثلة، على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) حدوث تغيير في التنظيمات المعمول بها، بحيث لا يعود الطلب أو المعاملة التي يتعلق بها الطلب، ممتثلا للتنظيمات المعمول بها؛

(ب) تصبح الأوراق المالية التي يتعلق بها الطلب غير قابلة للإقراض، بحيث لا يمكننا التحوط فيما يخص تعرضنا؛ أو جزء من تعرضنا لأجلك؛

(ج) بالنسبة للطلبات المتعلقة بالأسهم، وقوع حدث متعلق بالشركة التي تمثل أسهمها موضوع الطلب كله أو جزءا منه، على سبيل المثال، حدث على مستوى الشركات، أو الأرباح أو إفلاس الشركة؛ أو

(د) إذا توقفنا عن عرض نوع المعاملة التي تتعلق بها طلباتك.

13. المخاطر المحدودة

(1) قد تطلب منا فتح معاملة محدودة المخاطر وتطلب مستوى إيقاف معين لتطبيقه على هذه المعاملة. يجب أن نوافق على أي طلب من هذا القبيل (بما في ذلك ما يتعلق بمستوى الإيقاف) وفق تقديرنا المطلق.

(2) نضمن لك أنه عند تنفيذ مستوى الإيقاف المتفق عليه بما يتوافق مع البند 3(13)، فسوف نقوم بموجب البند 4 (11)، بإغلاق معاملة محدودة المخاطر عند هذا المستوى المتفق عليه.

(3) سيتم تنفيذ مستوى الإيقاف الخاص بك إذا تحرك سعر العطاء (في حالة طلب البيع) أو سعر العرض (في حالة طلب الشراء)، عكس ما ترغب به، إلى نقطة عند المستوى الذي قمت بتحديده أو تتجاوزه. ويتم استثناء المعاملات محدودة المخاطر الواردة في أسهم سجل الطلبات الخاصة، حيث لا يتم تنفيذ مستوى الإيقاف المحدد إلا عند حدوث التداول في السوق الأساسية لهذا السهم المسجل في سجل الطلبات، بسعر مساوٍ لمستوى التوقف المحدد أو عند تجاوزه. لأغراض تحديد ما إذا كان قد تم تفعيل طلب إيقاف فيما يتعلق بمعاملة محدودة المخاطر أم لا، يحق لنا تجاهل أي أسعار محددة من جانبنا خلال أية فترة من فترات مزاد ما قبل السوق أو بعدها أو خلال يوم السوق في السوق الأساسية ذات الصلة، أو خلال أي يوم أو أي فترة تعليق أخرى في السوق الأساسية ذات الصلة، أو خلال أية فترة أخرى من شأنها -في رأينا المعقول-أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المدى القصير أو إلى تقلبات أخرى (ولكن لن نكون ملزمين بذلك).

(4) بمجرد قيامك بفتح معاملة محدودة المخاطر، لا يمكنك حذف المستوى الذي سيتم عنده إغلاق المعاملة أو تغييرها تلقائيًا إلا بموافقتنا (والتي قد نمتنع عنها وفق تقديرنا المطلق) وعند دفع أي قسط إضافي لتحمل المخاطرة المحدودة والذي قد يكون مطلوبًا. قد تطلب منا تحويل معاملة مفتوحة إلى معاملة محدودة المخاطر، وتطلب مستوى إيقاف معين لتطبيقه على هذه المعاملة محدودة المخاطر. يجب أن نوافق على أي طلب من هذا القبيل (بما في ذلك ما يتعلق بمستوى الإيقاف) وفق تقديرنا المطلق.

(5) عند فتح معاملة محدودة المخاطر فيما يتعلق بأداة معينة والتي تكون عبارة عن (1) معاملة شراء ثم تعرضها للبيع (وهي أيضًا معاملة محدودة المخاطر) بخصوص الأداة نفسها؛ أو (2) معاملة بيع ثم تعرضها للشراء (وهي أيضًا معاملة محدودة المخاطر) فيما يتعلق بالأداة نفسها، فسوف نتعامل مع العرض للبيع أو للشراء -حسب الأحوال-كعرض لإغلاق المعاملة محدودة المخاطر بأسرها أو أي جزء منها.

(6) عند فتح معاملة محدودة المخاطر، بالإضافة إلى هامش أو عمولة الافتتاح المعتادة التي تدفعها لنا بموجب البندين 8(1) و6(2)، فستدفع لنا أيضًا قسط تحمل المخاطرة المحدودة. وإذا وافقنا -وفق تقديرنا المطلق-على أن نحول لأجلك معاملة غير محدودة المخاطر إلى معاملة محدودة المخاطر، فسوف تدفع لنا قسط تحمل المخاطرة المحدودة. وسيكون قسط تحمل المخاطرة المحدودة كما هو مبين في تفاصيل المنتج أو حسبما يتم إخطارك بخلاف ذلك. ما لم نوافق على خلاف ذلك، يكون أي قسط تحمل مخاطرة محدودة مستحقًا ويجب دفعه عند إطلاق مستوى الإيقاف الخاص بك، وإغلاق المعاملة محدودة المخاطر الخاصة بك. ويتم دفع أي قسط تحمل مخاطرة محدودة مستحق وفقًا للبند 16.

(7) حين تفتح معاملة محدودة المخاطر، وعندما تكون هذه المعاملة مفتوحةً، نقوم بتعديل التوزيعات وفقًا للبند 24(8)، ونحتفظ بالحق في تعديل مستوى الإيقاف المضمون الذي يُطبّق على المعاملة محدودة المخاطر الخاصة بك، حسب حجم تعديل بتعديل التوزيعات.

14. التواصل

(1) يجب أن يتم إجراء عرض (أو طلب) فتح معاملة أو إغلاقها عن طريقك أو نيابةً عنك: شفهيًا أو هاتفيًا أو عبر خدمات التداول الإلكترونية؛ أو بأية طريقة أخرى قد نحددها من وقت لآخر. في حالة عدم توفر الطريقة المعتادة في التواصل معنا لأي سبب من الأسباب، يتعين عليك محاولة اتباع إحدى طرق التواصل الأخرى المقبولة المحددة أعلاه. على سبيل المثال، إذا كنت تقوم عادةً بفتح المعاملات وإغلاقها عبر خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا، ولكن لسببٍ ما كانت خدمة التداول الإلكترونية لا تعمل، فيجب أن تتصل بنا عبر الهاتف لفتح المعاملات أو إغلاقها. لن تكون العروض المكتوبة لفتح معاملة أو إغلاقها، بما في ذلك العروض التي يتم إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني (بما في ذلك البريد الإلكتروني الآمن المرسل عبر إحدى خدمات التجارة الإلكترونية لدينا) أو الرسالة النصية، مقبولةً أو فعالةً لأغراض هذه الاتفاقية. ويجب أن يتم أي اتصال ليس بعرض لفتح معاملة أو إغلاقها عن طريقك أو نيابةً عنك: بصورة شفهية أو هاتفية أو شخصية أو خطية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد العادي أو غير ذلك من الوسائل التي قد نحددها من وقت لآخر. إذا أرسلت إلينا الرسالة عن طريق البريد، فيجب إرسالها إلى مقرنا الرئيسي، وإذا أرسلتها إلينا عن طريق البريد الإلكتروني، فيجب أن يتم إرسالها إلى عنوان البريد الإلكتروني المخصص من قبلنا لهذا الغرض بعينه في الوقت الراهن. ولن نعتبر أننا قد تلقينا أية رسالة من هذا القبيل إلا لدى استلامنا الفعلي لها.

(2) لن نقبل عرضًا لفتح أية معاملة مستلمة أو إغلاقها بوجهٍ عام إلا وفقًا للبند 14(1)، ولكن إذا حدث وقبلنا ذلك، فلن نكون مسؤولين عن أية خسائر أو أضرار أو تكلفة تتحملها أو تتكبدها، نتيجة أي خطأ أو تأخير أو إغفال في العمل وفقًا لهذا العرض، أو عدم العمل وفقًا له.

(3) إذا كنت في أي وقت غير قادر، لأي سبب كان، على التواصل معنا أو لم تتلقَّ أي رسالة أرسلتها إلينا، أو لم تتلقَّ أي رسالة من جانبنا بموجب هذه الاتفاقية، فلن نتحمل المسؤولية عن أيٍ مما يلي:

(أ) أية خسارة أو ضرر أو تكلفة تتكبدها بسبب أي إجراء أو خطأ أو تأخير أو إغفال ناتج عن ذلك، إذا كانت هذه الخسارة أو الضرر أو التكلفة ناجمة عن عدم قدرتك على فتح معاملة.

(ب) أية خسارة أو ضرر أو تكلفة تتكبدها نتيجة أي إجراء أو خطأ أو إغفال أو تأخير ناتج عن عدم قدرتك على التواصل معنا بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر-حين تكون هذه الخسارة أو الضرر أو التكلفة ناجمة عن عدم قدرتك على إغلاق معاملة، إلا إذا كانت عدم قدرتك على التواصل معنا ناتجة عن الاحتيال أو التقصير المتعمد أو الإهمال من طرفنا.

14. التواصل (التتمة)

(4) تقر وتوافق على أنك تتحمل مسؤولية أي اتصال يتم عن طريقك أو نيابةً عنك، وتخولنا لنا الاعتماد على أي اتصال (سواء كان كتابيًا أم لا)، نعتقد بشكل معقول أنه قد تم عن طريقك أو نيابةً عنك من قبل أي وكيل أو وسيط نعتقد بشكل معقول أنه مخول على النحو الواجب من جانبك، والعمل وفقًا له ومعاملته على أنه معتمد وملزم تمامًا لك. تقر وتوافق على أننا سنعتمد على رقم حسابك و/أو كلمة المرور و/أو التفاصيل الأمنية للتعرف عليك، كما توافق على أنك لن تُفصح عن هذه المعلومات لأي شخص غير مخوّل على النحو الواجب من جانبك. إذا شككت بأن رقم الحساب الخاص بك و/أو كلمة المرور و/أو التفاصيل الأمنية قد عرفها أي شخص آخر، أو يمكن أن يكون قد استخدمها، فيجب عليك أن تخطرنا على الفور.

(5) **توافق على أننا قد نسجل أي اتصالات إلكترونية أو عبر الهاتف أو لقاءات شخصية أو عبر أية طريقة أخرى تتم بيننا وبينك فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، كما توافق على أن أي تسجيلات نحتفظ بها ستكون ملكًا لنا وحدنا، وتوافق كذلك على أنها ستشكل دليلاً على التواصل بيننا. كما توافق على أن المحادثات الهاتفية قد يتم تسجيلها دون استخدام نبرة تنبيهية أو أي إخطار آخر.**

(6) وفقًا للتنظيمات المعمول بها، سوف نقدم معلومات حول كل معاملة نفتحها أو نغلقها من أجلك، حسب ما يقتضي الحال، من خلال تقديم بيان لك. وسيتم نشر البيانات على إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا، وقد يتم إرسالها إليك عبر البريد الإلكتروني أو البريد العادي -إذا طلبت ذلك-في نفس يوم العمل التالي لليوم الذي تم فيه فتح المعاملة أو إغلاقها، أو قبله حسب الحالة. وإذا اخترت استلام البيانات عن طريق البريد، فإننا نحتفظ بالحق في فرض رسوم إدارية.

(7) سيتم اعتبارك مقرًا وموافقًا على محتوى أي بيان وتفاصيل كل معاملة مبينة في أي بيان نوفرها لك ما لم تخطرنا بخلاف ذلك كتابيًا في غضون يومي عمل، اعتبارًا من تاريخ اعتبارك مستلمًا للبيان وفقًا للبند 14(10) أدناه.

(8) إذا أخفقنا في توفير البيان لك، فإن ذلك لا يبطل المعاملة التي توافقنا عليها معك، وتم تأكيدها وفقًا للبند 5(3) ولا يجعلها قابلة للإبطال، على أنه لا يتم قبول أي استفسار بشأن معاملة في حال كنت تعتقد أنك قد فتحت تلك المعاملة أو أغلقتها، ولكننا لم نقدم لك بيانا فيما يتعلق بهذه المعاملة إلا إذا: (1) أخطرتنا بأنك لم تتلقَّ هذا البيان في غضون يومي عمل اعتبارًا من التاريخ الذي كان من المفترض أن تستلمه فيه بشأن المعاملة المزعومة، (2) أمكنك تقديم تفاصيل دقيقة عن وقت المعاملة المزعومة وتاريخها، وكذلك أدلة داعمة كفيلة بإقناعنا بوجود تلك المعاملة المزعومة.

(9) **قد نتواصل معك عبر الهاتف، أو المراسلة، أو البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية، أو عن طريق نشر رسالة على إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا، وتوافق من جانبك على اتصالنا بك هاتفيًا في أي وقت كان.** سوف نستخدم العنوان أو رقم الهاتف أو عنوان البريد الإلكتروني المحدد في استمارة فتح الحساب الخاص بك، أو أي عنوان آخر أو رقم أو عنوان بريد إلكتروني تخطرنا به في وقت لاحق، أو أي بريد إلكتروني مخصص لك في خدمة التداول الإلكترونية الخاصة بنا. توافق بالتحديد على أننا قد نرسل لك الإخطارات التالية عن طريق البريد الإلكتروني، و/أو نشرها على إحدى خدمات التداول الإلكترونية ما لم يتم تحديد خلاف ذلك صراحةً:

(أ) البيانات؛

(ب) إخطار بإجراء تعديل على الطريقة التي نقدم بها خدماتنا إليك، مثل التغييرات المدخلة على ميزات معاملاتنا أو حسابك، والتغييرات في خدمة التداول الإلكترونية، والتغييرات المدخلة على معدلات الهوامش التي تنطبق على معاملاتنا، والتغييرات المدخلة على الترتيبات الائتمانية المتعلقة بحسابك، وكذلك التغييرات المدخلة على العمولة أو الهامش أو الرسوم أو الضرائب التي تنطبق على معاملاتنا أو على حسابك.

(ج) إخطار بإجراء تعديل على بنود هذه الاتفاقية المحددة وفقًا للبند 28(1)،

(يشار إلى كل منها بلفظ "رسالة").

لن نرسل لك نسخة ورقية عن الرسالة التي نرسلها إليك عن طريق البريد الإلكتروني، ولن ننشرها على إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا. يتوافق إرسال رسالة إليك عن طريق البريد الإلكتروني، أو عن طريق نشرها على إحدى خدمات التداول الإلكترونية على نحو دائم توافقًا تامًا مع جميع التزاماتنا بموجب الاتفاقية والتنظيمات المعمول بها.

(10) يتم اعتبار أي مراسلات أو وثائق أو إخطارات مكتوبة أو إخطارات قانونية، أو تأكيدات أو رسائل أو بيانات على أنها قد قُدمت لك بشكل صحيح في الحالات التالية:

(أ) إذا تم إرسالها بالبريد إلى آخر عنوان أخطرتنا به، في يوم العمل التالي بعد وضعها في البريد.

(ب) إذا تم تسليمها إلى آخر عنوان أخطرتنا به، في وقت تسليمها مباشرة إلى ذلك العنوان.

(ج) إذا تم إرسالها عن طريق رسالة نصية، حالما نقوم بإرسالها إلى أي من أرقام الهواتف المحمولة الأخيرة التي أخطرتنا بها.

(ج) إذا تم إرسالها عن طريق البريد الصوتي، حال إكمال الرسالة وتركها على أي من أرقام الهواتف المحمولة الأخيرة التي أخطرتنا بها.

(د) إذا تم إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني، بعد ساعة واحدة من إرسالها إلى آخر عنوان بريد إلكتروني أخطرتنا به.

(هـ) إذا تم نشرها على إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا حالما يتم نشرها.

(11) تقع عليك مسؤولية ضمان إخطارنا بعنوانك وبيانات الاتصال الخاصة بك الحالية والصحيحة، في جميع الأوقات. ويجب عليك إخطارنا بأي تغيير في العنوان أو بيانات الاتصال الخاصة بك على الفور، بشكل خطي، إلا إذا اتفقنا على طريقة أخرى للتواصل.

(12) يُلزمنا القانون بتزويدك ببعض المعلومات عنّا، وعن خدماتنا، ومعاملاتنا، والعمولة، والفرق بين سعري العرض والطلب، والرسوم، والضرائب، بالإضافة إلى تزويدك بنسخ من ملخص سياسة تنفيذ الطلبات وملخص سياسة تعارض المصالح. توافق على وجه التحديد على أن نوفر لك هذه المعلومات عن طريق موقعنا الإلكتروني. وسيتم الإفصاح عن العمولة والفرق بين سعري العرض والطلب والرسوم والضرائب (إن وجدت) في تفاصيل المنتج. سيتم تقديم ملخص سياسة تنفيذ الطلبات، وملخص سياسة تضارب المصالح، وإخطار الخصوصية، وإشعار الكشف عن المخاطر على موقعنا على شبكة الإنترنت، في القسم الذي يتيح لك تقديم طلب للحصول على حساب. بدلاً من ذلك، يمكنك الحصول على التفاصيل من خلال الاتصال بأحد موظفينا.

(13) تقع عليك مسؤولية التأكد من قراءة جميع الإخطارات المنشورة على موقعنا على الإنترنت، وعلى إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا من وقت لآخر في الوقت المناسب.

(14) على الرغم من أنّ البريد الإلكتروني، والإنترنت، وخدمات التجارة الإلكترونية وغيرها تعد من صور الاتصالات الإلكترونية التي يمكن الاعتماد عليها غالبًا، فإنه لا توجد اتصالات إلكترونية يمكن الوثوق بها بالكامل، أو متوفرة بصورة دائمة. تقر من جانبك وتقبل بأن إخفاقك أو تأخرك في استلام أية مراسلة منا، عن طريق البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية أو غير ذلك -سواء أكان ذلك بسبب عطل تقني أو عطل في البرمجيات أو الكمبيوتر أو الاتصالات أو غيرها من صور أعطال الأنظمة الإلكترونية، لا يبطل أية معاملة ذات صلة أو يخل بها. ولن نتحمل المسؤولية تجاهك عن أية خسارة أو ضرر -أيًا كان سببه -ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر، عن إخفاق أو تأخر من جانبك في تلقي البريد الإلكتروني أو وسائل الاتصال الإلكترونية الأخرى. علاوةً على ذلك، فأنت تفهم وتقبل بأن رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية وغيرها من الاتصالات الإلكترونية التي نرسلها لك قد لا تكون مشفرة، وبالتالي قد لا تكون آمنة.

(15) أنت تقر بالمخاطر الكامنة باحتمال عدم وصول تلك الاتصالات عن طريق الوسائل الإلكترونية إلى وجهتها المقصودة أو احتمال وصولها في وقت متأخر عما هو مقصود لأسباب خارجة عن إرادتنا. وتقر بهذه المخاطرة وتوافق على أن أي عرض أو اتصال أو أي معاملة ذات صلة لا تبطل ولا تتأثر بأي إخفاق أو تأخر من جانبنا في استلام ذلك عرض أو تلك المراسلة التي أرسلتها إلينا إلكترونيًا سواء كان ذلك بسبب عطل تقني أو عطل في البرمجيات أو الكمبيوتر أو الاتصالات أو غيرها من صور فشل الأنظمة الإلكترونية. وإذا كنا غير قادرين -لأي سبب من الأسباب-على قبول عرضك إلكترونيًا، فقد نوفر لك، من دون إلزام، مزيدًا من المعلومات التي توفر لك المشورة بشأن إمكانية تقديم عرضك عن طريق الهاتف كبديل للتقديم الإلكتروني، وقد نسعى لإبلاغك بهذا.

(16) في حال منحك الوصول إلى منصة التداول عبر الجوال الخاصة بنا، فستخضع جميع استخدامات هذه الخدمة لهذه الاتفاقية، وأية شروط تكميلية للتداول عبر الجوال، يتم نشرها على موقعنا على الإنترنت وتعديلها من وقت لآخر.

15. الهامش

(1) بمقتضى البند 15(8) أدناه، عند فتح المعاملة، سيكون مطلوبًا منك أن تدفع لنا الهامش مقابل تلك المعاملة بقدر ما نحتسبه ("الهامش المبدئي"). لاحظ أن الهامش المبدئي لبعض المعاملات (على سبيل المثال، أسهم العقود مقابل الفروقات) سيستند إلى نسبة مئوية من قيمة عقد المعاملة، ومن ثم، يتعرض هذا الهامش المبدئي للتقلب بسبب هذه المعاملات وفقًا لقيمة العقد. يكون الهامش المبدئي واجب الدفع ومستحقا لنا فور فتح المعاملة (وبالنسبة للمعاملات التي لها هامش مبدئي متقلب على أساس نسبة مئوية من قيمة العقد، فور فتح المعاملة وبعد ذلك بمجرد وجود أية زيادة في قيمة العقد)، ما لم يحدث أيّ مما يلي:

(أ) أخبرناك صراحة بأن لديك نوع حساب يسمح بفترات سداد أطول للهامش، وفي هذه الحالة، يجب عليك دفع الهامش وفقًا لفترات الدفع التي نبلغك بها، شريطة ألا يتجاوز دائمًا أي حد ائتماني أو أية حدود أخرى مفروضة على تعاملاتك معنا.

(ب) اتفقنا صراحةً على خفض الهامش كله أو بعضه أو التنازل عنه كله أو بعضه، أي الهامش الذي نطلب منك أن تدفعه لنا بخصوص المعاملة. قد تكون فترة هذا التنازل أو الخفض مؤقتة أو قد تكون ساريةً لحين إشعار آخر. ويجب الاتفاق على هذا التنازل أو الخفض كتابةً (ويشمل ما تم الاتفاق عليه عن طريق البريد الإلكتروني) إما من خلال مدير، أو مفوض بالتوقيع، أو مدير العلاقات التابع لنا، أو عضو بإدارتي الائتمان أو المخاطر لدينا (يشار إلى كل منهم باسم **"موظف مفوَّض"**) حتى يكون ذلك التنازل أو الخفض فعَّالاً. لا يحد مثل هذا الاتفاق من حقوقنا في طلب هامش آخر فيما يتعلق بالمعاملة في أي وقت بعد ذلك، أو يُعيقها أو يقيدها؛ أو

(ج) نتفق على خلاف ذلك (يجب تحرير أي اتفاق كتابة (ويشمل ذلك الاتفاق عن طريق البريد الإلكتروني)، من خلال موظف مفوَّض حتى يكون فعَّالاً)، وفي هذه الحالة، سيُطلب منك الامتثال لمثل هذه البنود على النحو المذكور في تلك الاتفاقية الخطية.

(2) بمقتضى البند 15(8) الوارد أدناه، فإنك تلتزم دائمًا بتوفير هامش لنا لضمان وجود رصيد في حسابك، مساوٍ -على الأقل-للهامش المبدئي الذي نطالبك بدفعه إلينا عن جميع المعاملات المفتوحة، وذلك في جميع الأوقات التي يجب عليك فتح معاملات خلالها، مع الوضع في الاعتبار جميع الأرباح والخسائر المحققة و/أو غير المحققة في حسابك (**"الربح والخسارة"**). وإذا كان هناك أي عجز بين رصيد حسابك (مع وضع الربح والخسارة في الاعتبار) ومتطلباتك الإجمالية للهامش المبدئي، فسيُطلب منك إيداع مبالغ إضافية في حسابك. وتكون هذه المبالغ مستحقة وواجبة السداد لنا بحسابنا، فور أن يصبح رصيد حسابك أقل من متطلبات الهامش المبدئي (مع وضع الربح والخسارة في الاعتبار) ما لم يحدث أي مما يلي:

(أ) أخبرناك صراحة بأن لديك نوع حساب يسمح بفترات سداد أطول للهامش، وفي هذه الحالة يجب عليك دفع الهامش وفقًا لفترات الدفع التي نبلغك بها، شريطة ألا يتجاوز دائمًا أي حد ائتماني أو أي حدود أخرى مفروضة على تعاملاتك معنا؛

15. الهامش (التتمة)

(ب) اتفقنا صراحةً على خفض الهامش كله أو بعضه أو التنازل عنه كله أو بعضه، أي الهامش الذي قد نطلب منك بطريقة أخرى أن تدفعه لنا مقابل المعاملة (المعاملات). قد تكون فترة هذا التنازل أو الخفض مؤقتة، أو قد تكون سارية لحين إشعار آخر. تلزم موافقة أحد الموظفين المفوَّضين على أي تنازل أو خفض من هذا القبيل، كتابةً (بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني)، حتى يكون ذلك التنازل أو الخفض فعالاً. ولا يحد مثل هذا الاتفاق من حقوقنا في طلب هامش آخر فيما يتعلق بالمعاملة في أي وقت بعد ذلك، أو يُعيقُها أو يقيدها؛

(ج) نتفق من خلال موظف مفوَّض على خلاف ذلك، بموجب اتفاق كتابي (بما في ذلك ما يتم عن طريق البريد الإلكتروني)، وفي هذه الحالة سيُطلب منك الامتثال للبنود المنصوص عليها في تلك الاتفاقية الخطية؛ أو

(د) مددنا لك حد الائتمان بشكل صريح، ولديك رصيد كافٍ لتغطية متطلبات الهامش الخاصة بك، على أن تكون ملتزمًا بأية شروط أخرى قد فرضناها عليك. غير أن الأهم هو أنه يجب عليك مع ذلك وضع أموال إضافية بحسابك على الفور، حتى تغطي الهامش المطلوب بالكامل. **إذا لم تكن تسهيلاتك الائتمانية كافية في أي وقت لتغطية متطلبات الهامش على معاملاتك المفتوحة. لن تشكل أية حدود ائتمانية ممتدة إليك قيدًا على خسائرك، ولا ينبغي اعتبار أي حد على أنه أقصى مبلغ يمكنك فقده.**

(3) **تفاصيل مبالغ الهامش المدفوعة والمملوكة من جانبك متاحة عن طريق الاتصال بخدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا، أو عن طريق الاتصال الهاتفي بموظفينا. وتقر من جانبك: (أ) بأنه تقع عليك المسؤولية في أن تكون في جميع الأوقات على علم بالهامش المطلوب، على جميع المعاملات التي تقوم بفتحها معنا، وتوافق على دفعه كذلك؛ (ب) بأن التزامك بدفع الهامش سيكون قائمًا سواء اتصلنا بك أم لا فيما يتعلق بالمسؤولية عن الهامش المتداول؛ (ج) أنَّ إخفاقك في دفع أي هامش مطلوب فيما يتعلق بمعاملاتك سيعتبر كحالة قصر في الوفاء بالالتزامات تحقيقًا لأغراض البند 17.**

(4) يجب سداد دفعات الهامش في صورة مبالغ خالصة (في حسابك معنا)، ما لم نقبل الأصول الأخرى كضمان منك لدفع الهامش، بموجب اتفاقية خطية منفصلة. في حالة رفض أية سلطة معنية لبطاقة السحب، أو وكيل الدفع الآخر تحويل المبالغ إلينا لأي سببٍ أيًا كان؛ فيجوز لنا، وفق تقديرنا المطلق، التعامل مع أية معاملة تم الدخول فيها من قبلنا اعتمادًا على التوصل بهذه المبالغ، باعتبارها لاغيةً منذ افتتاحها، وإغلاقها بالسعر السائد لدينا حينها، واسترداد أية خسائر تنشأ عن فسخ المعاملة أو إغلاقها. يحق لنا اشتراط طريقة السداد التي تستخدمها عند سداد الهامش.

(5) عند إجراء أي حساب لسداد الهامش الذي نطلبه منك وفقًا لهذا البند رقم 15، يحق لنا، وفق تقديرنا المطلق، مراعاة مركزك الكلّي معنا، و/أو مع شركة منتسبة لنا، بما في ذلك أيًا من صافي خسائرك غير المحققة (أي الخسائر بالمراكز المفتوحة).

(6) **لسنا ملزمين بإبقائك على علم برصيد حسابك والهامش المطلوب (بمعنى تقديم "طلب تغطية")، إلا أننا إذا قمنا بذلك، فيمكن تقديم طلب التغطية هاتفيًا أو من خلال البريد العادي، أو البريد الإلكتروني، أو رسالة نصية، أو عبر إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا.** يعتبر طلب التغطية مقدمًا بمجرد تلقيك هذا الإخطار، وفقًا للبند 14(10). ويُعد ما يلي إفادة بتقديمنا طلبا لك: (أ) إذا تركنا رسالة نطلب منك فيها الاتصال بنا ولم تقم بذلك في غضون وقت معقول بعد تركنا لهذه الرسالة؛ (ب) إذا كنا غير قادرين على ترك هذه الرسالة وبذلنا ما بوسعنا بشكل معقول لمحاولة الاتصال بك هاتفيًا (بآخر رقم هاتف أخطرتنا به)، غير أننا لم نتمكن من الاتصال بك على هذا الرقم. ينبغي أن تعتبر أية رسالة تركناها لك نطلب منك فيها الاتصال بنا على أنها أمر عاجل إلى أبعد الحدود، ما لم نحدد خلاف ذلك حين تركها لك. تقر وتوافق من جانبك على أن ما يشكِّل وقتًا مناسبًا في سياق هذا البند قد يتأثر بحالة السوق الأساسية، وأنه قد يكون مسألة دقائق أو مسألة فورية وفقًا للظروف. **تقع عليك مسؤولية إخطارنا على الفور بأي تغيير يطرأ على بيانات الاتصال الخاصة بك، وتزويدنا ببيانات الاتصال البديلة، والتأكد من استيفاء طلباتنا للهامش إذا تعذر الاتصال بك على عنوان جهة الاتصال، أو رقم الهاتف الذي أخطرتنا به (كأن تكون على سفر أو في يوم عطلة أو ممنوعا من الاتصالات بسبب عطلة دينية). ولن نكون مسؤولين عن أية خسائر، أو تكاليف، أو مصاريف، أو أضرار تتكبدها نتيجة إخفاقك في القيام بذلك.**

(7) بمقتضى البند 15(8) الوارد أدناه، سيحق لنا، في أي وقت، زيادة الهامش المطلوب منك بالمعاملات المفتوحة أو خفضه، أو تغيير الترتيبات الائتمانية الخاصة بحسابك. وتوافق من جانبك على أنه، بغض النظر عن الطريقة العادية التي نتواصل من خلالها، يحق لنا إخطارك بتغير مستويات الهامش، أو الترتيبات الائتمانية الخاصة بحسابك، بأية وسيلة من الوسائل التالية: الهاتف، أو البريد، أو البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية، أو من خلال إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا، أو عن طريق نشر إخطار بالتغيير على موقعنا الإلكتروني. ستكون أية زيادة في مستويات الهامش واجبة ومستحقة الدفع في الحال حسب طلبنا، بما في ذلك طلبنا المُعتبر وفقًا للبند 15(6). سيصبح أي تغيير في ترتيبات الائتمان الخاصة بحسابك ساري المفعول من وقت إخطارك به، والذي قد يكون على الفور. لن نزيد متطلبات الهامش أو نغير ترتيبات الائتمان الخاصة بحسابك إلا للضرورة، وفق تقديرنا المعقول، على سبيل المثال وليس الحصر، ردًا على أي مما يلي أو تحسبًا له:

(أ) تغير تقلبات الأسعار و/أو السيولة في السوق الأساسية أو في الأسواق المالية بصفة عامة؛

(ب) الأخبار الاقتصادية؛

(ج) شركة تمثل أدواتها المالية معاملتك -كلها أو جزءًا منها-أصبحت أو أشيع أنها مُعسرة، أو متوقفة عن التداول، أو تجري أحد أحداث الشركة؛

(د) قيامك بتغيير نمط تعاملك معنا و/أو مع الشركة المنتسبة لنا.

(هـ) تغير ظروف الائتمان أو تقييمنا لمخاطر الائتمان الخاصة بك؛

(و) تعرضك إلينا و/أو إلى شركة منتسبة لنا، والمتركز في سوق أساسية محددة، أو في قطاع محدد (مجموعة من الأوراق المالية في السوق، والتي ترتبط عادة بمجموعة خاصة في القطاع).

(ط) تعرضنا أو تعرض شركة منتسبة لنا تتركز في سوق أساسية محددة، أو في قطاع محدد (مجموعة من الأوراق المالية في سوق عادةً ما ترتبط بمجموعة خاصة في القطاع) كنتيجة لتعاملاتك معنا والتي تم جمعها مع تعاملات العملاء الآخرين التابعين لنا، و/أو للشركة المنتسبة لنا.

(هـ) تغيير الهامش الذي تفرضه أطراف التحوط المقابلة، أو قواعد الهوامش التي تحددها السوق الأساسية ذات الصلة؛ أو

(ز) أي تغيير في التنظيمات المعمول بها.

(8) إذا كنت عميلاً بالتجزئة، فلا يجب ان يتجاوز مبلغ الهامش المطلوب منك ككل، في أي وقت، أقصى حد للهامش على النحو الذي نحدده في وقت التصنيف.

16. السداد وتحويل العملات والمقاصة

(1) جميع المدفوعات التي تتم بموجب هذه الاتفاقية -باستثناء مدفوعات العمولة، وقسط تحمل المخاطرة المحدودة، والهامش، المستحقة وواجبة الدفع وفقًا للبنود 5 و12 و14 على التوالي، تكون واجبة الدفع فور طلبنا، والذي قد يكون شفهيًا أو خطيًا. يجب سداد هذه المدفوعات بمجرد طلبها، ويجب استلامها من قبلنا كاملةً وفي صورة مبالغ خالصة في حسابك.

(2) يجب عليك الامتثال لما يلي عند تسديد المدفوعات المستحقة لنا:

(أ) يلزم تسديد المدفوعات المستحقة (بما فيها مدفوعات الهامش) بالجنيه، أو اليورو، أو الدولار الأمريكي، ما لم نتفق على خلاف ذلك أو نحدده.

(ب) يمكنك تسديد أي مدفوعات إلينا (بما فيها أية دفعة مقابل الهامش)، عن طريق التحويل البنكي المباشر مقابل القيمة خلال 24 ساعة، أو عن طريق البطاقات (مثل: بطاقات السحب)، أو عن طريق أساليب دفع بديلة إذا كانت متاحة. لاحظ أننا نحتفظ بالحق في فرض رسوم معقولة على معالجة دفعاتك، والتي تعكس بصورة عامة التكلفة الواجب سدادها لنا، في إطار تقديم حلول الدفع هذه لك، وتكون مستحقة وواجبة الدفع في وقت الدفع.

(ج) قد نقبل منك المدفوعات بشيك وفق تقديرنا، وذلك رهنًا بأية بنود نخبرك بها عند إخطارك بقبولنا لتلك المدفوعات. وينبغي تسطير الشيكات وسدادها لشركة IG المحدودة أو غيرها من المستفيدين كما سنخطرك بذلك، وينبغي كتابة رقم حسابك بوضوح على الوجه المقابل من الشيك. نحتفظ بالحق في فرض رسوم مناسبة متى أتحنا لك الدفع بشيك.

(د) عند تحديد ما إذا كنا سنقبل منك المدفوعات بموجب هذا البند، سنراعي واجباتنا بموجب القانون فيما يتعلق بمنع الاحتيال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والإفلاس، وغسيل الأموال، و/أو الجرائم الضريبية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكننا وفقًا لتقديرنا المطلق مراعاة القانون، ورفض تلقي المدفوعات منك أو من أي طرف ثالث، وإعادة الأموال إلى من أرسلها. وبصفة خاصة، قد لا نقبل المدفوعات من حساب بنكي إذا لم يكن واضحًا لنا أن هذا الحساب البنكي باسمك.

العملة الأساسية وتحويل العملات

(3) يتعين عليك أن تكون على علم بما يلي عندما تفتح معاملة أو عندما تودع أموالاً في حسابك بعملة غير عملتك الأساسية:

(أ) تقع عليك المسؤولية في أن تكون على علم بالعملة المحددة على أنها عملتك الأساسية. وتتوفر تفاصيل عملتك الأساسية على إحدى خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا، أو عن طريق الاتصال الهاتفي بأحد موظفينا.

(ب) تؤدي بعض المعاملات إلى تراكم الربح/الخسارة بعملة غير عملتك الأساسية. وتُحدد تفاصيل المنتج العملات التي تتم بها مختلف المعاملات أو بدلاً من ذلك تكون تلك المعلومات متاحة من أحد موظفينا حسب الطلب.

(ج) قد نقدم إليك المعلومات التي تعرض أرصدتك متعددة العملات بالقيمة المعادلة لعملتك الأساسية، باستخدام الأسعار السائدة وقت عرض المعلومات، وذلك من وقت لآخر (على سبيل المثال في البيانات الخاصة بك). ومع ذلك يتعين عليك ملاحظة أنَّه لم يتم تحويل الأرصدة فعليًا، وأنَّ تقديم المعلومات بعملتك الأساسية إنما هو من باب العلم والإحاطة.

(د) سيتم ضبط حسابك، غيابيًا، على تحويل الأرصدة الموجودة فيه بعملات غير عملتك الأساسية إلى عملتك الأساسية على الفور، ما لم نتفق على خلاف ذلك معك. ويعني ذلك أنه بعد إغلاق معاملة تتم بالعملة غير الأساسية، أو تنقيلها، أو انتهاء صلاحيتها، سيتم تحويل الأرباح أو الخسائر الناجمة عن تلك المعاملة تلقائيًا إلى العملة الأساسية، ونشرها في حسابك بهذه الأخيرة. وسنقوم كذلك تلقائيًا بشكل غيابي، بتحويل أية تعديلات، أو رسوم عملة غير أساسية (مثل رسوم التمويل وتعديل توزيعات الأرباح) إلى عملتك الأساسية، قبل حجز هذه التعديلات أو الرسوم بحسابك، وسنقوم تلقائيًا بتحويل أية أموال تلقيناها منك بعملة غير أساسية إلى عملتك الأساسية.

(هـ) باستثناء ما يتعلق بالمعاملات محدودة المخاطر، قد نوافق على أنه بدلاً من التحويل التلقائي لمبالغ العملة غير الأساسية قبل وضعها في حسابك (كما هو موضّح في البند رقم 16(3)(د) أعلاه)، قد نضع هذه المبالغ في حسابك بالعملة غير الأساسية ذات الصلة، وسنجري عمليات تكدس الرصيد المتكرر (على سبيل المثال يوميًا أو أسبوعيًا أو شهريًا)، والتي ستحول كل أرصدة العملة غير الأساسية القائمة بحسابك إلى عملتك الأساسية. وبناءً على نوع الحساب، قد لا تتوفر بعض تكرارات تكدس الرصيد هذه لك.

16. السداد وتحويل العملات والمقاصة (التتمة)

(و) يجوز لك إلغاء الاشتراك في كلٍ من التحويل الفوري (على النحو الموضح في البند رقم 16(3)(د)) وعمليات تكدس الرصيد المتكرر (على النحو الموضح في البند رقم 16(3)(هـ)) إذا كان لديك نوع حساب يتيح لك القيام بذلك (وفقًا لاتفاق بيننا). يمكننا تحويل الأرصدة (بما فيها الأرصدة السالبة) و/أو الأموال القائمة بالائتمان بعملة غير أساسية إلى عملتك الأساسية، وذلك عندما نعتبر ذلك أمرًا ضروريًا وعقلانيا أو عند طلبك لذلك.

(ز) ستكون جميع التحويلات التي تتم وفقًا لهذا البند بسعر صرف لا يتجاوز +/-0.5% من سعر السوق السائد في وقت التحويل.

(ح) حين تحافظ على المعاملات بعملة غير العملة الأساسية، و/أو حين تفضل إلغاء الاشتراك من التحويل الفوري بموجب البند 16(3)(هـ) أو (16)(3)(و)، فإنك تعرض نفسك لمخاطر تعارض العملات. تقر من جانبك وتوافق على تحملك مسؤولية إدارة هذه المخاطر، والتعامل معها، وعلى عدم تحملنا لأية خسائر تتعرض لها نتيجة لذلك.

(ي) نحتفظ بالحق في تغيير الطريقة التي ندير، و/أو نحوِّل بها الأرصدة بعملة غير العملة الأساسية في أي وقت مستقبلًا، عن طريق تقديم إخطار مسبق مدته عشرة أيام عمل. فعلى سبيل المثال، قد نخطرك بأنّ جميع مبالغ العملة غير الأساسية في حسابك سيتم تحويلها في الحال، على النحو المبين في البند رقم 16(3)(د)، أو يمكننا إخطارك بتغير معدل عملية تكدس الرصيد المتكرر ليصبح أكثر تكرارًا أو أقل.

الفائدة

(4) **سوف تدفع لنا الفائدة عن أية مبالغ مستحقة فيما يخص أية معاملة، وأية رسوم حساب عام أخرى (على سبيل المثال، رسوم بيانات السوق)، والضرائب، حيثما ينطبق ذلك، التي أنفقت في دفعها في تاريخ الاستحقاق ذي الصلة. ستتراكم الفائدة على أساس يومي اعتبارًا من تاريخ الاستحقاق، إلى التاريخ الذي يتم فيه تلقي الدفعة المستحقة على حسابك بالكامل في الأموال الخالصة، بمعدل لا يتجاوز 4% من المعدل المرجعي المعمول به لدينا من وقتٍ لآخر (التفاصيل متاحة عند الطلب) وتكون مستحقة الدفع عند الطلب.**

تحويل الأموال

(5) **لسنا ملزمين بتحويل أية أموال إليك إذا كان من شأن ذلك أن يخفض رصيد حسابك (مع الأخذ في الاعتبار الأرباح والخسائر الجارية)، لمستوى أقل من مدفوعات الهامش المطلوبة على معاملاتك التتمة. باستثناء ذلك، وبموجب البنود 16(6) و16(7) و16(8) و16(9)، يتم تحويل الأموال المُعلقة لائتمان حسابك إذا طلبت ذلك. وإذا لم تطلب ذلك، فلن نكون ملزمين بتحويل هذه الأموال إليك، وإن كنا لا نستبعد القيام بذلك وفق مطلق تقديرنا. ستتحمل كافة الرسوم البنكية الناشئة عن ذلك مهما كان حجمها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك. وتخضع الطريقة التي نتبعها في تحويل الأموال إليك لتقديرنا المطلق، مع الأخذ في الاعتبار واجباتنا بموجب القانون فيما يتعلق بمنع الاحتيال، ومكافحة تمويل الإرهاب، وغسيل الأموال، و/أو مخالفات الضرائب. ونقوم عادة بتحويل الأموال بنفس الطريقة وإلى نفس المكان الذي تلقيناها منه. بيد إنه يحق لنا في الظروف الاستثنائية، وفقًا لتقديرنا المطلق، أن ننظر في استخدام بديل مناسب آخر.**

المقاصة

(6) في حالة تجاوز أية خسائر متكبَّدة، أو مبالغ مستحقة، أو أرصدة مدينة مستحقة لنا (يشار إليها منفردة بلفظ "خسارة" ومجتمعة بلفظ "خسائر") فيما يتعلق بأحد الحسابات بموجب هذه الاتفاقية، والتي قد يكون لك فيها فائدة تتجاوز كل المبالغ المودعة لدينا فيما يتصل بهذا الحساب، فإنه يجب عليك دفع هذه الزيادة إلينا على الفور، سواءً طلبنا ذلك أم لم نطلبه. وفي حالة تجاوز أية خسائر مستحقة لنا ولأية شركة منتسبة، فيما يتصل بحسابات قد يكون لك فيها فائدة، جميع المبالغ المودعة لدينا ولأية شركة منتسبة أخرى، فيما يتعلق بجميع الحسابات التي قد يكون لك فيها فائدة، فإنه يجب عليك دفع هذه الزيادة إلينا على الفور، سواءً طلبنا ذلك أم لم نطلبه.

(7) مع عدم المساس بحقنا في مطالبتك بالدفع وفقًا للبنود 16(1) و16(2) و16(6) أعلاه، فإن لنا الحق في المقاصة في أي وقت فيما يخص:

(أ) أية خسائر فيما يتعلق بأي حساب تحتفظ به لدينا، بموجب هذه الاتفاقية أو غيرها، مقابل أية مبالغ، أو أدوات أو أصول أخرى نحتفظ بها (يشار إليها منفردة بلفظ "مبلغ" ومجتمعةً بلفظ "مبالغ")، بموجب هذه الاتفاقية أو غيرها، لصالحك.

(ب) أية خسائر فيما يتعلق بأي حساب لك لدى شركة منتسبة، مقابل أية مبالغ محفوظة لدينا أو لدى شركة منتسبة، بموجب هذه الاتفاقية أو غيرها، لصالحك؛

(ج) أية خسائر فيما يتعلق بأي حساب لك لدينا، بموجب هذه الاتفاقية أو غيرها، مقابل أية مبالغ محفوظة لدى شركة منتسبة لصالحك؛

(د) في حال كنت تمتلك حسابًا مشتركًا لدينا، بموجب هذه الاتفاقية أو غيرها، أو لدى شركة منتسبة، أية خسائر تسبب في حدوثها حامل الحساب المشترك الآخر، بمقتضى حساب مشترك، بموجب هذه الاتفاقية أو غيرها، أو شركة منتسبة، مقابل المبالغ المحتفظ بها لدينا أو لدى شركة منتسبة لصالحك في حساب مشترك.

وتجنبًا للشك، (1) تنطبق البنود 16(7)(أ) و16(7)(ب) و16(7)(ج) على أي حساب مشترك تمتلكه لدينا، بموجب هذه الاتفاقية أو غيرها، أو لدى شركة منتسبة تابعة لنا، وعلى أي مبالغ محتفظ بها لدينا أو لدى شركة منتسبة، فيما يتعلق بحاملي الحساب المشترك، (2) وتنطبق البنود 16(7)(أ) و16(7)(ب) و16(7)(ج) على أي حساب قد تحصل فيه على فائدة كما لو كان حسابًا محفوظًا لك لدينا، وكما لو كان حسابًا نحتفظ فيه بمبالغ لصالحك.

لأغراض توضيحية فقط – إذا كنت أ، فإن الجدول التالي يوضح الحسابات والأموال التي يجوز لنا الحصول عليها لمقاصة الخسائر المتكبدة على الحسابات التي تحفظها لدينا (أو لدى شركة منتسبة)، بنفسك (أ فقط)، وإذا كان لديك حساب مشترك (أ و ب معًا) مع شخص آخر، ب، والحسابات والأموال التي قد نحصل عليها لمقاصة الخسائر المتكبدة في الحسابات المشتركة، وعلى الحسابات الأخرى التي يحتفظ بها ب لدينا (أو لدى شركة منتسبة).

المبالغ المُحتفظ بها في أي حساب لصالح:	أ فقط	أ و ب معًا	ب فقط
يمكن مقاصتها مقابل الخسائر في أي حساب بواسطة:	أ فقط أ و ب معًا	أ فقط ب فقط أ و ب معًا	ب فقط أ و ب معًا

(8) يجوز لنا، في أي وقتٍ ودون إخطارك، بيع الأدوات أو الأصول الأخرى التي نمتلك، أو تمتلك شركة منتسبة لنا حق الإشراف أو السيطرة عليها نيابةً عنك، من أجل الوفاء بالتزاماتك تجاهنا، أو تجاه تلك الشركة المنتسبة بموجب البند 16. وإذا احتجنا إلى بيع أدوات مُحتفظ بها نيابةً عنك للوفاء بالتزاماتك، فستتحمل جميع الرسوم والضرائب المتكبدة للقيام بذلك بما في ذلك أية رسوم إدارية معقولة. ستظل مسؤولًا تجاهنا عن الأرصدة القائمة المستحقة بعد بيع الأدوات، ويكون الفرق في القيمة مستحق الدفع لنا في الحال.

(9) طالما أن هناك خسائر قائمة فيما يتعلق بأي حساب قد يكون لك فيه فائدة بموجب هذه الاتفاقية، أو أية اتفاقية أخرى مُبرمة معنا أو مع شركة منتسبة، فيجوز لنا في كلتا الحالتين سواء أكان الحساب مشتركًا أم غير ذلك، الاحتفاظ بملكية أية أدوات أو أصول أخرى محتفظ بها لدينا، أو لدى شركة منتسبة، أو لحسابك لدينا، أو لدى شركة منتسبة فيما يتعلق بأي حساب قد يكون لك فيه فائدة (يُعرف هذا الحق بحق الحجز).

التنازل

(10) لا يرقى إخفاقنا في واحدة أو أكثر من حالات إنفاذ حقنا في المطالبة بالدفع في موعده، أو ممارسته (بما في ذلك حقنا في المطالبة بالدفع الفوري للهامش) إلى كونه تنازلًا أو اعتراضًا على إنفاذ ذلك الحق.

17. حالات التقصير وسبل الانتصاف المتعلقة بها

(1) يشكل كل مما يلي "حالة قصر في الوفاء بالالتزامات":

(أ) عدم تسديد أية دفعة (بما في ذلك أي دفعة من دفعات الهامش) إلينا، أو إلى أي شركة منتسبة تابعة لنا وفقًا للشروط الواردة في البندين 15 و16؛

(ب) عدم الوفاء بأي التزام واجب تجاهنا؛

(ج) إذا نتج عن أية معاملة أو مجموعة من المعاملات، أو أية خسائر تحققت أو لم تتحقق، على أية معاملات أو مجموعة من المعاملات التي فتحتها، تجاوزك لأي ائتمان أو حد آخر مفروض على تعاملاتك معنا؛

(د) إذا كنت فردًا، أو في حالة وفاتك أو عجزك؛

(هـ) عند شروع طرف ثالث في إجراءات إشهار إفلاسك (إذا كنت فردًا)، أو تصفية أعمالك، أو تعيين مُصفٍّ أو حارس قضائي لأجلك أو لأي من أصولك (إذا كنت شركة أو اتحاد شركات أو شركة أشخاص)، أو (في أي حالة) إذا قمت بأية تسوية أو تصالح مع الدائنين، أو أي إجراء آخر مماثل أو مشابه؛

(و) متى كان أو أصبح أي تعهد أو ضمان أقررته في هذه الاتفاقية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التعهدات والضمانات المنصوص عليها في البنود 9(1) و9(18) و20(1) و21(2) غير صحيح؛

(ز) عندما تكون غير قادرٍ على دفع مديونياتك وقت استحقاقها؛

(ح) في حال ارتكابك جريمة احتيال أو إذا كنت مخادعًا في معاملاتك معنا، فيما يتعلق بحسابك معنا بموجب هذه الاتفاقية، أو حساب آخر معنا، أو مع شركة منتسبة تابعة لنا؛

(ط) في حالة انتهاكك الجوهري أو المتواصل لأي بند من بنود هذه الاتفاقية؛

(ي) في حالة حدوث "حالة قصر في الوفاء بالالتزامات" (أيًا كان وصفها)، بموجب الاتفاقية المعمول بها فيما يتعلق بحسابك معنا، أو مع شركة منتسبة تابعة لنا (خلافًا لما هو منصوص عليه بموجب هذه الاتفاقية)؛ أو

(ك) أية حالات أخرى نعتقد فيها بصورةٍ معقولة، أنه من الضروري أو المستحسن اتخاذ أي إجراء وفقًا للبند رقم 17(2)، لحماية أنفسنا أو جميع عملائنا الآخرين أو أي منهم.

(2) إذا حدثت حالة قصر في الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بحسابك (حساباتك) لدينا، أو فيما يخص أي حساب (حسابات) لك لدى أي من شركاتنا المنتسبة، فإنه يحق لنا، وفق تقديرنا المطلق، اتخاذ إحدى الخطوات التالية أو بعضها، في أي وقت وبدون إخطار مسبق:

(أ) الإغلاق، أو الإغلاق الجزئي، أو التعديل لجميع تعاملاتك أو أي منها عند مستوى إغلاق، بناءً على عروض الأسعار أو الأسعار السائدة في الأسواق المعنية في ذلك الوقت، أو في حالة عدم وجودها، عند المستويات التي نعتبرها عادلة ومعقولة، و/أو حذف أو تنفيذ أي طلب يتعلق بحسابك بهدف الحد من تعرضك ومستوى الهامش، أو الأموال الأخرى المستحقة عليك.

(ب) تحويل أي أرصدة مقومة بالعملة المحددة في حسابك إلى عملة أخرى.

17. حالات التقصير وسبل الانتصاف المتعلقة به (التتمة)

(ج) ممارسة حقوق المقاصة بموجب البنود 16(6) و16(7) و16(8) و16(9) والاحتفاظ بأية أموال أو استثمارات (بما فيها أي فائدة أو مبالغ أخرى مستحقة الدفع)، أو أصول أخرى مستحقة لك أو نحتفظ بها نيابةً عنك، وبيعها دون إخطارك بالسعر والطريقة التي نحددها، على نحو معقول، في إطار تطبيق عائدات البيع والإعفاء من تكاليف البيع، والمبالغ المضمونة بموجب هذا البند.

(د) إغلاق جميع حساباتك لدينا أو أي منها مهما كانت طبيعتها، وتحويل أية أموال مستحقة الدفع لك تخضع لأية حقوق مقاصة بموجب البنود 16(6) و16(7) و16(8) و16(9)، وأية حقوق بموجب هذا البند رقم 17(2) ورفض الدخول في أي معاملات أخرى معك.

(هـ) إنهاء هذه الاتفاقية وفقًا للبند رقم 28(4).

(3) في حالة اتخاذ أي إجراء بموجب البند 17(2)، فقد نتخذ بعض الخطوات، متى كان ذلك ممكنًا وبصورةٍ معقولة، لإخطارك قبل ممارسة هذه الحقوق. ومع ذلك، فإننا لسنا ملزمين بفعل هذا، وأي إخفاق من جانبنا في اتخاذ تلك الخطوات لن يبطل الإجراء الذي نتخذه بموجب البند 17(2).

(4) إذا حدثت حالة قصر في الوفاء بالالتزامات، فإننا لا نكون ملزمين باتخاذ أي من الخطوات الموضحة في البند 17(2) وقد نسمح لك، وفق تقديرنا المطلق، بمواصلة التداول معنا، أو نسمح ببقاء معاملاتك مفتوحة.

(5) تقر بأنه -في حالة السماح لك بمواصلة التداول أو ببقاء معاملاتك مفتوحة بموجب البند 17(4)- فقد يؤدي ذلك إلى تكبدك مزيدًا من الخسائر.

(6) تقر وتوافق على أنه، عند إغلاق المعاملات بموجب هذا البند 17، قد يكون من الضروري بالنسبة لنا "تنفيذ" الطلب. وقد يؤدي هذا إلى إغلاق معاملتك على مراحل بأسعار عطاء مختلفة (في حالات البيع)، أو بأسعار عرض مختلفة (في حالات الشراء)، مما ينتج عنه الوصول إلى مستوى إغلاق كلي لمعاملتك، يعقبها تكبد مزيد من الخسائر على حسابك. تقر وتوافق من جانبك على أننا لا نتحمل أية مسؤولية تجاهك نتيجةً لأي عملية تنفيذ لمعاملاتك.

18. أموال العملاء

(1) سوف نتعامل مع الأموال التي نتلقاها منك أو نحتفظ بها نيابةً عنك وفقًا للقواعد المتعلقة بأموال العملاء، التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية، ونتيجة لذلك، سيتم حفظ تلك الأموال بشكل منفصل عن الأموال التي تخصنا، وفي حال أي إشهار للإفلاس أو تصفية أو أحداث توزيع أخرى تنص عليها سلطة دبي للخدمات المالية، فسوف تخضع هذه الأموال لقواعد توزيع أموال العميل، التابعة لسلطة دبي للخدمات المالية. سوف نفصح لك عن الأساس والبنود التي نحتفظ بهذه الأموال وفقًا لها، بمجرد استلامها، في أقرب وقت يكون فيه ذلك ممكنا من الناحية العملية على نحو معقول.

(2) سيتم الاحتفاظ بأموالك في حسابات مصرفية مجمّعة للعملاء، في مؤسسات مصرفية محددة خاصة بالأطراف الثالثة، حسب تحديدنا، ووفقًا للقواعد المتعلقة بأموال العملاء. سوف نحتفظ بدفاتر وسجلات أموال العملاء التي نحتفظ بها نيابةً عنك ونحافظ عليها. سوف نزودك ببيانات أموال العملاء التي نحتفظ بها نيابةً عنك، وفقًا للقواعد المتعلقة بأموال العملاء. ووفقًا للقواعد المتعلقة بأموال العملاء، فإنه يجوز لك طلب هذا البيان في أي وقت رهنًا بموافقتك، على أنه يجوز لنا فرض رسم إداري لتغطية التكاليف التي نتكبدها لتزويدك بأي بيان من هذا القبيل. يجوز لنا وضع الأموال في حسابات الودائع بإخطار سابق، أو لأجل، مع وجود فترة إخطار أو أجل يصل إلى 95 يومًا. لا يؤثر وضع أموال العملاء في حسابات الودائع بإخطار سابق أو لأجل في حد ذاته على قدرتك على التعامل مع الأرصدة، أو سحبها من حسابك لدينا، إلا أن هذه المبالغ قد لا تُتاح على الفور عند طلبها.

(3) **وفقا لقواعد أموال العميل، في حالة تحملنا رسوم الفائدة لعقد أموال العميل بالنيابة عنك مع مؤسسات مصرفية كطرف ثالث، فإنك توافق على أننا قد نفرض عليك رسوما لعقد أموال العميل بالنيابة عنك وفقا لسياسة فوائد أموال العميل الخاصة بنا. أنت توافق على أنه يجوز لنا التوقف عن التعامل مع أي أموال يتم خصمها وفقا لسياسة فوائد أموال العميل الخاصة بنا باعتبارها أموال العميل، وسيتم نقل ملكية ذلك المال بشكل لا رجعة فيه منك إلينا. تتوفر تفاصيل سياسة فوائد أموال العميل في تفاصيل المنتج أو من أحد موظفينا.**

(4) قد نحتفظ بأموال العميل في حساب مصرفي للعميل لدى بنك يقع خارج مركز دبي المالي العالمي. قد يختلف تطبيق النظام القانوني والتنظيمي على أي بنك من هذا القبيل عن أي نظام معمول به في مركز دبي المالي العالمي، وفي حالة إشهار الإفلاس أو أي إخفاق آخر مكافئ لذلك البنك، يمكن التعامل مع أموالك على نحو مختلف عن ذلك الذي يطبّق إذا ما تم الاحتفاظ بالأموال لدى أحد البنوك في مركز دبي المالي العالمي. بموجب البند 18(1) أو 18(2) أو 18(4)، لا نتحمل مسؤولية إفلاس أي بنك أو طرف ثالث آخر يحتفظ بالأموال أو أفعاله أو إغفالاته.

(5) **ليس من سياستنا دفع فائدة إليك عن أية أموال للعميل نحتفظ بها بالنيابة عنك، وبإبرام هذه الاتفاقية، فإنك تقر بأنك تتنازل عن أي استحقاق للفائدة بموجب القواعد المتعلقة بأموال العملاء أو غيرها.**

(6) في حالة عدم وجود حركة في رصيد حسابك لفترة ست سنوات على الأقل (بصرف النظر عن أي مدفوعات أو إيصالات رسوم أو فائدة أو بنود مماثلة)، وعدم قدرتنا على تتبعك على الرغم من اتخاذ خطوات معقولة للقيام بذلك، فإنك توافق وتملي علينا جواز التوقف عن التعامل مع أموالك على أنها أموال عميل، كما قد ننقل ملكية تلك الأموال منك إلينا بصورة نهائية. في مثل هذه الظروف، سنتعهد بشكل غير مشروط (إما نحن او شركة منتسبة لنا) بدفع مبلغ يعادل رصيد مال العميل المعني الذي تم تحويله. في حال طالبت برصيد مال العميل في المستقبل.

(7) وفقا للبند 27 (3)، توافق على اننا قد نرسل أموال العميل إلى طرف ثالث، كجزء من نقل ملكية أعمالنا او جزء منها.

19. التعويض والالتزام

(1) وفقًا للبند 1(7)، فإنك تتحمل مسؤولية جميع الالتزامات أو الخسائر أو التكاليف أيًا كان نوعها أو طبيعتها، والتي قد نتكبدها نتيجة أي إخفاق من جانبك في أداء أي من التزاماتك بموجب هذه الاتفاقية، وذلك فيما يتعلق بأية معاملة أو أية معلومات أو إعلان مزيف يُقدم إلينا أو إلى أي طرف ثالث، لا سيما إلى البورصة. تقر بأن هذه المسؤولية تمتد لتشمل التكاليف والمصاريف القانونية والإدارية التي يتم تكبدها فيما يتعلق باتخاذ أي إجراء قانوني أو إجراءات تحقيق ضدك، أو إصدار تعليمات لأي وكالة تحصيل ديون، لاسترداد الأموال المستحقة لنا منك.

(2) توافق على عدم تحملنا المسؤولية عن أية خسائر، و/أو التزامات، و/أو أحكام قضائية، و/أو قضايا، و/أو إجراءات قضائية، و/أو دعاوى، و/أو تعويضات، و/أو تكاليف تتكبدها، تنتج أو تنشأ عن أي فعل أو إغفال من جانب أي شخص يصل إلى حسابك باستخدام رقم حسابك، و/أو كلمة مرورك، و/أو تفاصيلك الأمنية، سواءً أسمحت له بالوصول أم لا.

(3) لا نتحمل مسؤولية أي تقصير، أو إغفالات، أو أخطاء من أي طرف ثالث أو شركة منتسبة، إلا في حال وجود إهمال، أو احتيال، أو إخلال متعمد من جانبنا فيما يتعلق بتعيين هذا الطرف الثالث.

(4) يتم تقديم معلومات محددة فيما يتعلق بخدماتنا بواسطة أطراف ثالثة، ولا نتحمل مسؤولية أي عدم دقة أو أخطاء أو إغفالات في المعلومات التي تقدمها لنا إلا إذا كانت عدم الدقة أو الأخطاء أو الإغفالات تلك نتيجة إهمال أو احتيال أو إخلال متعمد من جانبنا فيما يتعلق بتعيين هذا الطرف الثالث.

(5) دون الإخلال بأي بند آخر من بنود هذه الاتفاقية، لن نتحمل مسؤولية أية خسارة، أو تكاليف، أو مصروفات تتكبدها نتيجةً لأيٍ مما يلي:

(أ) أي تأخير، أو عيب، أو إخفاق في جميع برمجيات خدمات التداول الإلكترونية، أو أية أنظمة أو روابط شبكات، أو أي وسائل تواصل أخرى أو جزءٍ منها.

(ب) أي فيروسات عادية على الكمبيوتر، أو ديدان الحاسوب، أو قنابل برمجيات، أو عناصر مماثلة تدخل إلى أجهزة أو برامج الكمبيوتر، عن طريق خدمات التداول الإلكترونية، إلا إذا كانت هذه الخسارة أو التكاليف أو المصروفات نتيجة إهمال أو احتيال أو إخلال متعمد من جانبنا.

(6) دون الإخلال بأي بند آخر من بنود هذه الاتفاقية، لن نتحمل مسؤولية أية خسارة، أو تكاليف، أو مصروفات تتكبدها نتيجةً لأيٍ مما يلي:

(أ) أي عجز من جانبك عن فتح معاملة أو إغلاقها؛ أو

(ب) أي سبب خارج عن سيطرتنا المعقولة، ويكون تجنب الأثر الناجم عنه خارجًا عن سيطرتنا المعقولة أيضًا.

(7) دون المساس بأية بنود أخرى من هذه الاتفاقية، لن نتحمل مسؤولية أية خسارة تعتبر أثرًا جانبيًا للخسارة أو التلف الرئيسي، والتي لا تكون نتيجة متوقعة لانتهاك هذه الاتفاقية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الأعمال، أو خسارة الأرباح، أو الإخفاق في تفادي الخسارة، أو فقدان البيانات، أو فقدان البيانات أو تلفها، أو خسارة الاسم التجاري والسمعة الطيبة، بسبب أي فعل أو إغفال من جانبنا بموجب هذه الاتفاقية.

(8) لا يقيد أي شيء وارد في هذه الاتفاقية مسؤوليتنا عن الإصابة الشخصية أو الموت.

20. التعهدات والضمانات

(1) تتعهد لنا بما يلي وتضمنه، وتوافق على أن كل تعهد وضمان يعتبر مكررًا في كل مرة تفتح فيها معاملة أو تغلقها، بالرجوع إلى الظروف السائدة في ذلك الوقت:

(أ) أن المعلومات المقدمة إلينا في استمارة الطلب وفي أي وقت بعد ذلك صحيحة ودقيقة من جميع الجوانب؛

(ب) أنك مخول على النحو الواجب لتسليم هذه الاتفاقية وتنفيذها، ولفتح كل معاملة وإغلاقها، وللوفاء بالتزاماتك بموجب هذه الاتفاقية وهذه الالتزامات، وأنك قد اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الإبرام وتسليمه وإنجازه؛

(ج) أنك ستبرم هذه الاتفاقية وتفتح كل معاملة وتغلقها بصفتك موكلا؛

(د) أن أي شخص يمثلك في فتح معاملة أو إغلاقها، وأي شخص يدخل في هذه الاتفاقية نيابةً عنك (إذا كنت شركة أو شركة أشخاص أو اتحاد شركات)، مخول على النحو الواجب بفعل ذلك نيابةً عنك؛

(هـ) أنك قد حصلت على كل التراخيص الحكومية، أو التصاريح والموافقات الأخرى المطلوبة من جانبك، فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، وفيما يتعلق بفتح المعاملات أو إغلاقها، وتكون هذه التصاريح والموافقات سارية ونافذة المفعول بالكامل، وأنه قد تم الامتثال لجميع شروطها وسوف يتم الامتثال لها؛

20. التعهدات والضمانات (التتمة)

(و) لن يشكل تنفيذ هذه الاتفاقية، وتسليمها وإنجازها، وإجراء أية معاملة انتهاكًا لأي قانون، أو نظام، أو ميثاق، أو لائحة داخلية، أو قاعدة تسري عليك، أو الولاية القضائية التي تقيم فيها، أو أي اتفاقية تلتزم بها، أو يتأثر بها أي من أصولك؛

(ز) باستثناء الظروف الاستثنائية، لن ترسل أموالاً إلى حسابك (حساباتك) لدينا، أو تطلب إرسال تلك الأموال من حسابك (حساباتك)، إلى حساب مصرفي بخلاف المحدد في نموذج فتح حسابك، أو على النحو المتفق عليه خلاف ذلك معنا. وسنحدد وجود هذه الظروف الاستثنائية من حينٍ لآخر؛

(ح) إذا كنت موظفًا أو مقاولاً بإحدى شركات الخدمات المالية، أو بأية شركة أخرى تتحكم في المعاملات المالية التي يتداول فيها الموظفون والمقاولون، فستقدم لنا إخطارًا مناسبًا بهذا الشأن، علاوةً على أية قيود قد تسري على تداولك؛

(ط) لن تستخدم أسعار العطاء والعرض التي نطرحها لأي غرض بخلاف أغراض التداول الخاصة بك، وتوافق على عدم إعادة توزيع أسعار العطاء والعرض التي نطرحها على أي شخص آخر، سواء أكانت إعادة التوزيع هذه لأغراض تجارية أو لأغراض أخرى؛

(ي) أنك سوف تستخدم الخدمات التي نقدمها بموجب هذه الاتفاقية بحسن نية، ولن تستخدم في سبيل ذلك أية أجهزة إلكترونية، أو برامج، أو خوارزمية، أو أية إستراتيجية تداول، أو أية ممارسات مراجحة تهدف إلى التلاعب، أو استغلال طريقة صياغة أسعار العطاء أو العرض التي نطرحها، أو نقدمها، أو ننقلها (على سبيل المثال لا الحصر، التلاعب المستتر، أو التلاعب بالأسعار، أو التلاعب بالوقت). وبالإضافة إلى ذلك، فإنك توافق على أن استخدام أية أجهزة، أو برامج، أو خوارزمية، أو استراتيجية أو ممارسة في تعاملاتك معنا، بحيث لا تكون معرّضا لمخاطر متعلقة بتقلبات السوق، ستعدُّ دليلاً على استخدامك غير العادل لخدماتنا؛

(ك) أنك سوف تستخدم الخدمات التي نقدمها بموجب هذه الاتفاقية بحسن نية، ولن تستخدم -في سبيل ذلك أية أجهزة إلكترونية، أو برامج، أو خوارزمية، أو أية استراتيجية تداول، تهدف إلى التلاعب أو الاستغلال غير العادل لأية خدمة تداول إلكترونية؛

(ل) أنك لن تستخدم أية برامج مؤتمتة، أو خوارزمية أو استراتيجية تداول إلا وفقًا لبنود هذه الاتفاقية؛

(م) أنك، وباستثناء ما نسمح به بشكل صريح، لن تتواصل معنا ولن تحاول التواصل معنا إلكترونيًا بواسطة أية واجهة مخصصة، باستخدام بروتوكولٍ ما، مثل بروتوكول تبادل المعلومات المالية، أو نقل الحالة التمثيلي، أو أية واجهة أخرى من هذا القبيل؛

(ن) أنك لن تقدم لنا أو تطلب منا أية معلومات إلكترونيًا، بطريقة يُحتمل أن تُشكّل ضغطا على أية خدمة تداول إلكترونية أو تحملها فوق طاقتها؛

(س) أنك لن تفكك ولن تحاول تفكيك أية خدمة تداول إلكترونية تشتمل على أيٍ من التطبيقات الشبكية، أو المتنقلة التابعة لنا؛ و

(غ) أن تزودنا بجميع المعلومات التي نطلبها بصورةٍ معقولة للوفاء بالتزاماتنا بموجب هذه الاتفاقية، وتقدم لنا أي معلومات قد نطلبها منك على نحو معقول، من حينٍ لآخر، لأغراض امتثالنا للتنظيمات المعمول بها.

(2) تشتمل هذه الاتفاقية على كامل التفاهم بين الطرفين بخصوص خدمات التداول التي نقدمها.

(3) في حال عدم وجود احتيال أو تقصير متعمد أو إهمال من جانبنا، فإننا لا نقدم أيm ضمانات بخصوص أداء موقعنا (مواقعنا) على الإنترنت، أو خدمات التداول الإلكترونية، أو البرامج الأخرى، أو مدى ملاءمتها لأية أجهزة تستخدمها لأي غرض بعينه.

(4) يُبطل أي انتهاك من جانبك لضمان مقدم بموجب هذه الاتفاقية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الضمانات المقدمة في البند 9(1) أو 9(18) أو 20(1) أو 21(2)، أية معاملة من بدايتها، أو يمكن أن يجعلنا نغلقها بالأسعار السائدة حينئذٍ، وفق تقديرنا المطلق.

(5) إذا كانت لدينا أسباب معقولة للاشتباه في أنك قد انتهكت أحد الضمانات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الضمانات المقدمة في البند 9(1) أو 9(18) أو 20(1) أو 21(2)، فإنه يجوز لنا إبطال المعاملة من بدايتها، أو إغلاقها بالأسعار السائدة حينئذٍ، وفق تقديرنا المطلق، وذلك ما لم تقدم دليلاً يقنعنا بأنك في الحقيقة، لم تنتهك الضمان الذي كان سبب الاشتباه الذي دفعنا لاتخاذ هذه الإجراءات بموجب هذا البند. ولتجنب الشك، إذا لم تقدم هذا الدليل في غضون ثلاثة أشهر اعتبارًا من تاريخ اتخاذ هذه الإجراءات، بموجب هذا البند، فستكون كل هذه المعاملات باطلةً، ولاغيةً في نهاية المطاف بينك وبيننا.

21. سوء استخدام السوق

(1) يجوز لنا أن نحتاط في مسؤوليتنا تجاهك من خلال فتح مراكز مالية موازية مع مؤسسات أخرى، أو في السوق الأساسية. وتتمثل نتيجة قيامنا بهذا في أنه عندما تفتح معاملة متعلقة بسهم أو أداة مالية أخرى أو تغلقها، فقد يكون للمعاملات، من خلال تحوطنا، تأثير ضار على السوق الأساسية فيما يتعلق بهذه الأداة، بالإضافة إلى التأثير الذي قد تمارسه على أسعارنا الخاصة. ينشأ عن هذا سوء استخدام للسوق، وتكمن وظيفة هذا البند في الحيلولة دون حدوث إساءة الاستخدام هذه.

(2) تتعهد لنا بما يلي وتضمنه، وتوافق على أن كل تعهد وضمان يعتبر مكررًا في كل مرة تفتح فيها معاملة أو تغلقها:

(أ) لم ولن تفتح معاملة أو معاملات معنا بخصوص سعر سهم معين، إذا كان القيام بذلك سيؤدي بك أو بغيرك ممن تتعامل معهم للتعرض لسعر السهم الذي يعادل أو يتجاوز مبلغ الفائدة المعلن عنه بالشركة المعنية. ولهذا الغرض، سيكون مستوى الفائدة المُعلن عنها هو المستوى السائد في الوقت الذي يُعتدّ به، المحدد وفق القانون أو من قِبل السوق (الأسواق) المُدرج فيها السهم.

(ب) لم ولن تفتح معاملة معنا فيما يتعلق بما يلي:

(1) حدث طرح، أو إصدار، أو توزيع، أو غيره من الأحداث المماثلة؛

(2) حدث عرض، أو استحواذ، أو اندماج، أو غيره من الأحداث المماثلة؛

(3) أي نشاط آخر خاص بتمويل الشركات، تكون مشاركًا فيه أو معنيًا به؛ و

(ج) لن تفتح معاملة أو تغلقها ولن تقدم أي طلب يتعارض مع أية تشريعات رئيسية، أو فرعية، أو أية قوانين أخرى تتصدى للتداول الدخيل أو احتكار السوق. لأغراض هذا البند، توافق على أنه يجوز لنا المتابعة استنادًا إلى أنه عندما تفتح معاملة معنا أو تغلقها، أو تقدم طلبًا وفق سعر سهم معين، يمكن معاملتك على أنك تقوم بالتداول في "استثمار أو استثمار ذي صلة"، بمفهوم قواعد السوق المتبعة في سلطة دبي للخدمات المالية، وقانون أسواق مركز دبي المالي العالمي للعام 2012.

(3) في حالة (أ) فتح أية معاملة أو إغلاقها، أو تقديم طلب ينتهك التعهدات والضمانات الموضحة في البند 9(1)، أو 9(18)، أو 20(1)، أو 21(2) (ب)، أو وجود شكوك منطقية لدينا بأنك قد قمت بذلك، يجوز لنا وفق تقديرنا الخاص، القيام بما يلي، ومن دون أي إلزام يقع علينا لإبلاغك بالسبب وراء إغلاق المعاملة وأية معاملات أخرى قد تكون فتحتها في ذلك الوقت، عند الاقتضاء، وكذلك وفق تقديرنا الخاص:

(أ) إنفاذ المعاملة أو المعاملات ضدك إذا ثبت أنها معاملة أو معاملات تنطوي على خسارة؛

(ب) التعامل مع جميع معاملاتك التي تتوافق مع الحالات الخاصة المنصوص عليها في هذا البند باعتبارها باطلة، إذا كانت معاملات قمت بحصد أرباح من ورائها، حتى تقدّم دليلاً نطمئن إليه يثبت أنك لم ترتكب أي انتهاك للضمان، و/أو تحريف الذي كان السبب وراء شكوكنا لاتخاذ إجراءات بموجب هذا البند. ودرءا للشك، إذا لم تتمكن من تقديم هذا الدليل خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ فتح هذه المعاملة، والتي قمنا باتخاذ إجراء بشأنها بموجب هذا البند، فستكون كل هذه المعاملات بيننا وبينك باطلةً؛ أو

(ج) إلغاء أي طلب في حسابك لدينا.

(4) تُقر بأن معاملاتك المتداولة معنا هي أدوات خاصة بالمضاربة، وتوافق على عدم فتح أية معاملات معنا فيما يتعلق بأي نشاط على نمط تمويل الشركات.

(5) تقر بان التداول في السوق الأساسية إذا كان الغرض الوحيد لهذه المعاملة هو التأثير على أسعار العطاء أو العرض التي نطرحها غير لائق، وتوافق على عدم إجراء أي من هذه المعاملات.

22. الائتمان

سيتم تبيان تفاصيل أية ترتيبات ائتمانية قد تكون متاحة لك في هذه البنود، والشروط والقيود، وستكون خاضعة لها، على النحو المتفق عليه في المراسلات المنفصلة. ونحتفظ بحقنا في تغيير أية ترتيبات ائتمانية متفق عليها معك في أي وقت. وتقر بأنك عندما تتداول معنا بخصوص ائتمان معين، فلا يَضع أي حد وضعته على حسابك أو مبلغ للهامش دفعته أية قيود على خسائرك المحتملة بخصوص المعاملة. تقر وتوافق بأن مسؤوليتك المالية تجاهنا قد تفوق مستوى أي ائتمان أو أي حد يُفرض على حسابك.

23. الأحداث القهرية

(1) يجوز لنا وفق تقديرنا المعقول تقرير وجود ظروف طارئة أو استثنائية بالسوق (يُشار إليها باسم **"الأحداث القهرية"**)، ومن ثم إبلاغ مركز دبي المالي العالمي في الوقت المناسب، إلى جانب اتخاذ خطوات معقولة لإبلاغك. وتتضمن الأحداث القهرية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) أي فعل أو حدث أو ظرف (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي إضراب، أو عصيان مدني، أو احتجاجات، أو أعمال إرهابية، أو حروب، أو إضراب عن العمل أو تشريعات وقوانين خاصة بأية جهات حكومية أو إقليمية أو دولية) والتي تحول وفق تقديرنا الخاص، دون تحكمنا في السوق الخاصة بأداة مالية واحدة أو أكثر، والتي نتعامل معها عادة في المعاملات؛

(ب) تعليق أي سوق أو إغلاقه، أو تركه، أو الإخفاق في أي حدث نعتمد عليه أو نرتبط به بشكل أو بآخر في عروض الأسعار، أو في فرض قيود أو شروط خاصة أو غير اعتيادية على التداول في أي من هذه الأسواق أو الأحداث؛

(ج) حدوث حركة زائدة في مستوى أية معاملة و/أو سوق رئيسية، أو توقعاتنا (المعقولة) بحدوث هذه الحركة؛

(د) أي انهيار أو فشل في الإرسال أو التواصل، أو تعطل أجهزة الكمبيوتر، أو انقطاع التيار الكهربائي، أو تعطل الأجهزة الإلكترونية أو أجهزة الاتصال؛ أو

(هـ) عدم أداء الالتزامات المنوطة بكل من المزوّد، أو الوسيط، أو السمسار، أو الوكيل، أو المدير التابع لنا، أو أمين العهدة، أو أمين العهدة الفرعي، أو التاجر، أو البورصة، أو غرفة المقاصة، أو الجهة التنظيمية، أو المؤسسة ذات التنظيم الذاتي لأي سبب من الأسباب.

23. الأحداث القهرية (التتمة)

(2) إذا قررنا وجود حدث قهري، فيجوز لنا في أي وقت، وفق تقديرنا الخاص، وبدون إرسال إخطار، اتخاذ خطوة واحدة أو أكثر من الخطوات التالية:

(أ) زيادة متطلبات الهامش الخاص بك؛

(ب) إغلاق كل معاملاتك المفتوحة في مستوى الإغلاق هذا أو أي منها، إذا اعتقدنا لأسباب منطقية، بأن بهذا الشيء مناسب؛

(ج) تعليق الطلب الخاص بجميع بنود هذه الاتفاقية أو أي منها، أو تعديله إلى الحد الذي يجعل الحدث القهري يحول دون التزامنا بهذا البند أو هذه البنود؛ أو

(د) تغيير آخر وقت للتداول لمعاملة معينة.

24. أحداث الشركة وحالات الاستحواذ وحقوق التصويت والفائدة والأرباح

أحداث الشركة

(1) إذا أصبحت أية أداة خاضعة لتسوية محتملة كنتيجة لأي من الأحداث الموضحة في البند 24(2) أدناه (**"حدث الشركة"**)، فسوف نحدد التسوية المناسبة -إن وجدت- لتعديل حجم، و/أو قيمة ، و/أو عدد المعاملة (المعاملات) ذات الصلة، (و/أو مستوى أي طلب)، والذي سيتم احتسابه لتقليل أو زيادة التأثير اللازم للاحتفاظ بالمكافئ الاقتصادي للحقوق والواجبات الخاصة بطرفي المعاملة على الفور، قبل وقوع حدث الشركة، و/أو تكرار تأثير حدث الشركة على شخص ما، مع احتساب فائدة للأداة الرئيسية ذات الصلة، وسيتم تفعيل ذلك بداية من التاريخ الذي نحدده والذي قد يكون بأثر رجعي وذلك درءًا للشك.

(2) الأحداث التي يشير إليها البند 24(1) هي إعلان جهة إصدار الأداة المالية (أو جهة إصدار الأوراق المالية الخاصة بهذه الأداة إذا كانت الأداة نفسها مشتقة) عن وجود بنود لأي مما يلي:

(أ) تقسيم الأسهم، أو دمجها، أو إعادة تصنيفها، أو إعادة شراء الأسهم، أو إلغاؤها، أو توزيعها مجانًا على المساهمين الحاليين، عن طريق مكافأة أو رسملة أو أية عملية إصدار مماثلة؛

(ب) توزيع الأسهم الإضافية أو رأسمال الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى على أصحاب الأسهم ا لأساسية الحاليين مما يمنح الحق في دفع الأرباح، و/أو إجراءات التصفية الخاصة بجهة الإصدار بشكل متساوٍ بين أصحاب الأسهم الأساسية أو الأوراق المالية، أو الحقوق، أو الضمانات التي تمنح الحق في توزيع الأسهم، أو شراء الأسهم، أو الاشتراك فيها، أو الحصول عليها في أي من حالات الدفع (نقدًا أو بخلاف ذلك)، بأقل من سعر السوق السائد لكل سهم على النحو الذي نحدده؛

(ج) إلغاء أية أداة يتم تداولها عند الإصدار أو تم تداولها بالفعل، وفي هذه الحالة سيتم أيضًا إلغاء أية معاملة (معاملات) متعلقة بهذه الأداة؛

(د) أي حدث آخر خاص بالأسهم الموازية لأي من الأحداث الواردة أعلاه، أو له تأثير تقليل أو زيادة القيمة السوقية للأسهم، سواء كان ذلك مؤقتًا أو غير ذلك.

(هـ) أي حدث آخر موازٍ لأي من الأحداث الواردة أعلاه أو له تأثير تخفيف أو تكثيف القيمة السوقية لأية أداة غير مستندة إلى الأسهم، سواءً أكان ذلك مؤقتًا أو غير ذلك.

(3) سيتم تحديد أي تعديل على حجم أية معاملة (معاملات) و/أو قيمتها، و/أو عددها (و/أو على مستوى أي طلب) بشكل معقول، وسيكون نهائيًا وملزمًا لك. وإذا كانت لديك معاملة شراء (أي معاملة طويلة) متأثرة بأحد حوادث الشركة، فسوف نراعي في حالة إخطارك بالشكل الذي أشرنا إليه وفي أية فترة، وجهات نظرك بشأن الإجراء أو التعديل الذي سيتم اتخاذه كنتيجة لحدث الشركة. وإذا كانت لديك معاملة بيع (أي معاملة قصيرة)، فسوف نتخذ الإجراء اللازم الذي نحدده نحن أيًا كان هذا الإجراء، مع مراعاة التصرف بشكل معقول. وسوف نُخطرك بأي تعديل بموجب هذا البند بأسرع وقت ممكن عمليًا.

حالات الاستحواذ

(4) إذا تم عرض الاستحواذ في أي وقت فيما يتعلق بإحدى الشركات، وكانت لديك معاملة ترتبط بالأوراق المالية لتلك الشركة، فعندئذٍ:

(أ) سنبذل قصارى جهدنا على نحو معقول لإخطارك بعرض الاستحواذ؛

(ب) سنطبق شروط عرض الاستحواذ على معاملتك كما لو كنت صاحب الأوراق المالية المعنية؛

(ج) قد سنتيح لك الفرصة للموافقة على عرض الاستحواذ (حسبما ينطبق على معاملتك) أو قد نختار الموافقة نيابةً عنك حين نرى أنه من المناسب القيام بذلك لصالحك. وإذا اخترت الموافقة، أو قمنا بالموافقة نيابةً عنك، فسيتم تعليق معاملتك وتصبح غير قابلة للتداول حتى تاريخ الإغلاق لعرض الاستحواذ، عند النقطة التي سيتم فيها إغلاق معاملتك وفقًا لبنود عرض الاستحواذ. توافق على أنه يحق لنا إلغاء أو تعديل حجم أي معاملة (معاملات)، و/أو قيمتها، و/أو عددها (و/أو مستوى أي طلب)، لينعكس على عرض الاستحواذ، وسيكون هذا الإلغاء أو التعديل نهائيًا وملزمًا عليك؛

(د) إذا لم تقم بالموافقة، ولم نوافق نحن بالنيابة عنك، واستمر الاستحواذ على الرغم من ذلك (على سبيل المثال إذا انطبقت حقوق السحب)، فإنك توافق على أنه يحق لنا إلغاء أو تعديل حجم أي معاملة (معاملات)، و/أو قيمتها، و/أو عددها (و/أو مستوى أي طلب)، لينعكس على عرض الاستحواذ، وسيكون هذا الإلغاء أو التعديل نهائيًا وملزمًا لك؛ و

(هـ) قد نقوم بإرسال إخطار إليك في أي وقت، قبل تاريخ إغلاق عرض الاستحواذ، بما نعتزم القيام به لإغلاق المعاملة فيما يتعلق بالأوراق المالية الخاصة بهذه الشركة. وسيكون تاريخ هذا الإخطار هو تاريخ إغلاق المعاملة، وسنحدد نحن مستوى الإغلاق، وفق تقييمنا المعقول للقيمة السوقية للأداة في الوقت المناسب.

حقوق التصويت

(5) تقر بأننا لن ننقل حقوق التصويت المتعلقة بالسهم الأساسي أو أي أداة مالية أخرى إليك أو نتيح لك، بخلاف ذلك، التأثير على ممارسة حقوق التصويت التي نتمتع بها،

أو يتمتع بها أحد الوكلاء بالنيابة عنا.

الفائدة

(6) سنقيِّم المعاملات المفتوحة على أساس يومي ونحسب قيمة الفائدة على أساس ما تم إخطارك به كتابةً (بما في ذلك ما تم إخطارك به إلكترونيًا)، وقد ينطبق ذلك على مبلغ من المال ضروري للحصول على مركز في الأداة الأساسية بنفس القيمة. سينطبق معدل فائدة مختلف عادةً على مراكز الشراء والبيع. بينما تظل معاملتك مفتوحة، تُحتسب قيمة الفائدة وتتراكم على أساس يومي على النحو التالي:

(أ) إذا قمت بالبيع، فستضاف الفائدة إلى حسابك أو تخصم منه (بناءً على معدل الفائدة)؛ و

(ب) إذا قمت بالشراء، فستُخصم الفائدة من حسابك.

(7) بالنسبة لبعض المعاملات المنتهية، سيتضمن عرض الأسعار (التي يعتمد على السوق الأساسية)، عنصر الفائدة. سنوضح هذا الأمر في موقعنا أو في تفاصيل المنتج التي تحتوي فيها المعاملات المنتهية على عنصر الفائدة. لن يتم تعديل مثل هذه المعاملات المنتهية حسب الفائدة، على النحو المنصوص عليه في البند 24 (6) أعلاه.

توزيعات الأرباح

(8) عند الاقتضاء (كأن تكون الأداة المالية ورقة مالية أو سهمًا أو مؤشرًا فيما يتعلق بأي من توزيعات الأرباح المدفوعة)، يتم احتساب تسوية توزيعات الأرباح لحسابك فيما يتعلق بالمراكز المفتوحة المتخذة، بتاريخ آخر استحقاق للأداة المالية الأساسية. بالنسبة للمراكز الدائنة، تكون تسوية توزيعات الأرباح عامةً هي التسوية النقدية التي تعكس مبلغ صافي الأرباح المستحق لصالح دافعي الضرائب في المملكة المتحدة، ممن يحتفظون بالمركز المكافئ في أداة مالية أساسية في المملكة المتحدة، وستعكس الممارسة العادية فيما يتعلق بالأدوات المالية غير البريطانية، ما لم يتم الاتفاق معك على خلاف ذلك. بالنسبة للمراكز المدينة، ستكون تسوية توزيع الأرباح عامة تسوية نقدية تعكس مبلغ توزيع أرباح ما قبل الضريبة، ما لم يتم الاتفاق معك على خلاف ذلك. سيتم إضافة التسويات النقدية التي تعكس توزيعات الأرباح إلى حسابك إذا ما قمت بعملية شراء، أي فتحت مركزًا دائنًا، وسيتم خصمها إذا قمت بعملية بيع، أي فتحت مركز مركزًا مدينًا.

(9) بالنسبة لبعض المعاملات المنتهية، سيتضمن عرض الأسعار الخاص بنا (استنادًا إلى السوق الأساسية)، عنصر الأرباح المتوقعة. سنوضح هذا الأمر في موقعنا أو ضمن تفاصيل المنتج التي تحتوي فيها المعاملات المنتهية على عنصر الأرباح. لن تتم تسوية تلك المعاملات المنتهية للأرباح على النحو المنصوص عليه في البند 24 (8) أعلاه. بالنسبة لهذه المعاملات المنتهية، يُرجى العلم بأنه في حالة الإعلان عن أرباح أو دفعها فيما يتعلق بالأداة ذات الصلة، أو الأرباح الخاصة، أو الأرباح التي عادة ما تكون كبيرة أو صغيرة أو واجبة الدفع بالإشارة إلى تاريخ أرباح سابق، عادة ما يكون مبكرًا أو متأخرًا، أو في حالة حذف أرباح سابقة منتظمة (كوجود علاقة في أي من الحالتين بمدفوعات الأرباح في السنوات السابقة والأداة المالية نفسها)، يجوز لنا إجراء تسوية مناسبة (بما في ذلك التسوية بأثر رجعي) على مستوى الافتتاح، و/أو حجم التعامل المتعلق بالأداة.

25. التعليق والإعسار

(1) في حالة تعليق التداول في السوق الأساسية بأية أداة تشكل موضوع معاملة ما في أي وقت، سيتم تعليق المعاملة كذلك ما لم نكن قادرين على تحديد أسعار للمعاملة، بناءً على الأسعار المحددة في سوق أساسية مختلفة ولكنها ذات صلة، والتي لم يُعلّق التداول فيها. في حالة التعليق، فإن سعر تعليق المعاملة، ما لم نقم بإعادة تقييمه على النحو الموضح في هذا البند 25 لأغراض وضع الهامش وخلافه، سيكون هو سعر المنتصف المدرج وقت التعليق.

(2) بغض النظر عما إذا كانت معاملة منتهية اخترت عدم تنقيلها وانقضى تاريخ انتهاء العقد، وبغض النظر عن أي طلبات قدمتها، ستبقى المعاملة مفتوحة ولكن معلقة حتى يحدث أي مما يلي:

(أ) انتهاء التعليق في السوق الأساسية وبدأ التداول من جديد، وعند ذلك ينتهي تعليق المعاملة وتصبح قابلة للتداول مرة أخرى. وبعد وقف التعليق، سيتم تنفيذ أية طلبات تقدمت بها إلينا فيما يخص المعاملة التي تم تفعيلها، بمجرد ما اعتبرنا ذلك معقولا في ظل تلك الظروف، وسنضع في اعتبارنا وضع السيولة في السوق الأساسية وأية معاملات تحوّط نبرمها مع أطراف نتيجة لمعاملتك. لا يمكننا ضمان تنفيذ الطلبات بسعر السوق الأساسية حالما يتاح؛ أو

(ب) متى كانت الأداة المالية متعلقة بشركة ما، وتم شطب تلك الشركة من السوق الأساسية، أو دخلت في إجراءات الإعسار أو تم حلها، وفي تلك المرحلة يتم التعامل مع معاملتك وفقًا للبنود 25(4) و25(5).

(3) إذا كان لديك معاملة منتهية أصبحت معلقة عملاً بهذا البند، فسنعتبر أنك طلبت تنقيل تلك المعاملة إلى الفترة التعاقدية التالية، إلى أن نصل إلى أول تاريخ انتهاء يعقب رفع التعليق، أو حتى يتم التعامل مع معاملتك وفقًا للبندين 25(4) أو 25(5) حسب الاقتضاء. توافق على أنه بينما تكون معاملتك معلّقة، سنحتفظ بحقنا في إجراء تسويات الفائدة وفقًا للبند 24(6).

(4) إذا دخلت الشركة التي تمثل أداتها موضوع المعاملة كلها أو جزءًا منه في إجراءات الإعسار أو تم حلها، سيكون يوم دخول الشركة في إجراءات الإعسار أو الحل هو تاريخ إغلاق تلك المعاملة، وسنتعامل مع معاملتك على النحو التالي:

25. التعليق والإعسار (التتمة)

(أ) إذا كان لديك معاملة طويلة الأجل، فسيكون مستوى الإغلاق صفرًا وعند الإغلاق، سنقوم بفتح خط عائدات مقابل بحسابك، بحيث إذا قامت الشركة بتوزيع على المساهمين، تتم إضافة المبلغ المساوي للتوزيع النهائي على حسابك.

(ب) إذا كان لديك معاملة قصيرة الأجل، فسيكون مستوى الإغلاق صفرًا وعند الإغلاق، سنقوم بفتح خط عائدات مقابل بحسابك، بحيث إذا قامت الشركة بتوزيع على المساهمين، يتم خصم المبلغ المساوي للتوزيع النهائي من حسابك. نحتفظ بالحق في مطالبتك بالحفاظ على هامش بخط العائدات، والذي قد يكون درءًا للشك، بقدر الفرق بين سعر التعليق وصفر.

(5) إذا تم شطب الشركة التي تمثل الأداة المالية الخاصة بها موضوع المعاملة كلها أو جزء منه من البورصة التي ترتبط بالمعاملة، ولكن خلال شطب تلك الشركة، لم تعاني الشركة من الإعسار أو الحل، فسنتخذ إذن من الإجراءات ما نراه عادلاً في جميع الحالات، آخذين بعين الاعتبار ما يتعلق بشطب أو تحوّل أية معاملات مع أطراف ثالثة نتيجة لمعاملتك، ما يعكس الطريقة التي نتعامل بها مع أصحاب الأداة المالية الأساسية. فيما يلي بعضًا من الإجراءات التي قد نتخذها وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) إغلاق المعاملة عند مستوى الإغلاق الذي يعتمد على تقييمنا العادل والمعقول لقيمة الأداة المالية التي ترتبط بها المعاملة؛

(ب) تغيير البورصة التي تشير إليها المعاملة (على سبيل المثال، إذا ما تم شطب الشركة المعنية من البورصة المرجعية، إلا أنها حصلت على إدراج ببورصة أخرى أو لا تزال مدرجة فيها، فإننا قد نغير معاملتك بحيث تشير إلى البورصة الثانية)؛

(ج) الإبقاء على تعليق المعاملة حتى تقوم الشركة بتوزيع على أصحاب الأداة المالية المعنية، وعند حدوث ذلك، فسوف نقوم بعكس ذلك التوزيع على معاملتك؛

(د) إغلاق المعاملة وفتح خط عائدات مقابل على النحو المنصوص عليه في البند 25(4).

(6) نحتفظ بالحق في جميع الأوقات عندما تكون معاملاتك معلقة بموجب البند رقم 25 (2)، بإعادة تقييم تلك المعاملة بهذا السعر، و/أو تغيير معدل الهامش، كما نراه معقولا في كلتا الحالتين، وما يتطلب دفع الإيداع أو الهامش وفقًا لذلك.

26. الاستفسارات والشكاوى والنزاعات

(1) يجب إرسال أية استفسارات إلى قسم خدمات التداول أو إلى أحد موظفينا. يتم التعامل مع الاستفسارات والشكاوى التي لم تحلّ من خلال إدارة التدقيق، وفقًا لإجراءات الشكاوى لدينا، والتي تتوافر نسخة منها على موقعنا (مواقعنا) الإلكترونية وعند طلب ذلك. إذا كنت غير راضٍ عن نتيجة تحقيق إدارة التدقيق أو أي إجراء نتخذه نتيجة لهذا التحقيق، فيمكنك إحالة الشكوى إلى سلطة دبي للخدمات المالية لإجراء المزيد من التحقيقات.

(2) عند حدوث نزاع معك فيما يتعلق بإحدى المعاملات، أو معاملة مزعومة، أو أي اتصال يتعلق بالمعاملة، قد نغلق وفق تقديرنا المطلق ودون إخطار مسبق، أية معاملة من هذا القبيل أو معاملة مزعومة، متى رأينا أنه من المناسب بغرض الحد من الحد الأقصى للمبلغ محل النزاع، ولن نكون ملزمين تجاهك فيما يتعلق بالتحرك التالي في مستوى المعاملة المعنية، مع عدم الإخلال بأي من حقوقنا الأخرى في إغلاق أحد المعاملات بموجب هذه الاتفاقية. إذا ما قمنا بإغلاق معاملة أو أكثر بموجب هذا البند، فسيكون ذلك دون الإخلال بأي من حقوقنا في التعامل، فيما يخص أي نزاع يتعلق بتلك المعاملة التي قمنا بإغلاقها أو التي لم يتم فتحها مطلقا من جانبك. سنتخذ خطوات معقولة لإخطارك باتخاذنا مثل هذا الإجراء متى أمكننا ذلك عقب القيام به. عند إغلاق معاملة أو معاملة مزعومة وفقًا لهذا البند، يكون الإغلاق دون الإخلال بحقوقك:

(أ) طلب الإنصاف أو التعويض عن أية خسارة أو أضرار متكبدة ذات صلة بالمعاملة المتنازع عليها أو المزعومة أو التواصل قبل الإغلاق؛ و

(ب) فتح معاملة جديدة في أي وقت لاحق، شريطة أن يتم فتح هذه المعاملة وفقًا لهذه الاتفاقية، والتي ستسري لأغراض احتساب أي حدود أو أموال تُطلب منك، على أساس صحة نظرتنا إلى الأحداث والاتصالات المتنازع عليها.

27. أحكام متفرقة

(1) نحتفظ بالحق في تعليق أي من الحسابات التي تودعها لدينا في أي وقت أو جميعها. في حال تعليق حسابك (حساباتك)، فذلك يعني أنه: لن يُسمح لك بفتح أية معاملات جديدة أو زيادة تعرضك بموجب المعاملات القائمة، إلا أنه سيُسمح لك بإغلاقها أو إغلاقها على نحو جزئي أو الحد من التعرض لنا في إطار معاملاتك القائمة؛ لن يعود مسموحًا لك التداول معنا عبر خدمة التداول الإلكترونية، وبدلاً من ذلك سيُطلب منك التداول معنا عبر الهاتف. كما نحتفظ بالحق في تعليق معاملة معينة قمت بفتحها معنا. إذا قمنا بتعليق حسابك (حساباتك)، فإنّ ذلك يعني أنه لن يُسمح لك بزيادة التعرض لنا بموجب المعاملة المعلقة، إلا أنه، بموجب البند 25، سيسمح لك بإغلاقها، أو إغلاقها إغلاقًا جزئيًا، أو الحد من التعرض لنا في إطار معاملاتك المعلقة؛ ولن يعود بمقدورك بالتداول معنا عبر خدمة التجارة الإلكترونية، بدلاً من ذلك، سيُطلب منك التداول معنا عبر الهاتف.

(2) ستكون الحقوق والتعويضات تراكمية بموجب هذه الاتفاقية، ولن يحول تنازلنا عن أي حق أو تعويض دون ممارسة أي حق أو تعويض إضافي. إنّ إخفاقنا في فرض أو ممارسة أي حق بموجب هذه الاتفاقية لا يُعد تنازلاً عن إنفاذ هذا الحق.

(3) توافق على أن نقوم بتكليف طرف ثالث بالحقوق والواجبات الخاصة بهذه الاتفاقية، على نحو كلي أو جزئي، شريطة موافقة أي مكلّف بالالتزام ببنود هذه الاتفاقية ووفقًا لأي موافقات متطلبة. يسري هذا التكليف عقب مضي 10 أيام عمل من تاريخ اعتبارك قد تلقيت إخطارًا بالتكليف وفقًا للبند 14(10). في حالة قيامنا بتكليف طرف ثالث بحقوقنا والتزاماتنا بموجب هذه الاتفاقية على نحو فعلي، فسنقوم بذلك لصالح طرف ثالث مؤهل لتنفيذ الأعمال والمسؤوليات، والذي سيقدم بدوره ذات مستوى الخدمة التي نؤديها. حقوقنا والتزاماتنا بموجب هذه الاتفاقية شخصية بالنسبة لك. وهذا يعني أنك لن تتنازل عن الحقوق والالتزامات الخاصة بهذه الاتفاقية، كليًا أو جزئيًا، لأي طرف ثالث دون موافقة خطية مسبقة بذلك.

(4) تقر وتوافق على أنّ حقوق النشر، والعلامات التجارية، وقاعدة البيانات وغيرها من الممتلكات أو الحقوق الأخرى، في أية معلومات تم توزيعها عليك أو قمت بتلقيها من جانبنا، بالإضافة إلى محتويات موقعنا (مواقعنا) الإلكترونية، والكتيبات وغيرها من المواد الأخرى المتصلة بخدمة التداول لدينا، وبأي قاعدة بيانات تحتوي على مثل هذه المعلومات أو تُشكلها، تظل ملكية منفردة وحصرية لنا أو لأي طرف ثالث باعتباره مالكًا لمثل هذه الحقوق.

(5) إذا أقرت المحكمة ذات الاختصاص القضائي عدم نفاذ أي بند (أو أي جزء من أي بند) لأي سبب كان، يُعدّ هذا الشرط منفصلاً ولا يمثل جزءًا من هذه الاتفاقية، لكنه لا يؤثر على سريان باقي بنود هذه الاتفاقية.

(6) لا يمكننا تقديم المشورة إليك فيما يتعلق بالضرائب، وعند وجود أي شك، فيجب عليك الحصول على مشورة مستقلة خاصة بك. قد تختلف المعاملة الضريبية للمعاملات بالإضافة الرسوم وفقًا للظروف الشخصية والتشريع الضريبي المعمول به. وعلاوة على ذلك، تخضع التشريعات الضريبية وتفسيرها للتغيير. وقد تكون مسؤولاً عن ضرائب ورسوم أخرى لم نفرضها أو نقم باستقطاعها. يجب عليك الحصول على مشورة مستقلة إذا كانت تساورك أية شكوك فيما قد يتم تطبيقه من ضرائب ورسوم إضافية فيما بعد، نتيجة لأنشطة التداول الخاصة بك.

(7) ستكون مسؤولاً في جميع الأوقات عن دفع جميع الضرائب المستحقة، وتقديمها إلى أية جهة ضريبية مختصة مع أي معلومات تتعلق بتعاملاتك معنا. عند مطالبتنا بتقديم معلومات إلى مصلحة الضرائب بموجب القانون، فإن تقديم هذه المعلومات سيخضع لسياسة الخصوصية. توافق على أنه إذا قدمنا إليك أية معلومات أو قمنا بالتعبير عن أي رأي فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية للتعامل معنا، فإنه من غير المعقول الاعتماد على أي بيان من هذا القبيل، واعتباره مشورة ضريبية.

(8) عند حدوث أي تغيير في أساس أو نطاق فرض الضرائب خلال أي وقت، مما يستلزم استقطاع أموال من حساب الضرائب والرسوم المستحقة، أو واجبة الدفع من جانبك فيما يتعلق بالتنظيمات المعمول بها فيما يخص المعاملات الخاصة بك أو حسابك معنا، فإننا نحتفظ بالحق في خصم مثل هذا المبلغ (المبالغ) من الحساب (الحسابات) الخاصة بك، أو أن نطلب منك بخلاف ذلك أن تدفع أو تسدد لنا مثل هذا المبلغ (المبالغ).

(9) ستكون سجلاتنا دليلاً على تعاملاتك معنا فيما يتعلق بخدماتنا، ما لم يكن هناك خطأ بها. لن تُعارض الاعتراف بسجلاتنا كونها دليلاً في أي دعاوى قانونية أو تنظيمية، وذلك لأنها ليست أصلية، أو ليست خطية، أو أنه قد تم تحريرها بواسطة أجهزة الكمبيوتر. لن تعوّل علينا في الامتثال لالتزامات الاحتفاظ بسجلاتك، ومع ذلك، قد تتوفر السجلات عند طلبك وفق تقديرنا المطلق.

(10) درئا للشك، لا يحق لأي شخص ليس طرفًا في هذه الاتفاقية أيّ حقوق بموجب الفقرة 10 من قانون مركز دبي المالي العالمي رقم 6 لعام 2004، أو أية تشريعات أخرى مماثلة لإنفاذ أية شروط من شروط هذه الاتفاقية، باستثناء إذا كان ذلك الحق أو التعويض موجودًا كجزء لا يتجزأ من ذلك التشريع، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابة.

(11) بعد إنهاء هذه الاتفاقية، ستبقى البنود 1(1)، 10(8)، 10(9)، 14(1)، 14(10)، 14(11)، 16(6) - 16(9)، 17، 18، 19، 20، 27، 28، 29، 30، 31 سارية.

28. التعديل والإنهاء

(1) يجوز لنا تعديل هذه الاتفاقية وأية ترتيبات بموجبها في أي وقت، بموجب إخطار كتابي يتم إرساله إليك. تُعد موافقًا على التعديل ما لم تخطرنا بعكس ذلك خلال 10 أيام عمل من تاريخ الإخطار بالتعديل. في حالة اعتراضك على التعديل، فلن يكون ملزمًا لك، ولكن سيتم تعليق حسابك وستكون مطالبًا بإغلاق حسابك في أقرب وقت ممكن. يدخل أي تعديل على هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في التاريخ المحدد من طرفنا، والذي يكون في معظم الحالات عقب مرور 10 أيام عمل على الأقل من وقت تسلمك الإخطار بالتعديل، وفقًا للبند 14(10) (ما لم يكن من غير العملي في هذه الظروف الإخطار في مدة 10 أيام عمل).

(2) يحل أي اتفاق معدّل محل أي اتفاق سابق بيننا حول ذات الأمر، ويحكم أية معاملة يتم الدخول فيها، أو معاملة قائمة، عقب دخول الإصدار الجديد حيز التنفيذ. لن نقوم بإجراء أي تغييرات إلا لسبب وجيه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) جعل هذه الاتفاقية أكثر وضوحًا؛

(ب جعل هذه الاتفاقية أكثر ملاءمة لك؛

(ج) انعكاس الزيادات أو التخفيضات المشروعة على تكلفة تقديم خدماتنا لك؛

(د) توفير مقدمة للأنظمة، والخدمات، والمهام، والتغييرات الجديدة في مجال التقنية والمنتجات؛

(هـ) تصحيح أية أخطاء يتم اكتشافها في الوقت المناسب؛

(و) عكس التغيير في التنظيمات المعمول بها: و

(ز) عكس التغييرات في الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا.

28. التعديل والإنهاء (التتمة)

(3) يجوز لك تعليق أو إنهاء هذه الاتفاقية وأي من الترتيبات المتعلقة بها، من خلال تقديم إخطار كتابي بالتعليق أو الإنهاء، حيث يدخل حيز التنفيذ في موعد لا يتجاوز 10 أيام عمل عقب استلامه الفعلي من مكتبنا الرئيسي، إلا إذا تم تحديد تاريخ لاحق في الإخطار. لست ملزمًا بإبرام معاملات معنا، كما أنه ليست هناك أية قيود على إغلاق أية معاملات مفتوحة، أو إلغاء أية طلبات، أو سحب أية أموال متاحة في حسابك. وفقا لما هو منصوص عليه في البندين 27(1) و 28(4)، يجوز لنا إنهاء أو تعليق هذه الاتفاقية معك وأية ترتيبات بموجبها، من خلال منحك إخطارًا كتابيًا مدته 30 يومًا.

(4) يجوز لنا إنهاء هذه الاتفاقية على نحو فوري عند:

(أ) وقوع حدث قهري واستمراره لمدة 5 أيام عمل؛ أو

(ب) وقوع حالة قصر في الوفاء بالالتزامات أو استمرارها.

(5) لن يؤثر تعليق أو إنهاء هذه الاتفاقية على أي التزام يتحمله أي من الطرفين فيما يتعلق بالمعاملة القائمة، أو أية حقوق أو التزامات قانونية نشأت بالفعل بموجب هذه الاتفاقية، أو أية تعاملات تتم بموجبها.

(6) عند إنهاء هذه الاتفاقية وفقًا للبند 28(3) أو 28(4)، سوف تدفع لنا أية عمولة معلقة، وأي هامش ربح، أو رسوم، أوضرائب مستحقة، وعقب سداد أي من هذه المبالغ المستحقة، سوف نغلق الحساب الخاص بك.

29. القانون واجب التطبيق

(1) تخضع هذه البنود وتُفسَّر تبعًا لقوانين مركز دبي المالي العالمي.

(2) فيما يتعلق بأية دعاوى، يقوم كل طرف من الأطراف على نحو غير قابل للرجوع فيه بما يلي: (أولاً) بالموافقة على أن يكون لمحاكم مركز دبي المالي العالمي الاختصاص القضائي الحصري في النظر في أية دعاوى وإحالتها على نحو غير قابل للرجوع فيه إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي، و(ثانيًا) التنازل عن أي حق له في الاعتراض في أي وقت من الأوقات، على تقديم إقامة أي دعوى قضائية أمام أي من هذه المحاكم، والإقرار بأنه لن يدعي أن مثل هذه الدعوى قد أقيمت في ساحة قضائية غير مناسبة، أو أن هذه المحاكم لا تملك سلطة اختصاص النظر والبت في هذه الدعوى على ذلك الطرف.

(3) يتنازل كل طرف على نحو لا رجوع فيه وإلى الحد المسموح به بموجب القانون واجب التطبيق، فيما يتعلق بنفسه، أو عائداته، أو ما يملكه من أصول (بغض النظر عن استخدامها أو الاستخدام المقصود)، عن كل أنواع الحصانة الممنوحة بسبب السيادة وغيرها من الأسباب من، (أولاً) الدعاوى القضائية، (ثانيًا) الاختصاص القضائي لأية محكمة من المحاكم، (ثالثًا) سبل الانتصاف الممنوحة بموجب حكم قضائي أو الأمر بعمل معين أو باسترداد ممتلكات، (رابعًا) الحجز على الأصول (سواء قبل الحكم أو بعده)، و(خامسًا) تنفيذ أو نفاذ أي حكم صادر في أية دعاوى مقامة في أية محاكم مختصة فيما يتعلق به، أو بعائداته، أو أصوله، ويوافق الطرفان على نحو لا رجوع فيه إلى الحد المسموح به بموجب القانون واجب التطبيق، على عدم المطالبة بأية حصانة من هذا القبيل في أية دعاوى. يوافق كل طرف بصورة عامة فيما يتعلق بأية دعاوى، على منح أي سبل انتصاف أو إصدار أي أمر في تلك الدعاوى، فيما يتعلق بأية وقائع، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، إنفاذ أو تنفيذ أي أمر أو حكم قضائي صادر بشأن هذه الدعاوى.

30. الخصوصية

(1) تقر بأنه بفتح حساب معنا وفتح معاملات أو إغلاقها، ستقوم بتزويدنا بالمعلومات الشخصية بالمعنى المقصود في قانون حماية البيانات لعام 2007، أو أي تشريع آخر مماثل معمول به. توافق على معالجة جميع هذه المعلومات لأغراض تنفيذ العقد وإدارة العلاقة فيما بيننا. تقر وتوافق على أنّه يمكن لهذا أن يؤدي إلى إرسال معلوماتك الشخصية إلى خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية. توافق على معالجتنا لهذه المعلومات والإفصاح عنها وفقًا لهذه الاتفاقية وإشعار الخصوصية المنشور على موقعنا (مواقعنا)، والذي يمكن تحديثه من حين لآخر.

(2) تفوضنا نحن أو وكلائنا العاملين نيابة عنا في القيام بعمليات التحقق من الائتمان والهوية، حسبما نراه ضروريًا أو مستحسنًا. تقر وتوافق على أنّ هذا قد يؤدي إلى إرسال معلوماتك الشخصية إلى وكلائنا، داخل مركز دبي المالي العالمي أو خارجه. توافق على السماح لنا، إذا تطلب الأمر، بتقديم المعلومات المتعلقة بك أو بحسابك إلى أي شخص نرى أنه يسعى للحصول على مرجع أو مرجع ائتماني بحسن نية.

(3) في حالة (أ) خضوعنا للمفاوضات بغية بيع أعمالنا (كليًا أو جزئيًا)؛ أو (ب) بيعنا لطرف ثالث أو الخضوع لإعادة التنظيم، فإنك توافق على أن أيًا من المعلومات الشخصية التي نحتفظ بها قد يتم الكشف عنها لهذا الطرف (أو مستشاريه) كجزء من أية عملية عناية واجبة بغرض تحليل أية عملية بيع أو إعادة تنظيم مقترحة، أو عملية نقل ملكية إلى كيان أو طرف ثالث أعيد تنظيمه، ويستخدم لنفس الأغراض التي وافقت عليها بموجب هذه الاتفاقية.

31. التعريفات والتفسيرات

في هذه الاتفاقية:

"الاتفاقية" تعني هذه الاتفاقية، وجميع الجداول الزمنية، ووحدات المنتج، وتفاصيل المنتج، وأية مستندات إضافية يُشار إليها في هذه الاتفاقية، وأية تعديلات تطرأ على تلك الوثائق. درئا للشك، تحل هذه الاتفاقية محل أي اتفاقية عميل سابقة سارية المفعول بينك وبيننا، والتي تناولت المعاملات كموضوع لها؛

"التنظيمات المعمول بها" تعني: (أ) قواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛ (ب) قواعد الهيئة التنظيمية المعنية؛ (ج) قواعد البورصة المعنية؛ و(د) جميع القوانين والقواعد والتنظيمات المعمول بها كما هو سارٍ من وقت لآخر وكما هو معمول به في هذه الاتفاقية وأية معاملة أو خدمات تداول إلكتروني؛

"الشركة المنتسبة" تعني، فيما يتعلق بأي كيان، أي شركة قابضة أو شركة تابعة (على النحو المحدد في قانون الشركات الخاص بمركز دبي المالي العالمي لسنة 2009 (بصيغته المعدلة))، من وقت لآخر، لهذا الكيان، و/أو أي شركة تابعة لأي من تلك الشركات القابضة؛

"طلب مرفق" يعني الطلب المرتبط بالمعاملة القائمة التي أبرمتها معنا أو الذي يشير إليها؛

"الموظف المفوّض" يحمل المعنى المبيّن في البند 15(1)؛

"العملة الأساسية" تعني العملة المتفق عليها كتابة بين الطرفين، أو في حالة عدم وجود مثل هذا الاتفاق الدولار الأمريكي؛

"يوم العمل" يعني الأيام من الأحد إلى الخميس، باستثناء أيام العطلات الرسمية، أو أيام تبقى فيها المؤسسات الخاصة مغلقة، وفقًا للأمر الصادر عن حكومة إمارة دبي أو الحكومة الاتحادية للإمارات العربية المتحدة. وقد تتطلب بعض الطلبات التي نتلقاها التنفيذ من خلال أعضاء آخرين بمجموعة IG أو إبرام المعاملات معهم. ومتى كانت هذه هي الحالة واليوم الذي يتم فيه تمرير الطلب أو تلقيه ليس يوم عمل في الولاية القضائية للعضو المعني بمجموعة IG، سيتم تنفيذ الطلب في يوم العمل التالي في تلك الولاية القضائية؛

"الشراء" يحمل المعنى المحدد له في البند 5(1)؛

"الرسوم" تعني أية تكاليف معاملات أو حسابات، أو أتعاب، أو رسوم أخرى يتم إخطارك بها من حين لآخر؛

"قواعد توزيع أموال العميل" تحمل المعنى المخصص لها في القواعد المتعلقة بأموال العملاء؛

"القواعد المتعلقة بأموال العملاء" تعني أحكام قواعد سلطة دبي للخدمات المالية المرتبطة بالأموال التي نتلقاها من العملاء؛

"مستوى الإغلاق" يعني المستوى الذي يتم إغلاق المعاملة عنده؛

"العمولة" تحمل المعنى المحدد لها في البند 8(2)؛

"صفقة العمولة" تحمل نفس المعنى المحدد لها في البند 4(2)؛

"سياسة تضارب المصالح" تعني وثيقة تحدد جميع التضاربات المحتملة للمصالح المرتبطة بالعملاء، وتصف جميع ضوابطنا التنظيمية والإدارية للتعامل مع مثل هذه الحالات من تضارب المصالح، بشكل نكون معه واثقين من قدرتنا على نحو معقول، منع وجود مخاطر التسبب في أضرار للعملاء جرّاء هذا التضارب؛

"عقد مقابل الفروقات" هو نوع من المعاملات التي يكون الغرض منها ضمان تحقيق ربح أو تجنب حدوث خسارة بسبب تقلبات قيمة أداة ما أو سعرها، غير أنه يستثني على وجه الخصوص أية معاملات يتم التعامل معها بوحدة قياس منتج منفصلة. تتضمن أنواع العقود مقابل الفروقات، على سبيل المثال لا الحصر، الصرف الأجنبي عبر العقود مقابل الفروقات، والعقود الآجلة مقابل الفروقات، والخيارات عبر العقود مقابل الفروقات، والأسهم عبر العقود مقابل الفروقات، ومؤشرات الأسهم عبر العقود مقابل الفروقات؛

"قيمة العقد" تعني عدد الأسهم، أو العقود، أو الوحدات الأخرى للأداة المالية التي تقوم بشرائها أو بيعها نظريًا، مضروبة في السعر الحالي للمعاملة المعنية.

"حدث الشركة" يحمل المعنى المحدد له في البند 24(2)؛

"العملة" يمكن تفسيرها على أنها تشمل أية وحدة حساب؛

"DIFC" يعني مركز دبي المالي العالمي؛

"DFSA" تعني سلطة دبي للخدمات المالية أو أية هيئة تحل محلها أو تدير شؤونها؛

"قواعد سلطة دبي للخدمات المالية" تعني قواعد سلطة دبي للخدمات المالية التي تقوم هذه الأخيرة بتغييرها أو تعديلها أو استبدالها من وقت لآخر؛

"المدير" يحمل نفس المعنى المحدد للمصطلح في قانون الشركات الخاص بمركز دبي المالي العالمي لسنة 2009 (بصيغته المعدلة)؛

"حدث التوزيع" يحمل المعنى المحدد له في قواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛

"دولار" و"$" يشيران إلى العملة الرسمية للولايات المتحدة؛

"محادثة إلكترونية" تعني المحادثة التي تتم بينك وبيننا عبر خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا؛

31. التعريفات والتفسيرات (التتمة)

"خدمات التداول الإلكترونية" تعني أية خدمات إلكترونية (بالإضافة إلى أي برنامج أو تطبيق مرتبط بها)، يمكن الحصول عليها بأية وسيلة نقدمها بما فيها على سبيل المثال لا الحصر التداول، أو الوصول المباشر للأسواق، أو توجيه الطلبات، أو عبر واجهة برمجة التطبيقات أو خدمات المعلومات التي نمنحك الوصول إليها أو نُتيحها لك سواء بصورة مباشرة، أو عن طريق مزود خدمة آخر، وتستخدمها لعرض المعلومات و/أو إجراء المعاملات، و"خدمة التداول الإلكترونية" تعني أيّ خدمة من تلك الخدمات؛

"يورو" و"€". يشيران إلى العملة الرسمية لدول منطقة اليورو بالاتحاد الأوروبي؛

"حالة القصر في الوفاء بالالتزامات" تحمل هذه العبارة المعنى المحدد لها في البند 17(1)؛

"التبادل/الصرف/بورصة" يعني هذا المصطلح أية عمليات صرافة للأوراق المالية، أو العقود الآجلة، أو غرفة مقاصة، أو مؤسسات ذاتية التنظيم، أو نظام تداول بديل، أو منصة تداول منظم، أو منصة تداول متعددة الأطراف، وفق ما يقتضي السياق من حين لآخر؛

"سعر الصرف" يعني (فيما يتعلق بالعملتين اللتين ترغب في فتح صرف أجنبي بموجب عقد مقابل الفروقات بخصوصهما) السعر الذي يمكن به شراء وحدة واحدة من العملة الأولى التي تحددها، أو بيعها بوحدات العملة الثانية التي تحددها، حسب الأحوال؛

"المعاملة المنتهية" تعني المعاملة ذات المدة التعاقدية المحددة، والتي تنتهي المعاملة المنتهية بانتهائها تلقائيًا؛

"الحدث القهري" يحمل المعنى المحدد له في البند 23(1)؛

"الفتح الإجباري" يحمل المعنى المحدد له في البند 6(1)؛

"الصرف الأجنبي عبر عقد مقابل الفروقات" أو **"FX CFD"** هو شكل من أشكال العقود مقابل الفروقات التي تتيح لك التعرض للتغيرات في قيمة سعر الصرف، إلا أنه لا يمكن أن تؤدي إلى تسليم أي عملة لك أو تسلّمها منك ما لم نتفق على ذلك خطيًا بشكل صريح ومنفصل؛

"العقود مقابل الفروقات الآجلة" شكل من أشكال العقود مقابل الفروقات التي تتيح التعرض للتغييرات في قيمة العقود الآجلة. وهي ليست عقدًا آجلاً يتم تداوله في إحدى البورصات، ولا يمكن أن تؤدي إلى تسليم أية أداة مالية لك أو تسلّمها منك ما لم نتفق خطيًا على ذلك بشكل صريح ومنفصل؛

"طلب صالح لحين إلغائه" يحمل هذا المصطلح المعنى المحدد له في البند (12)(2)(ج)؛

"الهامش المبدئي" يحمل هذا المصطلح المعنى المحدد له في البند 15(1)؛

"إرشاد" يحمل هذا المصطلح المعنى المحدد له في البند 9(3)؛

"الأداة" تعني أية أوراق مالية، أو أسهم، أو عقود آجلة، أو عقود آجلة أو اختيارية، أو سلع، أو معادن نفيسة، أو سعر صرف، أو سعر فائدة، أو أداة دين، أو أوراق مالية، أو مؤشر آخر أو أصل رقمي (يشمل ذلك أية عملة افتراضية)، أو استثمار آخر نعرض التداول في معاملات بخصوصه؛

"آخر وقت للتداول" يعني آخر يوم (وفق ما يقتضيه السياق) وموعد يمكن التداول في المعاملة قبله، على النحو المبين في تفاصيل المنتج أو ما تم إخطارك به خلاف ذلك، أو بطريقة أخرى آخر يوم (وفق ما يقتضيه السياق) وموعد يجوز تداول الأداة المالية الأساسية فيه، في السوق الأساسية المعنية؛

"طلب حد" يحمل المعنى المحدد له في البند 12(1)؛

"قسط تحمل المخاطرة المحدودة" يحمل المعنى المحدد له في البند 13(6)؛

"معاملة محدودة المخاطر" تحمل المعنى المحدد لها في البند 13(1)؛

"المعاملات المربوطة" تعني معاملتين أو أكثر لا نوافق فيما يتعلق بهما على المطالبة بالقيمة الكلية للهامش، أو تطبيقها، نتيجة للعلاقة بين تلك المعاملات؛

"الخسائر" تحمل المعنى الذي يعود عليها في البند 16(6)؛

"خطأ واضح" يحمل المعنى الذي يعود عليه في البند 11(1)؛

"معاملة تحتوي على خطأ واضح" تحمل المعنى المحدد لها في البند 11(1)؛

"الهامش" أو **"وضع الهامش"** يعني المبلغ المالي المطلوب منك دفعه إلينا لفتح معاملة والاحتفاظ بها، على النحو المنصوص عليه في البند 15؛

"الطرف الآخر في السوق" يحمل المعنى المحدد لهذا المصطلح في قواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛

"صانع السوق" يعني الشركة التي تقدم حسب الطلب أسعار الشراء والبيع لأداة معينة؛

"سهم صانع السوق" يعني جميع الأسهم التي ليست أسهم سجل طلبات، وعادةً ما يكون عبارة عن عرض أسعار وليس نظامًا إلكترونيًا مدفوعًا؛

"طلب السوق" يحمل المعنى المحدد له في البند 12(1)؛

"هامش السوق" يعني الفرق بين أسعار العطاء والعرض للمعاملة ذات الحجم المكافئ في أداة معينة، أو أداة ذات صلة، في السوق الأساسية؛

"اتفاقية التصفية النموذجية" تعني اتفاقية التصفية ثنائية الأطراف المنصوص عليها في الملحق أ لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بجميع المعاملات التي تُجريها بموجب هذه الاتفاقية التي ستنطبق عليك.

"أقصى حد للهامش" يعني مبلغ تأمين الهامش المحدد في إخطار التصنيف المرسل إليك في إخطار التصنيف الخاص بك؛

"أقل حجم" يعني، فيما يتعلق بالمعاملة التي ينطبق فيها أقل حجم، الحد الأدنى لعدد الأسهم، أو العقود، أو الوحدات الأخرى للأداة التي ستتداول فيها، والمحددة في معظم الحالات في تفاصيل المنتج، وسوف نخطرك بها عند الطلب إذا لم يتم تحديدها؛

"حجم السوق العادي" يعني الحد الأقصى لعدد الأوراق المالية، أو الأسهم، أو العقود، أو الوحدات الأخرى التي نرى بشكل معقول أنّ السوق الأساسية جيدة فيها في الوقت المناسب، مع مراعاة حجم سوق الصرف الذي تحدده بورصة لندن، أو أي مستوى مكافئ أو مشابه تحدده السوق الأساسية التي يتم تداول الأداة فيها، في حال كان ذلك مناسبًا؛

"مستوى الافتتاح" يعني المستوى الذي يتم عنده فتح المعاملة؛

"خيار عن طريق عقد مقابل الفروقات" هو شكل من أشكال العقود مقابل الفروقات التي تمنح التعرض للتغيرات في أسعار الخيارات. وهو ليس خيارًا متداولاً ولا يمكن ممارسته بواسطتك أو ضدك، ولا يسمح لك بمنح حيازة أية أداة أو التصرف فيها؛

"الطلب" يعني طلب إيقاف، و/أو طلب حد، و/أو طلب سوق، و/أو نقاط من خلال طلب حالي، و/أو طلب جزئي، حسبما يسمح الحال؛

"سهم سجل الطلبات" يعني جميع الأسهم غير البريطانية وجميع الأسهم البريطانية المتداولة باستخدام سجل طلبات إلكتروني بالكامل، ونظام متوافق مع الطلبات مثل نظام SETS؛

"سياسة تنفيذ الطلب" هي وثيقة تصف جميع ترتيبات تنفيذ الطلبات السارية التي نتبعها لضمان اتخاذنا جميع الخطوات المناسبة عند تنفيذ الطلب، للحصول على أفضل النتائج الممكنة لصالح العملاء، وفقًا لقواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛

"أسعار العطاء والعرض الخاصة بنا" تحمل المعنى الذي المحدد لها في البند 4(2)؛

"الربح والخسارة" يحمل هذا المصطلح المعنى المحدد له في البند 15(2)؛

"طلب جزئي" يحمل هذا المصطلح المعنى المحدد له في البند 12(1)؛

"النقاط من خلال الطلب الحالي" يحمل هذا المصطلح نفس المعنى المحدد له في البند 12(1)؛

"جنيه إسترليني" و"£" يشيران إلى العملة الرسمية للملكة المتحدة؛

"إشعار الخصوصية" يعني الوثيقة التي تفصّل الطريقة التي ندير بها معلوماتك الشخصية ونستخدمها بها، والتوقيت والطريقة التي يتم بها الإفصاح عنها، وكيف يمكنك تقديم طلب للحصول على تفاصيل المعلومات المتعلقة بك والتي نحتفظ بها، والمسائل الأخرى المرتبطة بها؛

"تفاصيل المنتج" يعني هذا المصطلح قسم الصفحات العامة لموقعنا المخصص لتفاصيل المنتج، بصيغتها المعدلة من حين لآخر؛

"وحدة قياس المنتج" هي وحدة خاصة بالمنتج تشكّل جزءًا من هذه الاتفاقية، وتبين الشروط والأحكام التي تنطبق على أنواع محددة من المعاملات، و/أو الخدمات التي نقدمها أو تنطبق عليك؛

"عميل محترف" يحمل هذا المصطلح المعنى المحدد له في قواعد سلطة دبي للخدمات المالية.

"الشخص المعني" يحمل المعنى المحدد له في قواعد سلطة دبي للخدمات المالية؛

"عميل بالتجزئة" يحمل المعنى المحدد له في قواعد سلطة دبي للخدمات المالية:

"مزود الخدمة بالتجزئة" يعني شركة تقدم حسب الطلب أسعار الشراء والبيع لأداة معينة؛

"إشعار الكشف عن المخاطر" يعني الإشعار الذي نقدمه لك عملاً بقواعد سلطة دبي للخدمات المالية فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بمعاملات الشراء والبيع التي تتم بموجب هذه الاتفاقية؛

"حجم التنقيل" يكون النسبة لأية أداة على النحو الموضّح في تفاصيل المنتج؛

"القواعد" تعني المقالات، والقواعد، واللوائح، والإجراءات، والسياسات، والأعراف السارية المفعول من وقت لآخر؛

"تفاصيل أمنية" تعني واحدًا أو أكثر من رموز تعريف المستخدم، أو الشهادات الرقمية، أو كلمات المرور، أو رموز المصادقة، أو مفاتيح واجهة برمجة التطبيقات، أو غير ذلك من المعلومات أو الأجهزة (الإلكترونية أو غيرها)، لتمكينك من الوصول إلى أية خدمات تداول إلكترونية؛

"البيع" يحمل المعنى المحدد له في البند 5(1)؛

"السهم عبر العقد مقابل الفروقات" هو شكل من أشكال العقود مقابل الفروقات التي تمنح التعرض للتغييرات في أسعار الأسهم. وهو ليس اتفاقيةً لشراء أو بيع أية كمية من الأسهم، ما لم نتفق خطيًا على ذلك بشكل صريح ومنفصل، ولا يمكن أن يؤدي إلى تسليم أية أسهم إليك او تسلمها منك. وقد تكون أداة السهم التي يعتمد عليها السهم عبر العقد مقابل الفروقات سهم سجل طلبات أو سهم صانع السوق؛

"الهامش/الفرق بين سعري العرض والطلب" يعني هامش السوق ورسوم الهامش لدينا؛

"رسوم الهامش" تعني الرسم المفروض عليك من جانبنا على صفقات الهامش على النحو الموضح في البند 8(1)؛

"صفقة الهامش" تحمل المعنى المحدد لها في البند 4(2)؛

"البيان" يعني تأكيدًا كتابيًا لأية معاملات، وأية طلبات تقوم بتحديدها و/أو تعديلها، وأية عمولة، هامش وغير ذلك من الرسوم المعمول بها والضرائب التي نطبقها؛

"مؤشر الأسهم عبر العقود مقابل الفروقات" هو شكل من أشكال العقود مقابل الفروقات التي تمنح التعرض للتغيرات في قيمة مؤشر الأسهم. وهو ليس اتفاقيةً لشراء أو بيع أية كمية من الأسهم ولا يمكن أن يؤدي إلى تسليم أية أسهم إليك أو تسلمها منك، ما لم نتفق خطيًا على ذلك بشكل صريح ومنفصل؛

"طلب إيقاف" يحمل المعنى المحدد له في البند 12(1)؛

"ملخص سياسة تضارب المصالح" يعني ملخصًا للبنود الرئيسية لسياسة تضارب المصالح لدينا كما تنطبق على العملاء بالتجزئة؛

"ملخص سياسة تنفيذ الطلبات" يعني ملخصًا للبنود الرئيسية لسياسة تنفيذ الطلبات لدينا كما تنطبق على العملاء بالتجزئة؛

31. التعريفات والتفسيرات (التتمة)

"مبالغ" تحمل المعنى المحدد لها في البند 16(7)؛

"تعليق" يعني الظروف المحددة في البند 25(1) و27(1)، ويحمل المصطلحان **"التعليق"** و"معلّق" معنى مرادفا؛

"نظام" يعني كل أجهزة الكمبيوتر، والبرمجيات، والتطبيقات، والتجهيزات، ومرافق الشبكة، وغير ذلك من الموارد والمرافق اللازمة لتمكينك من استخدام أية خدمة تداول إلكترونية؛

"الضرائب" تعني أية ضرائب أو جبايات، بما في ذلك رسم الطابع، وضريبة احتياطي رسم الطابع، وضرائب المعاملات المالية و/أو الضرائب أو الرسوم المطبقة الأخرى التي يتم إخطارك بها من وقت لآخر؛

"خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بالطرف الثالث" تحمل المعنى المحدد لها في البند 9(19)؛

"الإيقاف النهائي" يحمل المعنى المحدد في البند 12(1)؛

"المعاملة" تعني عقدًا آجلاً، أو خيارا، أو عقدًا مقابل الفروقات، أو عقدًا فوريًا أو آجلاً من أي نوع، يتعلق بأية أداة (بما فيها الأوراق المالية)، أو أي مزيج من الأدوات، وهي تعني إما المعاملات المنتهية، أو المعاملات بدون تاريخ أو كليهما، وفق ما يقتضيه السياق؛

"طلب منفصل" يعني طلبًا مرتبطا بمعاملة مقترحة أو مُشار إليها، والذي سيدخل حيز التنفيذ حال تنفيذ الطلب؛

"معاملة بدون تاريخ" تعني معاملة ذات فترة تعاقدية غير محددة لا يمكن انتهاء صلاحيتها تلقائيًا؛ و

"السوق الأساسية" تعني بورصة، أو صانع سوق، او مزود خدمة بالتجزئة، أو هيئة مشابهة أخرى، او تجمع سيولة يتم فيها تداول أداة معينة، أو تداول تلك الأداة يحدث وفق ما يقتضيه السياق.

(2) الإشارة إلى:

(أ) يشير البند إلى أحد بنود هذه الاتفاقية؛

(ب) يشير قانون مركز دبي المالي العالمي إلى القانون الذي يتم تعديله، أو دمجه، أو إعادة سنّه من حين لآخر (بتعديل أو بدون تعديل)، ويشمل جميع التشريعات الثانوية أو التنظيمات بمقتضى هذا القانون؛

(ج) يُقصد بأي وقت أو تاريخ الوقت والتاريخ في دبي بالإمارات العربية المتحدة، ما لم يُنص صراحةً على خلاف لك؛

(د) تشمل صيغة المفرد صيغة الجمع، وتشمل صيغة المذكر صيغة المؤنث، وفق ما يقتضيه السياق؛

(3) أولوية الوثائق: في حال وجود أي تعارض بين هذه الاتفاقية وأية وحدة لقياس المنتج، أو تفاصيل المنتج، أو ملحق، أو وثيقة إضافية مُشار إليها في هذه الاتفاقية، يكون ترتيب الأسبقية لغرض التفسير هو الترتيب التالي:

(أ) الملحق أ – اتفاقية التصفية النموذجية ثنائية الأطراف بقدر انطباقها، مع عدم الإخلال بالبنود 16(6) و16(7) و16(8) و16(9)؛

(ب) الملحق التكميلي للأطراف الأخرى في السوق (حسبما يقتضيه الحال)؛

(ج) وحدة قياس المنتج.

(د) هذه الاتفاقية؛

(هـ) تفاصيل المنتج؛

(و) أية وثائق إضافية أخرى مُشار إليها في هذه الاتفاقية.

اتفاقية التصفية الرئيسية ثنائية الأطراف لتداول الصرف والمعاملات ذات الصلة بما في ذلك جميع المعاملات بموجب اتفاقية العميل الخاصة بالتداول على الهامش.

تم إبرام **اتفاقية التصفية النموذجية** الماثلة بيننا وبينك كجزءٍ من موافقتك على اتفاقية العميل الخاصة بالتداول على الهامش وفي نفس تاريخها، أو إذا لم يشكل هذا الملحق جزءًا من اتفاقية العميل الخاصة بالتداول على الهامش في وقت موافقتك على نفس الاتفاقية، عقب مرور عشرة أيام عمل اعتبارًا من تاريخ إخطارك بأن هذا الملحق يشكل جزءاً من اتفاقية العميل الخاصة بالتداول على الهامش.

بناءً على ذلك، أُبرمت هذه الاتفاقية على النحو التالي:

1. نطاق هذه الاتفاقية

1-1 إذا لم يتم الاتفاق كتابيًا على خلاف ذلك بين الطرفين في الملحق 1 أو غيره، وبموجب الحكم التالي، فإن هذه البنود والبنود المحددة المتفق عليها من جانب الطرفين، تحكم جميع المعاملات التي يتم إجراؤها أو تكون قائمة بين أي مكتبين مخصصين للطرفين، في تاريخ تنفيذ هذه البنود أو عقب ذلك. في حالة المعاملات الموضحة في الفقرة رقم (1) أو (2) أو (3) أو (4) الخاصة بتعريف **"المعاملة"**، فإن هذه البنود لا تحكم إلا المعاملات التي تكون فيها الأسواق المذكورة في هذا التعريف أسواقًا مالية محددة.

1-2 تشكل هذه البنود، والبنود المحددة الواردة في جميع المعاملات التي تحكمها هذه البنود والمطبقة عليها، وملحقات هذه البنود وجميع التعديلات التي تتم على أيٍ من هذه البنود، اتفاقية واحدة بين الطرفين. يقر الطرفان بأن جميع المعاملات التي تحكمها هذه البنود والتي يتم إجراؤها في تاريخ تنفيذ هذه البنود أو بعده، يتم إجراؤها اعتمادًا على حقيقة أن جميع هذه البنود تشكل اتفاقية واحدة بين الطرفين.

1-3 عند وجود أي تعارض أو تناقض بين أحكام اتفاقية العميل الخاصة بالتداول على الهامش وهذه البنود، تسود أحكام هذه البنود.

2. القواعد المؤسسية المتعلقة بالتسوية والبورصة أو المقاصة

2-1 لا يلتزم أي طرف بأي عمليات سداد أو تسليم من المقرر أن يقوم بها ذلك الطرف بموجب معاملة تحكمها هذه الشروط طالما وقعت حالة قصر أو حالة محتملة للقصر في الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالطرف الآخر ولا تزال مستمرة، وذلك ما لم يكن تاريخ التصفية قد حان أو قد تم تحديده على نحوٍ فعال.

2-2 إذا أجرى الطرفان أي معاملة تحكمها هذه البنود لإغلاق أي معاملة قائمة بينهما، فإن التزاماتهما بموجب هذه المعاملات تنتهي تلقائيًا وفورًا عند إجراء المعاملة الثانية، باستثناء أي دفعة تسوية مستحقة من أحد الطرفين إلى الآخر فيما يتعلق بتلك المعاملات المغلقة، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابةً.

2-3 لا تنطبق هذه الشروط على أي معاملة إلى حد بدء الإجراء الذي يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية أو يعمل على إلغائها فيما يتعلق بتلك المعاملة من قبل إحدى البورصات أو مؤسسات المقاصة ذات الصلة بموجب القواعد أو القوانين المعمول بها ومع استمرار ذلك.

3. الإقرارات والضمانات والتعهدات

3-1 يتعهد كل طرف للطرف الآخر ويضمن له اعتبارًا من تاريخ تنفيذ هذه الشروط، وفي حالة التعهد والضمان الوارد في الفقرة (5) من البند 3-1 فيما يتعلق بالدخول في المعاملات، اعتبارًا من تاريخ الدخول في كل معاملة تحكمها هذه الشروط بالتالي: (1) أنه يتمتع بالصلاحية اللازمة لإبرام هذه الاتفاقية؛ (2) أن يكون الأشخاص الذين يُبرمون هذه الاتفاقية بالنيابة عنه مخولين على نحو تام للقيام بذلك؛ (3) أن تكون هذه الاتفاقية والالتزامات الناشئة بموجبها ملزمة له وقابلة للإنفاذ ضده وفقًا لبنودها (رهنًا بمبادئ الإنصاف المعمول بها)، وألا تشكل الاتفاقية والالتزامات المتعلقة بها في الوقت الحالي أو في المستقبل انتهاكًا لبنود أية اتفاقيات يلتزم بها ذلك الطرف؛ (4) ألا تقع أية حالة قصر في الوفاء بالالتزامات أو حالة محتملة للقصر في الوفاء بالالتزامات وألا تستمر كذلك فيما يتعلق به؛ و (5) أن يتصرف بصفته الوكيل والمالك الوحيد المستفيد من ذلك (وليس كونه أمينًا) فيما يتعلق بإبرام هذه البنود وجميع المعاملات التي تخضع لها.

3-2 يتعهد كل طرف للطرف الآخر بما يلي: (1) أن يحصل في جميع الأوقات على بنود هذه الاتفاقية ويمتثل لها، وأن يفعل كل ما هو ضروري للحفاظ على السريان والأثر الكامل لجميع التراخيص، والاعتمادات، والرخص، والموافقات المطلوبة لتمكينه من أداء التزاماته بصورة قانونية بموجب هذه الاتفاقية؛ (2) أن يُخطر الطرف الآخر على الفور بحدوث أية حالة قصر في الوفاء بالالتزامات، أو حالة محتملة للقصر في الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق به أو بأي من مزودي دعم الائتمان فيما يتعلق به.

4. الإنهاء والتصفية

4-1 عند حدوث أي مما يلي خلال أي وقت من الأوقات:

(1) إخفاق أحد الطرفين في أية عملية سداد عند استحقاقها أو في أية عملية تسليم أو استلام لأي ممتلكات عند استحقاقها بموجب هذه الاتفاقية، أو في مراقبة أو تنفيذ أي حكم آخر من أحكامها (بما في ذلك أي معاملة تحكمها هذه البنود)، واستمرار هذا الإخفاق لمدة يومين عمل عقب إرسال إخطار بعدم التنفيذ من قبل الطرف الآخر إلى الطرف المقصّر؛

(2) شروع أحد الطرفين في دعوى طوعية أو إجراء آخر في سبيل سعيه أو اقتراحه إجراء عملية تصفية، أو إعادة تنظيم، أو ترتيب، أو تكوين، أو تجميد، أو وقف تنفيذ، أو إعفاء مماثل آخر فيما يتعلق به أو بديونه، بموجب قانون إفلاس، أو إعسار، أو أي قانون تنظيمي، أو إشرافي، أو أي قانون مماثل (بما في ذلك أي قانون مؤسسي أو قانون آخر يُمكن تطبيقه على طرف معسر)، أو في سبيل سعيه إلى تعيين أمين، أو حارس قضائي، أو جهة تصفية، أو وصي، أو قيّم، أو أمين عهدة، أو القائم بأعمال الفحص أو أي موظف مماثل آخر (يُشار إلى كل واحد منهم بلفظ "أمين العهدة") خاص بالطرف المعني أو أي جزء من أصوله؛ أو في حال اتخاذه أي إجراء مؤسسي للحصول على تصريح بأي مما سبق؛ وفي حالة إعادة التنظيم أو الترتيب أو التكوين، لا يوافق الطرف الآخر على المقترحات؛

(3) الشروع في أية دعوى غير طوعية أو أي إجراء آخر ضد طرف يسعى أو يقترح إجراء عملية تصفية، أو إعادة تنظيم، أو ترتيب، أو تكوين، أو تجميد، أو وقف تنفيذ، أو أي إعفاء مماثل آخر فيما يتعلق به أو بديونه بموجب قانون إفلاس، أو إعسار، أو أي قانون تنظيمي، أو إشرافي، أو أي قانون مماثل (بما في ذلك أي قانون مؤسسي أو قانون آخر يمكن تطبيقه على طرف معسر)، أو سعيه إلى تعيين أمين عهدة له أو لأي جزء من أصوله، وكانت هذه الدعوى غير الطوعية أو الإجراء الآخر إما (أ) غير متنازل عنها في غضون خمسة أيام اعتبارًا من تاريخ إقامتها أو تقديمها (ب) أو تم التنازل عنها في غضون هذه الفترة، ولكن فقط على أساس عدم كفاية الأصول لتغطية تكاليف هذه الدعوى أو الإجراء الآخر؛

(4) وفاة أحد الطرفين أو تحوله إلى مختل عقليًا، أو عدم قدرته على سداد ديونه عند استحقاقها، أو إفلاسه أو إعساره، على النحو المحدد بموجب قانون إفلاس أو إعسار ينطبق على هذا الطرف؛ أو في حال عدم سداد أي مديونية على أحد الطرفين في تاريخ استحقاقها، أو إذا أصبحت مستحقة وواجبة السداد بموجب الاتفاقيات أو الأدوات التي تثبت هذه المديونية قبل أن تكون مستحقة وواجبة الدفع بطريقة أخرى، أو إذا أصبح قادرًا على سدادها في وقت الإعلان عنها، أو في حال الشروع في أية دعوى، أو إجراء، أو إجراء قانوني يتعلق بهذه الاتفاقية بخصوص أية عملية تنفيذ، أو حجز أو أي استيلاء على كامل العقار، أو المنشأة، أو الأصول، أو جزء منها (الملموسة وغير الملموسة) الخاصة بأحد الطرفين أو في حال استولى صاحب التكليف العقاري عليها؛

(5) رفض أي طرف، أو مزود دعم الائتمان فيما يتعلق بأحد الطرفين (أو أي أمين عهدة يتصرف بالنيابة عن أحد الطرفين، أو أي من مزودي دعم الائتمان فيما يتعلق بطرف ما)، أو إخلاء مسؤوليته، أو إنكاره أي التزام بموجب هذه الاتفاقية (بما في ذلك أية معاملة تخضع لهذه البنود)، أو أي وثيقة دعم الائتمان؛

(6) تقديم أحد الطرفين أي تعهد، أو ضمان فعلي، أو اعتباري، بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب أي وثيقة دعم ائتمان تبين أنها غير صحيحة أو مضللة من أي جانب جوهري، في الوقت الذي تم فيه إعدادها أو تقديمها؛

(7) (أ) إخفاق أي من مزودي دعم الائتمان فيما يتعلق بأي طرف، أو إخفاق الطرف المعني نفسه في الامتثال لأي اتفاق أو تنفيذ أي التزام يتعين الامتثال لهما، أو القيام بهما وفقًا لوثيقة دعم الائتمان المعمول بها. (ب) انتهاء صلاحية أي وثيقة لدعم الائتمان تتعلق بأحد الطرفين، أو توقفها عن السريان والنفاذ بشكل كامل قبل وفاء ذلك الطرف بجميع التزاماته، بموجب هذه الاتفاقية (بما في ذلك أي معاملة تحكمها هذه الشروط)، ما لم يتفق الطرف الآخر كتابةً على أن ذلك لا يُشكل حالة قصر في الوفاء بالالتزامات. (ج) أي تعهد أو ضمان فعلي أو اعتباري من قبل أي من مزودي دعم الائتمان فيما يتعلق بأي طرف بموجب أي وثيقة دعم ائتمان غير صحيحة، أو مضللة من أي جانب جوهري في وقت إعدادها، أو تقديمها الفعلي أو الاعتباري. (د) وقوع أي حدث من الأحداث المشار إليها في الفقرة (2) إلى (4) أو (8) من البند 4-1 فيما يتعلق بأي مزود دعم ائتمان يتعلق بأحد الطرفين؛

(8) حل أي طرف أو حذف التسجيل، أو إنهاؤه في حالة الطرف الذي يعتمد وجوده على تسجيل رسمي، أو الشروع في أي إجراء يهدف إلى حل أحد الطرفين أو حذف تسجيله أو إنهائه أو يقترح ذلك؛ أو

(9) أي حالة قصر في الوفاء بالالتزامات (أيًا كان وصفها)، تعد واقعة وفق أي بند من بنود العمل سارية بين الطرفين، أو أي حالة أخرى موضحة لهذه الأغراض في الملحق 1، أو واقعة بطريقة أخرى؛

عندئذٍ، يجوز للطرف الآخر ("الطرف غير المقصر") ممارسة حقوقه بموجب البند 4-2، إلا أنه في حالة وقوع أي حالة قصر في الوفاء بالالتزامات من تلك المحددة في المادة (2) أو (3) أعلاه، تسري أحكام المادة 4-3 إذا اتفق الطرفان على ذلك كتابةً (سواء من خلال تحديد ذلك على النحو الوارد في الملحق 1 المرفق بهذه الاتفاقية أو غير ذلك)؛

4-2 وفقًا للمادة 4-3، يجوز للطرف غير المقصر، في أي وقت يلي وقوع حالة القصر في الوفاء بالالتزامات، تحديد تاريخ تصفية لإنهاء المعاملات وتصفيتها وفقًا لأحكام المادة 4-4، وذلك بموجب إخطار يقدمه إلى الطرف المقصر؛

4-3 يُشكل تاريخ وقوع أي حالة قصر في الوفاء بالالتزامات محددة في الفقرة (2) أو (3) من المادة 4-1 تاريخ تصفية تلقائي، دون الحاجة إلى أي إخطار من جانب أيٍ من الطرفين، وبقدر نطاق تطبيق أحكام المادة 4-4 حينئذٍ، وذلك حال وافق الطرفان على ذلك؛

4-4 لدى حلول تاريخ تصفية:

(1) لا يلتزم أي من الطرفين بتسديد أية مدفوعات، أو القيام بعمليات تسليم أخرى بموجب أية معاملات تحكمها هذه البنود، قد تكون لأغراض هذا البند فقط، مستحقة الأداء في تاريخ التصفية أو بعده ويجب الوفاء بهذه الالتزامات عن طريق تسوية مبلغ التصفية (سواء عن طريق السداد أو المقاصة أو غير ذلك)؛

4. الإنهاء والتصفية (التتمة)

(2) يحدد الطرف غير المقصر (عن طريق الحسم إذا كان ملائمًا)، (في تاريخ التصفية أو في أقرب وقت ممكن عمليًا بعده)، فيما يتعلق بكل معاملة تحكمها هذه البنود إجمالي التكلفة، أو الخسارة، أو الربح، حسب الأحوال، في كل حالة موضحة في العملة الأساسية للطرف غير المقصر (بما في ذلك، إن أمكن، أية خسارة لصفقة، أو تكلفة تمويل، أو بدون أية مضاعفة، أية تكلفة، أو خسارة، أو ربح حسب الأحوال، نتيجةً لأية عملية إنهاء، أو تصفية، أو كسب، أو تنفيذ، أو إعادة إنشاء أي تحوط، أو مركز تجاري ذي صلة)، نتيجة لإنهاء كل عملية سداد أو تسليم، وفقًا لهذه الاتفاقية، كان سيتعين بخلاف ذلك تنفيذها بموجب هذه المعاملة (على افتراض استيفاء جميع الشروط السارية السابقة مع إيلاء الاعتبار الواجب، إذا أمكن، لأسعار السوق المنشورة فيما يتعلق بمؤسسة بورصة، أو مقاصة معنية، أو لأسعار التسوية الرسمية التي تحددها تلك المؤسسة، وفق ما يكون متاحًا في تاريخ الحساب أو قبله مباشرةً)؛ و

(3) يعامل الطرف غير المقصر جميع التكاليف التي يتحملها، أو الخسائر التي يتكبده،ا على أنها قيمة موجبة كما هو موضح أعلاه، ويعامل جميع الأرباح التي يجنيها على أنها قيمة سالبة على نفس النحو المحدد، ويجمع كل هذه القيم للحصول على قيمة صافية واحدة موجبة أو سالبة، ويكون مقومًا بالعملة الأساسية للطرف غير المقصر ("مبلغ التصفية").

4-5 إذا كان مبلغ التصفية المحدد وفقًا للبند 4-4 إيجابيًا، يقوم الطرف المقصر بدفعه إلى الطرف غير المقصر، وإذا كان مبلغًا سلبيًا، يقوم الطرف غير المقصر بدفعه للطرف المقصر. ويقوم الطرف غير المقصر بإخطار الطرف المقصر بمبلغ التصفية، وتحديد الطرف الملزم بسداده بعد حساب هذا المبلغ مباشرةً.

4-6 يحق للطرف غير المقصر أيضًا تطبيق أحكام الفقرة 4-4 وفقًا لتقديره على أية معاملات أخرى يتم الدخول فيها بين الأطراف، والتي تكون معلقة بعد ذلك، كما لو كانت كل معاملة من هذه المعاملات تخضع لهذه الشروط وذلك في حال وقوع أية عملية إنهاء أو تصفية للمعاملة، وفقًا للبند 4-4 ما لم تحدد الأطراف خلاف ذلك في الملحق 1 أو خلاف ذلك.

4-7 يتعين دفع المبلغ المستحق من أحد الطرفين للطرف الآخر بالعملة الأساسية للطرف غير المقصر معدّلًا بأحكام البند 4-5، أو أي قوانين أو لوائح معمول بها عن طريق إغلاق العمل في يوم العمل التالي لتمام عملية الإنهاء أو التصفية، بموجب البند 4-4، أو أي قوانين أو لوائح ذات تأثير مماثل (يتم تحويلها وفقًا للقانون المعمول به إلى أي عملة أخرى، ويتحمل الطرف المقصر أية تكاليف تنتج عن هذا التحويل، و (حيثما ينطبق) يتم خصمها من أي دفعة مستحقة له). ويحمل ذلك المبلغ غير المدفوع في تاريخ استحقاقه فائدة، بمتوسط السعر الذي يتم به تقديم الودائع لليلة واحدة بعملة هذه الدفعة من قبل البنوك الكبرى، في سوق ما بين المصارف في لندن اعتبارًا من الساعة 11.00 صباحًا (بتوقيت لندن)، (أو بالسعر المعقول الذي قد يختاره الطرف غير المقصر إذا لم يتاح مثل هذا السعر)، مضافًا إليه 1٪ سنويًا عن كل يوم من أيام عدم سداد هذا المبلغ.

4-8 يجوز للطرف غير المقصر تحويل المبالغ المقومة بأية عملة أخرى إلى العملة الأساسية للطرف غير المقصر، على أساس السعر السائد وقت إجراء الحساب كما هو محدد بشكل معقول لأغراض أي عملية حسابية أدناه.

4-9 يجب أن تكون حقوق الطرف غير المقصر بموجب هذه الفقرة 4، مضافة إلى أي حقوق أخرى قد يحظى بها على سبيل المثال لا الحصر، أو الاستثناء (سواء بالاتفاق أو بإعمال القانون أو غير ذلك).

5. المقاصة

يجوز لأي من الطرفين مع عدم الإخلال بأي حق أو سبيل انتصاف آخر قد يحظى به أي منهما في تاريخ التصفية ،أو بعد وقوع تاريخ التصفية وتحديد مبلغ التصفية أو بعدهما إجراء عملية مقاصة لأي مبلغ مستحق عليه (سواء كان فعليًا أو محتملًا أو خاص بالوقت الحاضر أو المستقبل بما في ذلك، عند الاقتضاء، على سبيل المثال لا الحصر، مبلغ التصفية وأي مبلغ مستحق وواجب الدفع في تاريخ التصفية أو قبله ولكنه يظل غير مدفوع) للطرف الآخر، مقابل أي مبلغ مستحق من قبل هذا الطرف (سواء كان فعليًا أو محتملًا أو خاصا بالوقت الحاضر أو المستقبل، بما في ذلك عند الاقتضاء، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مبلغ التصفية وأي مبلغ مستحق وواجب الدفع قبل تاريخ التصفية ولكنه يظل غير مدفوع) للطرف الأول.

6. تعويض العملات

إذا كان أحد الطرفين (الطرف الأول) بصدد تلقى أو استرداد أي مبلغ فيما يتعلق بالتزام الطرف الآخر (الطرف الثاني)، بعملة غير تلك التي كان يُستحق دفع هذا المبلغ بها، سواء بناء على حكم صادر من أية محكمة أو خلاف ذلك، فيتعين على الطرف الثاني تعويض الطرف الأول وابراء ذمته من أية تكلفة مستحقة للطرف الأول (بما في ذلك تكاليف التحويل)، والخسائر المتكبدة من قبل الطرف الأول نتيجة لتلقي هذا المبلغ بعملة غير العملة التي كان مستحقًا بها.

7. توزيع الجدول والتحويل

لا يجوز لأي طرف من الطرفين التنازل عن حقوقه، أو التزاماته، أو رهنها، أو تحويلها، كما لا يجوز له التظاهر بالتنازل عنها، أو رهنها، أو تحويلها بموجب هذه الاتفاقية (بما في ذلك المعاملات التي تحكمها هذه الشروط)، أو أية مصلحة فيها دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر، وتكون أية عملية تنازل، أو رهن، أو نقل مزعومة بما يُشكل انتهاكًا لهذا البند باطلة.

8. الإخطارات

تُرسل جميع الإخطارات والإرشادات والرسائل الأخرى التي تُقدم لأحد الطرفين بموجب هذه الاتفاقية، إلى العنوان والفرد المحددين في الملحق 1، أو من خلال إخطار كتابي من قبل هذا الطرف، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك. كما يتم تنفيذ أية إشعارات، أو إرشادات، أو اتصالات أخرى، وفقًا لهذه الفقرة وفقًا للشرط 14(10) من اتفاقية العميل للتداول على الهامش.

9. الإنهاء، التنازل والعجز الجزئي

9-1 يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بموجب إخطار مسبق إلى الطرف الآخر، مدته سبعة أيام، ويكون الإنهاء نافذًا في نهاية اليوم السابع؛ شريطة أن لا يؤثر أي إنهاء من هذا القبيل على أية معاملات معلقة في ذلك الوقت، تخضع لهذه الشروط، وستظل أحكام هذه الاتفاقية سارية حتى يتم الوفاء بجميع التزامات كل طرف تجاه الطرف الآخر بموجبها (بما في ذلك المعاملات التي تحكمها هذه الشروط).

9-2 لا يجوز لأي طرف التنازل عن أي حق، أو سلطة، أو امتياز بموجب هذه الاتفاقية إلا من خلال (وإلى حد) بيان صريح كتابي.

9-3 إذا أصبح أي حكم من أحكام هذه الشروط في أي وقت غير قانوني، أو غير سار، أو غير قابل للتنفيذ بأي شكل من الأشكال بموجب قانون أية ولاية قضائية، فلا تتأثر أو تضعف شرعية أو صلاحية أو قابلية إنفاذ الأحكام المتبقية من هذه الشروط، ولا شرعية أو صلاحية أو قابلية نفاذ هذه الشروط بموجب قانون أية ولاية قضائية أخرى.

10. الوقت هو جوهر العقد

يمثل الوقت جوهر هذه الاتفاقية.

11. المدفوعات

يجب أن تتم كل دفعة يسددها أحد الطرفين بموجب هذه الشروط في نفس اليوم (أو أقرب تاريخ متاح)، وتُعين الأموال القابلة للنقل بحرية إلى الحساب المصرفي من قبل الطرف الآخر لهذا الغرض.

12. القانون الحاكم والولاية القضائية

ما لم تحدد الأطراف خلاف ذلك في الملحق 1 أو غيره:

12-1 تخضع هذه الشروط لقوانين انجلترا وويلز وتُفسر وفقًا لها.

(12.2) فيما يتعلق بأية إجراءات، يقوم كل طرف من الأطراف على نحو غير قابل للرجوع فيه بما يلي: (1) الموافقة على أن يكون لمحاكم انجلترا وويلز الاختصاص القضائي الحصري في تحديد أية إجراءات، وإحالتها على نحو غير قابل للرجوع فيه إلى المحاكم الإنجليزية، و(2) التنازل عن أي حق له في الاعتراض في أي وقت من الأوقات على مكان إقامة أي دعوى قضائية تقام أمام أي من تلك المحاكم، والإقرار بأنه لن يدعي أن مثل هذه الدعاوى قد أقيمت في ساحة قضائية غير مناسبة، أو أن تلك المحاكم غير مختصة للنظر والبت في هذه الدعوى.

(12.3) يتنازل كل طرف على نحو لا رجوع فيه وإلى الحد المسموح به بموجب القانون واجب التطبيق، فيما يتعلق بنفسه أو عائداته أو أصوله (بغض النظر عن استخدامها أو الاستخدام المقصود)، عن كل أنواع الحصانة على أساس السيادة وغيرها من الأسس من (1) الدعاوى القضائية (2) الاختصاص القضائي لأية محكمة من المحاكم (3) الإعفاء عن طريق الحكم القضائي، أو الأمر بالقيام بفعل محدد، أو استرداد الممتلكات (4) الحجز على الأصول (سواء قبل الحكم أو بعده) و(5) تنفيذ أو إنفاذ أي حكم متعلق به، أو بعائداته، أو أصوله، والذي قد يحق له في أي دعاوى بالمحاكم ذات أي اختصاص قضائي، ويوافق الطرفان على نحو لا رجوع فيه إلى الحد المسموح به بموجب القانون واجب التطبيق، على عدم المطالبة بأية حصانة في أي دعاوى. يوافق كل طرف بصورة عامة فيما يتعلق بأية دعاوى على منح أي سبل انتصاف أو إصدار أي أمر في تلك الدعاوى فيما يتعلق بأية وقائع، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، تطبيق أو تنفيذ أي أمر أو حكم قضائي صادر بشأن هذه الدعاوى.

13. التفسير

13-1 في هذه المصطلحات:

"العملة الأساسية" يُقصد بها، بالنسبة لأي طرف، العملة التي تحمل هذه الصفة في الملحق 1، أو العملة المتفق عليها كتابيًا بين الأطراف على أنها تحمل هذه الصفة، أو العملة القانونية للمملكة المتحدة في حال عدم وجود أي وصف أو اتفاق؛

"وثيقة دعم الائتمان" يُقصد بها بالنسبة لأي طرف (الطرف الأول)، الضمان أو اتفاق الرهن أو اتفاق أو وثيقة الهامش، أو الضمانات المالية أو أي وثيقة أخرى تحتوي على التزام يتعلق بطرف ثالث ("مزود دعم الائتمان")، أو فيما يتعلق بالطرف الأول، لصالح الطرف الآخر، بما يدعم أية التزامات خاصة بالطرف الأول بموجب هذه الاتفاقية؛

"مزود دعم الائتمان" يحمل المعنى المبين له في تعريف وثيقة دعم الائتمان؛

13. التفسير (التتمة)

"أمين العهدة" يحمل نفس المعنى المبين له في البند 1-4؛

"الطرف المقصر" يُقصد به الطرف أو مزود دعم الائتمان المقصر في الوفاء بالالتزامات الواقعة عليه؛

"المكتب/المكاتب المعينة" يُقصد بها بالنسبة لأحد الطرفين المكتب الذي تم تحديده باسمه في الصفحة 1 من هذه الشروط، وأي مكتب (مكاتب) أخرى محدد في الملحق 1، أو المكتب (المكاتب) التي اتفق الطرفان على أن تكون هي المكتب (المكاتب) المعنية لأغراض هذ الاتفاقية؛

"تاريخ التصفية" يُقصد به التاريخ الذي يحدده الطرف غير المقصر من خلال إخطار مقدم إلى الطرف المقصر، وفقًا للبند 2-4، أو التاريخ الذي يبدأ فيه إنهاء المعاملات وتصفيتها تلقائيًا وفقًا للبند 3-4؛

"حالة القصر في الوفاء بالالتزامات المحتملة" يُقصد بها أية حالة قد تصبح (مع مرور الوقت، أو إرسال إخطار، أو اتخاذ أي قرار بموجب هذه الوثيقة أو أي مما سبق مجتمعة) حالة تقصير.

"الدعوى" يُقصد بها أية قضية، أو دعوى أخرى تتعلق

بهذه الاتفاقية.

"أسواق مالية محددة" يُقصد بها الأسواق المحددة في الملحق 2 وأية أسواق أخرى اتفق الطرفان على أن تكون أسواق مالية محددة لأغراض البند 1-1، كما يُقصد **"بالسوق المالية المحددة"** أي مما سبق.

"المعاملة" يقصد بها:

(1) أي عقد مبرم في بورصة ما أو عملًا بقواعد بورصة ما؛

(2) أي عقد يخضع لقواعد بورصة ما؛ أو

(3) أي عقد قد يكون (طوال فترة استحقاقه فقط) مبرمًا في بورصة ما، أو يخضع لقواعد بورصة ما، ويتعين تقديمه في الوقت المناسب للمقاصة كعقد مُبرم في بورصة ما أو يخضع لقواعد بورصة ما؛

في أي من الحالات الثلاث السابقة (1) و(2) و(3)، يكون عقد آجل أو اختياري، أو عقد مقابل الفروقات، أو عقد عاجل أو آجل من أي نوع يتعلق بأية سلعة، أو معدن أو أداة مالية (بما في ذلك الورقة المالية)، أو عملة، أو سعر الفائدة، أو المؤشر أو أي مزيج؛

(4) أية معاملة تتم بالتوازي مع أية معاملة في الفقرة (1)، أو (2)، أو (3) من هذا التعريف؛ أو

(5) أية معاملة أخرى يتفق الطرفان على ان تكون معاملة.

2-13 في هذه المصطلحات، يُقصد بـ **"حالة القصر في الوفاء بالالتزامات"** أي من الحالات الواردة في البند 1-4؛ ويحمل مصطلح **"مبلغ التصفية " المعنى المنسوب إليه في البند 4-4؛ كما**

يحمل مصطلح **"الطرف غير المقصر"** المعنى المنسوب إليه في البند 1-4.

3-13 أي إشارة في هذه المصطلحات إلى:

"يوم عمل" تُفَسّر على أنها إشارة إلى أي يوم (بخلاف يومي السبت والأحد) تكون فيه:

(1) فيما يتعلق بتاريخ دفع أي مبلغ محسوب (أ) أية عملة (عدا وحدة النقد الأوروبية أو اليورو)، تتعامل بها المصارف عمومًا لأغراض الأعمال التجارية في المركز المالي الرئيسي لبلد تلك العملة. (ب) بوحدة النقد الأوروبية، ويكون نظام المقاصة والتسوية لوحدة النقد الأوروبية المُدار من قبل الرابطة المصرفية المعنية بوحدة النقد الأوروبية (أو أي نظام مقاصة أو تسوية آخر يحدده الطرفان إذا توقف نظام المقاصة عن العمل) مفتوحًا للعمل. (ج) اليورو، يمكن بوجه عام تسديد المدفوعات باليورو في لندن أو أي مركز مالي آخر في أوروبا يختاره الطرفان.

(2) فيما يتعلق بتاريخ تسليم أية ممتلكات قابلة للتسليم بما يلبي الالتزامات المتحملة في السوق، والتي تم فيها تكبد الالتزام بتسليم تلك الممتلكات الأولى؛

يجب أن يُفسر كل من **"بند"** أو **"ملحق"** على أنهما إشارة لبند أو ملحق لهذه الشروط على التوالي، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك؛

"العملة" تُفسّر بحيث تشتمل على أي وحدة حساب.

"المديونية" تُفسّر بحيث تشتمل على أي التزام (سواء كان في الوقت الحاضر أو في المستقبل، أو فعليًا، أو محتملًا، أو كأصل، أو ضمان، أو غير ذلك) لسداد أو إعادة سداد الأموال؛

"الأطراف" يُقصد بها أنت ونحن، وتُفسر على أنها إشارة إلى أطراف هذه الاتفاقية، ويجب أن تشمل خلفائهم والمتنازل لهم؛ كما يُفسّر **"الطرف"** على أنه إشارة إلى أي طرف في السياق الذي يمكن فيه استخدام هذا التعبير؛

ويفسر الطرف الذي يتعلق به مزود دعم الائتمان كإشارة للطرف الذي يتم دعم التزاماته بموجب هذه الاتفاقية من قبل مزود دعم الائتمان هذا؛ و

هذه **"المصطلحات"** أو هذه **"الاتفاقية"** تفسّر على أن هذا الملحق أ بما في ذلك الملحقين 1 و 2 بنفس المعنى، وكمرجع لهذه الشروط أو هذه الاتفاقية، وحسب ما يطرأ عليها من تعديلات، أو تغييرات، أو تحديثات أو الإضافة إليها من وقت لآخر.

الملحق 1

1. نطاق الاتفاقية

يُشكل كل مما يلي معاملة لأغراض الفقرة (5) من تعريف **"المعاملة"** في البند 1-13:

جميع المعاملات كما هو محدد في اتفاقية العميل للتداول على الهامش.

2. المكاتب المعنية

يجب أن يُشكل كل مما يلي مكتبًا معنيًا:

نحن – شركة IGالمحدودة، الطابق 27، المكتب 2702 و2703، البرج 2، الفتان كارنسي هاوس، مركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة.

أنت - عنوانك الفعلي كما تخطرنا من وقت لآخر.

3. حالة (حالات) القصر في الوفاء بالالتزامات الإضافية

لا ينطبق

4. الإنهاء التلقائي

عند حدوث أية حالة قصر في الوفاء بالالتزامات محددة في الفقرة (2) أو (3) من البند 1-4، تنطبق أحكام البند 4-3.

5. إنهاء المعاملات الأخرى

تنطبق أحكام البند 4-6.

6. الإخطارات

تُرسل جميع إخطاراتنا إليكم وفقًا للشرط 14 من اتفاقية العميل للتداول بهامش تغطية، وسيتم إرسال جميع إخطاراتكم إلينا بالبريد على العنوان المسجل لدينا: شركة IGالمحدودة، الطابق 27، المكتب 2702 و2703، البرج 2، الفتان كارنسي هاوس، مركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة، لعناية المستشار القانوني العام.

7. القانون الحاكم والولاية القضائية

لا ينطبق.

8. العملة الأساسية

بالنسبة لنا معا: الدولار الأمريكي.

9. المراكز المالية المحددة

لتسويات اليورو

لا ينطبق

الملحق 2

أسواق مالية محددة

تُحدد البورصات التالية على أنها أسواق مالية محددة لأغراض البند 1-1.

أية بورصة نتفق على أن نبرم فيها معاملة تداول، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العقود الآجلة أو الخيارات، بموجب اتفاقية العملاء المتعلقة بالتداول بالهامش، وأية مؤسسة مقاصة يتم تعيينها من وقت لآخر لتحمل هذه الصفة من جانب أية بورصة.

لا يجوز نسخ أي جزء من هذه الوثيقة بأي شكل من الأشكال دون الحصول على إذن كتابي مسبق من IG المحدودة. حقوق الطبع والنشر محفوظة لصالح IG المحدودة 2018. جميع الحقوق محفوظة.

IG المحدودة مكتب 2702، الطابق 27، البرج رقم 2 الفتان بيت العملات، مركز دبي المالي العالمي، دبي.
هاتف: 2000 559 4 (0)971+ **البريد الإلكتروني:** helpdesk.ae@ig.com **الويب:** IG.com/ae